المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو

٣٠١٠٢٠٠٠٠٥١٣٤

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب ((إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله)) لابن الأنباري

(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف)

إعداد الطالب

عبدالله بن سالم الثمالي

الرقم الجامعي

(٤٢١٧٠٠٠٧)

إشراف الدكتور

عبدالله بن ناصر القرني

١٤٢٥هـ

ملخص البحث:

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فهـــذا البحث بعنوان «وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله لابن الأنباري».

ويتكون من ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة وتمهيد وتعقبها خاتمة وفهارس.

- تناولت في مقدمته موضوع البحث، والسبب الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع وهو أن بعـــض الباحثين اتهم النحاة بأنهم لم يعللوا لوقوف القرآن، وأن القراء وحدهم هم الذين قاموا بذلك.

فالبحـــث يهـــدف إلى إبراز جهد عالم واحد من علماء النحو واللغة في مجال تعليل الوقف، فتم اختيار أبي بكر بن الأنباري من خلال كتابه الآنف الذكر.

- وفي التمهيد تناولت التعريف بمصطلحات الوقف، وأهميته، وأنواعه وقد أوضحت هذه الأهمية، وخلصت إلى أن آراء العلماء تتفاوت في أنواع الوقف وأقسامه، ثم بينت صلة الوقف ببعض العلوم.

- أمـــا الـــباب الأول فقد أوضحت فيه جهود ابن الأنباري في الدراسات القرآنية من خـــلال كتابه هذا، وتطرقت إلى ذكر مؤلفاته ، وبيان ربطه القرآن بالعربيةوبغريبها، وكذلك ربطه الوقف بعلوم العربية، وجهوده في دراسة الوقف ومصطلحاته، ثم تأثره بمن سبقه أو تأثيره في غيره.

- أمـــا الـــبابان الثاني والثالث فهما عبارة عن أمثلة تبين تعامل ابن الأنباري مع وقوف القـــرآن وتبرز تعليلاته للوقف وذلك من خلال كتابه إيضاح الوقف والابتداء. وهذه الأمثلة تدفع التهمة عن النحاة وتبين حقيقة تعليلاتهم.

- فالباب الثاني وهو: علاقة الوقف والتركيب، وقد قسمته إلى فصلين:

١- الوقف واختلاف القراءات، ٢- الوقف وتعدد الإعراب.

- أمّا الباب الثالث فهو: علاقة الوقف بالمعنى، وقسمته إلى ثلاثة فصول:

١- الوقف وتمام المعنى، ٢- الو قف وتعدد المعنى، ٣- الوقف بين القبح والحسن

وقـــد أبـــرزت في هـــذه الفصول تعليلات النحاة لوقوف القرآن وعلى رأسهم ابن الأنـــباري، وكانت تدور هذه التعليلات حول الإعراب والمعنى، محاولاً حشد آرائهم وتأويلاتهم مع الترجيح ما أمكنني ذلك.

شكر وتقدير

الحمدلله المنعم المتفضل الذي أسبغ عليَّ نعمه، ومنها إنجاز هذا البحث، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإني أتقدم بأجزل الشكر وأوفره، وأعظم التقدير وأخلصه لأستاذي الفاضل الدكتور/ سليمان العايد الذي كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في توجيهي لهذا الموضوع، وإعداد خطته.

كما أقدم خالص امتناني وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور/ محمد صفوت بن محمد مرسي الذي أشرف عليّ طوال مدة إعدادي لهذا البحث، و لم يبخل عليّ بالإرشاد والتوجيه خلالها،والشكر موصول لأستاذي الدكتور/ عبدالله القرني الذي أتم الإشراف عليَّ بعد انتهاء مدة المشرف الأول.

وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا البحث من الأساتذة والزملاء ولا أستثني أحداً؛ فجزاهم الله عني خير الجزاء، وجعل ما قدموه في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

والله ولي التوفيق ..

المقدمة

الحمدُلله ربِ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين نبينا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، وبعد:

فإنّ عنوانَ هذا البحثِ هو : « وقوفُ القرآنِ وعلاقتُها بالمعنى والتركيبِ من خلالِ كتابِ (إيضاحُ الوقفِ والابتداءِ في كتابِ اللهِ) لابنِ الأنباري »

والذي دفعني لاختيارِ هذا الموضوعِ هو اهتمامُ بعضِ الباحثين النحاةَ بأنهم لم يتعرضوا لتعليلِ الوقفِ مكتفين ببيانِ كيفيتهِ وصفتهِ على ما هو مبينٌ فيما أُلحق بعلمِ الصرفِ، وأنّ القرّاءَ وحدَهم اختصوا بهذا الفضلِ وفازوا بهذا السبقِ.

والبحثُ يرومُ بيانَ جهدِ عالمٍ واحدٍ من علماءِ العربيةِ في مجالِ تعليلِ الوقفِ معنىً وتركيباً، مقارناً بما لدى غيرِه من النحاةِ ما أمكن.

وفي بيانِ جهدِ واحدٍ منهم جلاءٌ لحقيقةٍ لا نزعمُ أنها غائبةٌ عن الجميعِ، إذ تجلتْ لبعضٍ وغُميتْ على بعض.

وهذا العالمُ الجليلُ هو أبو بكرٍ محمدُ بنُ القاسمِ بنِ الأنباري، من خلالِ كتابهِ (إيضاحُ الوقفِ والابتداءِ في كتابِ اللهِ عزّ وجل).

وسيتضحُ ما للوقفِ من أهميةٍ كبيرةٍ من خلالِ صلتهِ بالإعرابِ والقراءاتِ والمعنى، مما حدا بي إلى تقصّي تلك الصلاتِ وإبرازِ تلك المعاني والجواهرِ الكامنةِ في كتبِ الوقفِ، وإظهارِ ما تتمتعُ به اللغةُ العربيةُ من تعددِ المعاني وتباينِ أوجهِ الإعرابِ من خلالِ الوقفِ وما يترتبُ على ذلك من تشكّلِ أساليبها واختلافِ النظمِ في جملِها ومتعلقاتِها.

والبحثُ يتألفُ من ثلاثةِ أبوابٍ تسبقُها مقدمةٌ وتمهيدٌ وتلحقُها خاتمةٌ وفهارسُ متنوعةٌ.

أما أبوابُ البحثِ الثلاثةُ فهي كما يلي:

الباب الأول: يتحدثُ عن جهودِ ابن الأنباري في الدراساتِ القرآنيةِ.

وقد جعلتُه يدورُ في فلكِ كتابِ (إيضاحُ الوقفِ والابتداءِ) لأنه مصنفٌ في الدراساتِ القرآنيةِ، ثم إن الدراساتِ حولَ ابنِ الأنباري كثيرةٌ، وقد ذُكرتْ في مقدمةِ كتبِ المحققةِ، بل هناك كتابٌ منشورٌ بعنوانِ (محمدُ بنُ القاسمِ الأنباري وجهودُه في النحوِ والصرفِ

واللغـــة) للدكـــتور محمـــد عطا موعد، لذلك اكتفيتُ بحصرِ الحديثِ عنه في الدراساتِ القرآنيةِ من خلالِ كتابهِ هذا.

ويتألف هذا الباب من ستةِ مباحثٍ:

١- مؤلفاتُه.
٢- ربطُه القرآنَ بالعربيةِ.
٣- غريبُ القرآنِ ولغاتُ العربِ.
٤- ربطُه الوقفَ بعلومِ العربيةِ.
٥- جهودُه في دراسةِ وقوفِ القرآنِ (المصطلحات، والأحكام)
٦- التأثرُ والتأثيرُ عند ابنِ الأنباري.

البابُ الثاني من أبوابِ البحثِ بعنوانِ: (علاقةُ الوقفِ بالتركيبِ) والمرادُ بالتركيبِ هنا: القراءاتُ والإعرابُ، حيث يتكونُ هذا البابُ من فصلين:

الأول: الوقفُ واختلافُ القراءاتِ.

الثاني: الوقفُ وتعددُ الإعرابِ، ومقتضى الصناعةِ النحويةِ.

وكانَ في الخطةِ أن يُفصلَ بين تعددِ الإعرابِ، وبين مقتضى الصناعةِ النحويةِ، ولكن نظراً لقربِ الصلةِ بينهما فكلاهما يدورُ حولَ الإعرابِ فقد رأيتُ ضمهما في فصل واحد.

البابُ الثالثُ: يتحدثُ عن علاقةِ الوقفِ بالمعنى، ويحتوي على ثلاثةِ فصولٍ هي:

١- الوقفُ وتمامُ المعنى.
٢- الوقفُ وتعددُ المعنى.
٣- الوقفُ بين القبحِ والحسنِ.

والبابان الثاني والثالث، أي علاقةُ الوقفِ بالتركيبِ وعلاقتُه بالمعنى هما لبُّ البحثِ، حيث يتألفان من بعضِ أمثلةِ الوقوفِ عند ابن الأنباري في كتابهِ (إيضاحُ الوقفِ)، وقد تم تقسيمُ هـــذه الأمـــثلةِ على فصولِ البحثِ على أساسِ رأيِ ابنِ الأنباري في معالجتِها، فما كان لاخـــتلافِ القراءةِ فيه أثرٌ على الوقفِ وُضِعَ في فصلِ (الوقفُ واختلافُ القراءاتِ)، وما كانَ فيه الأثرُ على الوقفِ بسبب تعددِ الإعرابِ وُضِعَ في فصلِ «الوقفُ وتعددُ الإعرابِ»، أمـــا إذا كـــان الأثرُ على الوقفِ بسبب تعددِ المعنى فإنه يوضعُ في فصلِ «الوقفُ وتعددُ

المعـــنى»، وما كان لابنِ الأنباري فيه رأيٌ واحدٌ، وليس فيه تعددُ إعرابٍ ولا تعددُ معنى ويُرَى أن هذا الوجه من تمام المعنى وُضِعَ في فصلِ «الوقفُ وتمامُ المعنى» وهناك فصلٌ أخيرٌ يحوي أمثلةً للوقفِ الحسنِ والوقفِ القبيحِ عند ابنِ الأنباري.

أمّـــا ما يتعلقُ بعددِ الأمثلةِ في كلِ فصلٍ فنظراً لغلبةِ القراءاتِ وكذلك الإعرابُ في كتابهِ فقـــد فاقتْ أمثلتُهما الثلاثين أما بقيةُ الفصولِ فقد قاربت العشرين مثالاً لكلِ فصلٍ، وهو عـــددٌ تقريبي نسبي، ليس فيه دلالةٌ على شيءٍ، بل هو اجتهادٌ تم الاتفاقُ عليه مع المشرفِ على أنّ هذه الأعدادَ كفايةٌ للإيضاحِ. وقد تم ترتيبُ هذه الأمثلةِ في كلِ فصلٍ على حسبِ ورودِ آياتها في القرآن الكريم.

وفي أمثلةِ القراءاتِ فإني أكتفي بسندِ ابنِ الأنباري للقراءة لأنه يُعدُ مصدراً في ذلك، أمّا إذا لم يذكرْ سندَها فإني أوثّق سندَها في الهامشِ من المصادرِ المختصة في هذا الشأن.

وفي كـــلِ مـــثالٍ من أمثلةِ وقوفِ القرآنِ أُوردُ الآيةَ موثقةً ثم أذكرُ رأيَ ابنِ الأنباري في المســـألةِ مـــن خلالِ ما ذكرَه في كتابهِ « إيضاح الوقف والابتداء » ثم أحشدُ ما قيل في المســـألةِ من آراءٍ حولَ الوقفِ وما يتأثرُ به من قراءةٍ أو إعرابٍ أو معنى. سواءٌ كان الرأيُ للعـــلماءِ الذيـــن سبقوا ابنَ الأنباري أو لمن أتى بعدَه، معتمداً في ذلك على كتبِ الوقفِ المشـــهورةِ ككتابِ القطع والائتناف لابن النحاس، وكتابِ المكتفى للداني وكتابِ علل الوقوف للسجاوندي وغيرها، ومعتمداً أيضاً على كتبِ التفاسيرِ التي لم تكتفِ بإيراد معنى الآيـــةِ بل تطرقتْ أيضاً إلى الإعرابِ كتفسيرِ الطبري وتفسير القرطبي وكذلك الكشاف للزمخشـــري، والبحر المحيط لأبي حيان. وغيرها، ومستمداً التوجيه الإعرابي للآية وما قيل فـــيها من كتبِ إعرابِ القرآنِ ومعانيه وكذلك كتبُ النحو وكتبُ القراءات وتوجيهُها، ولا يتسع المقامُ لسردِ هذه المصادر التي سوف تبرزُ في مكانها.

ثم إني بعـــد إيـــرادِ ما أراهُ مناسباً من آراءٍ في المسألةِ أعمدُ إلى الترجيحِ ما أمكن،ودعت الحاجـــةُ لذلك، وأحياناً أذكرُ حكمَ الوقفِ في موضعٍ على حسب قراءةٍ أو توجيهٍ إعرابي إذا لم يتطرقْ لذلك أحدٌ من العلماءِ.

وهذا هو جهدُ المقلِ، وأسألُ اللهَ التوفيقَ والسدادَ.

التمهيد

التمهيد:

الوقف والقطع والسكت.

الوقــفُ في اللغةِ: الكفُ والحبسُ[١]. وقالَ الجوهريُّ[٢] : "أوقفتُ عن الأمرِ الذي كنتُ فيهِ، أي أقلعتُ"[٣].

قال الطِّرِمَّاحُ[٤]:

قلَّ في شطِّ نهروانَ اغتماضِي ودعاني هوى العيــــونِ المراضِ

جامحاً في غوايتي ثم أوقفـــــــــــتُ رضاً بالتقى وذو البرِ راضي[٥]

وَحَكى أبو عمرو بن العلاء[٦]: «ثم أوقفتُ، أي سكتُ[٧]»

«والوقفُ في القراءةِ قطعُ الكلمةِ عمّا بعدها[٨]».

---

(١) التعريفات: للجرجاني (٢٧٤). وهداية القاري في تجويد كلام الباري للمرصفي (٣٦٨/١)

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، من أئمة اللغة، ألف الصحاح، توفي سنة ٣٩٣هـ، (معجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٦٩/٢).

(٣) الصحاح للجوهري (وقف).

(٤) الطرماح بن حكيم، شاعر فحل، ولد ونشأ بالشام، توفي نحو سنة ١٢٥. (الشعر والشعراء، ابن قتيبة ٢٢٨).

(٥) لسان العرب، لابن منظور (وقف)، و ديوان الطرماح (٨٠).

(٦) أبو عمرو بن العلاء: زبان بن عمار، من أئمة اللغة البصريين، توفي في الكوفة سنة ١٥٤هـ (أخبار النحويين البصريين) للسيرافي ٢٢.

(٧) الصحاح (وقف)

(٨) التعريفات ٢٧٤.

وفي الاصطلاح: «هو فنٌ جليلٌ يُعرفُ به كيفيةُ أداءِ القراءةِ بالوقفِ على المواضعِ التي نصَّ عليها القراءُ لإتمامِ المعاني، والابتداءُ بمواضعَ محددةٍ لا تختلُّ فيها المعاني[1]».

وهو كما ذكر ابنُ الجزري[2]: "عبارةٌ عن قطعِ الصوتِ على الكلمةِ زمناً يُتنفسُ فيه عادةً بنيةِ استئنافِ القراءةِ ... لا بنيةِ الإعراضِ "[3].

وبجانبِ مصطلحِ الوقفِ يوجدُ مصطلحا القطعِ والسكتِ، وهذه المصطلحاتُ كما يذكرُ ابنُ الجزري عباراتٍ جرت عند المتقدمين مراداً بها الوقفُ غالباً. أمّا عند المتأخرين **فالقطعُ** عبارةٌ عن قطعِ القراءةِ رأساً أي: السكوت بعد القراءةِ بقصدِ الانتهاءِ منها، وهو المؤذنُ بانقضاءِ القراءةِ، والانتقالِ منها إلى حالةٍ أخرى، كالذي ينهي قراءةَ القرآنِ في ركعةٍ ثم يركعُ. **أمّا السكتُ**: فهو قطعُ الصوتِ زمناً هو دونَ زمنِ الوقفِ عادةً من غيرِ تنفسٍ، بنيةِ استئنافِ القراءةِ في الحالِ، فالقارئُ يُسكتُ سكتةً لطيفةً من غيرِ قطعٍ، كما في سكوتِ حمزةَ[4] على الساكنِ قبلَ الهمزةِ[5]، وكذلك في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ مَنۜ رَاقٖ ۝٢٧﴾[6]: ويأتي في مقابلِ المصطلحاتِ السابقةِ مصطلحُ البدءِ أو الاستئنافِ، وهو الشروعُ في القراءةِ بعدَ قطعٍ أو وقفٍ، وهو لا يكونُ إلا اختيارياً[7].

---

(١) المكتفى للداني (٤٨)، وانظر البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/٣٤٢).

(٢) محمد بن محمد الدمشقي، كان إماماً في القراءات، حافظاً للحديث، ألف النشر في القراءات العشر، وصفه ابن حجر بالحفظ في مواضع عديدة من (الدرر الكامنة) توفي سنة ٨٣٣هـ (طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٤٣-٥٤٤).

(٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (١/٢٤٠).

(٤) حمزة بن حبيب الزيات، المقرئ الكوفي، أحد القراء السبعة، أدرك الصحابة، أخذ القراءة عن الأعمش. (ت ١٥٦هـ) (غاية النهاية، ابن الجزري ١/٢٦١).

(٥) انظر النشر لابن الجزري: (١/٢٣٩-٢٤٣) وانظر: حق التلاوة، حسني شيخ عثمان (٨١-٨٢).

(٦) القيامة: ٢٧

(٧) حق التلاوة لحسني شيخ عثمان (١٠٥).

أهمية الوقف:

لا ريـــبَ أنّ العربَ قد اهتمتْ بالوقفِ في كلامِها، وذلك نابعٌ من فصاحتِها، واعتنائِها بالمعنى حتى يصلَ للسامعِ بأجملِ عبارةٍ وأحسنِ أداءٍ، ومن غيرِ لبسٍ.

فقد وردت السنةُ بالوقوفِ على رءوسِ الآياتِ، أخبرتْ أمُّ سلمةَ[1] -رضي الله عنها- أنّ النبيَ ﷺ : "كان يقطعُ قراءتَه آيةً آيةً"[2].

وقد كان النبيُ ﷺ يُعلِّم أصحابَه رضي الله عنهم الوقفَ، بدليلِ ما أخرجَه الطبريُّ[3] بسندِه عن أبي هريرةَ[4] -رضي الله عنه- أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: "إنّ هذا القرآنَ أُنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، فاقرءوا ولا حرجَ ولكن لا تختِموا ذكرَ رحمةٍ بعذابٍ، ولا ذكرَ عذابٍ برحمةٍ"[5].

قـــال النحاسُ[6] في تعليقِه على هذا الحديثِ: "فهذا تعليمُ التمامِ توقيفاً من رسولِ اللهِ ﷺ، بأنـــه ينـــبغي أن يقطعَ على الآيةِ التي فيها ذكرُ الجنةِ والثوابِ، ويفصلَ مما بعدها إن كان بعدها ذكرُ النارِ والعقابِ، نحو قوله تعالى: ﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ ﴾[7]، لا ينبغي أن يقولَ:﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ ﴾؛لأنه منقطعٌ مما قبله منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أي: ويعذبُ الظالمين، أو وأوعدَ الظالمين"[8].

---

(١) أم سلمة، هند بنت أبي أمية، تزوجها النبي ﷺ بعد وفاة زوجها توفيت سنة ٥٩ هـــ (سير أعلام النبلاء للذهبي ١٤٢/٢).

(٢) سنن أبي داود (٢٩٤/٤) حديث رقم (٤٠٠١)، سنن الترمذي (١٨٢/٥). حديث رقم (٢٩٢٣).

(٣) الطبري، محمد بن جرير، مفسر محدث ومؤرخ، روى عن أنس وابن مجاهد (ت٣١٠) غاية النهاية (١٠٦/٢).

(٤) أبو هريرة، عبدالرحمن بن صخر الدوسي، أكثر الصحابة حديثاً (ت٥٩ هـــ) الإصابة لابن حجر (٢٠٢/٤).

(٥) تفسير الطبري (٤٥/١-٤٦)، القطع لابن النحاس (٨٩/٨٨). ورد الحديث بألفاظ أخرى مشابهة في صحيح البخاري، فضائل القرآن (١٠٠/٦). وصحيح مسلم، صلاة المسافر (٥٦٢/١) رقم ٨٢١. وعند أبي داود في السنن (١٦٠/٢) ، ومسند الإمام أحمد (١١٤/٥ — ١٢٢ — ١٢٤).

(٦) أبـــو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري النحاس، نحوي، لغوي، مفسر، أديب، فقيه، رحل إلى بغداد وأخذ عن المبرد والأخفش ونفطويه والزجاج توفي بمصر ٣٣٨هـــ (وفيات الأعيان لابن خلكان (٣٥/١).

(٧) الإنسان: ٣١.

(٨) القطع ٨٩.

وعن عديّ بن حاتم[١]: قال: "جاءَ رجلان إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فتشهَّدَ أحدُهما،فقال: "من يطعِ اللهَ ورسولَه فقد رشدَ ومن يعصِهما"، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: "قمْ واذهبْ،بئسَ الخطيبُ أنت"[٢].

وذكرَ الداني[٣] معلقاً على هذا الحديثِ أن النبيَ ﷺ إنما أقامَ الخطيبَ لأنه لم يحسن الوقفَ، بل قطعَ على ما يقبحُ؛ إذ جمعَ بين حالِ من أطاعَ ومن عصى، ولم يفصلْ بينهما؛ إذ كان ينبغي له أن يقفَ على "فقد رشدَ"،ثم يستأنفُ بعد ذلك أو يصلُ الكلامَ ببعضه إلى آخرهِ فيقولُ: ومن يعصهما فقد غوى"[٤].

وذكر النحاسُ بسندِه إلى ابنِ عمرَ[٥] –رضي الله عنهما– قال: "لقد عشنا برهةً من دهرِنا وإنّ أحدَنا ليؤتى الإيمانَ قبل القرآنِ، وتنزل السورةُ على محمدٍ ﷺ فنتعلمُ حلالَها وحرامَها، وما ينغي أن يوقفَ عنده منها، كما تتعلمون أنتم اليومَ القرآنَ، ولقد رأيتُ اليومَ رجالاً يؤتى أحدُهم القرآنَ قبل الإيمانِ، فيقرأُ ما بين فاتحتهِ إلى خاتمتهِ وما يدري ما آمرُه ولا زاجرُه، ولا ما ينبغي أن يوقفَ عنده منه، وينثرُه نثرَ الدَّقَلِ"[٦].

---

(١) عدي بن حاتم بن عبدالله الطائي، صحابي، وأمير من الأجواد، كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، شهد فتح العراق ومعركة الجمل وصفين والنهروان، مع علي مات بالكوفة ٦٨هـ ، الإصابة (٢٢٨/٤)، خزانة الأدب (٢٨٦/١).

(٢) ورد الحديث في صحيح مسلم بلفظ أتم فيه الأعرابي قوله: "ومن يعصهما فقد غوى" فأنكر عليه الرسول ﷺ بقوله: "بئس الخطيب أنت، قل ومن يعص الله ورسوله" (صحيح مسلم ٤٢٠/١ حديث رقم ٨٧٠، وانظر القطع (٨٨).

(٣) أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي، القرطبي الداني، من موالي بني أمية، سكن مدينة دانية بالأندلس كان من الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسير معانيه، وله كتاب المكتفى في الوقف توفي سنة ٤٤٤ هـ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٢٠/٣)، ونفح الطيب للمقري (٤٢٩/١)، والصلة لابن بشكوال (٣٩٩/١) .

(٤) المكتفى للداني (١٣٤).

(٥) عبدالله بن عمر بن الخطاب، صحابي، ولد قبل الهجرة بعشر سنين، أفتى الناس ستين سنة، توفي سنة ٧٣ وقيل قبل ذلك. (الإصابة ٣٤٧/٢)، (الطبقات لابن سعد ١٠٥/٤).

(٦) القطع (٨٧)، والإتقان (٨٥/١)، والمكتفى (١٣٤). والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٣٥/١) (كتاب الإيمان). والدقل: بفتح الدال والقاف: أردأ التمر، انظر الصحاح (دقل).

ثم قال النحاس: "فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن وقول ابن عمر: "لقد عشنا برهة من الدهر" يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة"[١].

وقد أخرج السيوطي[٢] عن علي بن أبي طالب[٣] -رضي الله عنه- في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝ ﴾[٤]، أنه قال: "الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف"[٥].

وأيضاً من اهتمام العرب بالوقف في كلامها، وتفقد مقاطعه قول معاوية رضي الله عنه[٦]: "يا أشدق قم عند قروم العرب، وجحاجحها، فسل لسانك، وجل في ميادين البلاغة، وليكن تفقدك لمقاطع الكلام منك على بال، فإني شهدت رسول الله ﷺ أملى على علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- كتاباً، وكان يتفقد مقاطع الكلام كتفقد المصرم صريمته"[٧].

وروي عن ابن مسعود[٨] أنه قال: "الوقف منازل القرآن، ولا يخفى أن من له نظر سديد لا يعدل عن النزول بموضع مأمون من المخاوف، خصب كثير الماء والكلأ، وما يقيه من الحر والقر إلى ماهو بالعكس، اللهم إلا أن يعلم أنه إذا سار يجد بين يديه ما هو مثله أو خير منه"[٩].

---

(١) القطع (٨٧).

(٢) جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، إمام حافظ ، مؤرخ أديب، نشأ يتيماً في القاهرة له نحو ستمائة مؤلف، توفي سنة ٩١١هـ (شذرات الذهب لابن العماد ٨/٥١).

(٣) أبو الحسن علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله ﷺ ورابع الخلفاء الراشدين، أقام بالكوفة إلى أن قتله ابن ملجم غيلة سنة (٤٠)هـ الإصابة (٤/٢٦٩)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (١٦٦)

(٤) المزمل: ٤

(٥) الإتقان للسيوطي (١/٨٥) ، والبرهان (١/٣٤٢)

(٦) معاوية بن صخر (أبو سفيان) بن حرب القرشي الأموي، مؤسس الدولة الأموية في الشام مات بدمشق سنة (٦٠) هـ، الأعلام للزركلي (٧/٢٦١).

(٧) الصناعتين للعسكري (٤٣٩)، وإيضاح الوقف لابن الأنباري (٢٣).

(٨) أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود الهذلي من أكابر الصحابة عقلاً وفضلاً. من أهل مكة ، وولي بيت مال الكوفة بعد وفاة الرسول ﷺ ، ومات بالمدينة سنة ٣٢هـ. الإصابة (٤/١٢٩).

(٩) تنبيه الغافلين للصفاقسي (١٢١).

وقال السخاوي[١]: «ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دوّنه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريض مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده» [٢].

والحقيقة أنّ من لم يعرف الوقف لم يفهم القرآن، فهو كما قيل « حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم المستمع، وفخر العالم، وبه يُعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والقضيتين المتنافيتين، والحكمين المتغايرين » [٣].

ومما يدل على أهمية الوقف أيضاً اعتناء العلماء به بكثرة التأليف فيه، حيث ذكر محقق كتاب (المكتفى للداني) ما يقرب من ثمانية وسبعين مؤلفاً في هذا الباب، أشهرها كتاب (إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري) وهو المؤلف الذي يقوم عليه هذا المبحث، ومن المؤلفات المهمة أيضاً: (القطع والائتناف) لابن النحاس، و (المكتفى في الوقف والابتداء) للداني و (علل الوقوف) للسجاوندي، و (منار الهدى) للأشموني وغيرها كثير[٤].

---

(١) علي بن محمد بن عبدالصمد الهمداني السخاوي المصري، عالم بالقراءات، والأصول واللغة والتفسير أصله من سخا بمصر، سكن دمشق وتوفي بها سنة ٦٤٣هـ. بغية الوعاة للسيوطي (٢/١٩٢-١٩٤)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/٣١١-٣١٢).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي (٢/٥٣٣).

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني (١/٢٤٩).

(٤) المكتفى (٦٠-٧١)، وانظر علل الوقوف للسجاوندي (١/٢٤) وما بعدها.

أنواع الوقف ومصطلحاته وأحكامه:

ذكرَ ابنُ الجزري أنه لما كانَ قارئُ القرآنِ لا يستطيعُ أن يتمَ السورةَ أو القصةَ بنفسٍ واحدٍ، وبما أن التنفسَ بين الكلمتين حالَ الوصلِ لا يجوزُ ولا يمكنُ، فحينئذٍ وجبَ اختيارُ وقفةٍ للتنفسِ والاستراحةِ، ومن ثم يتعينُ الابتداءُ بعدها، وينبغي ألاّ يكونَ ذلك الوقفُ مما يغيرُ معنى أو يخلُّ بالفهمِ[1]، وهذه الوقفاتُ هي التي ذكرَها ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه بأنها منازلُ القرآنِ.

وبما أنّ هذه الوقفاتِ تتفاوتُ في ضرورتِها، وفي امتناعِها، وفي تفضيلِ بعضِها على بعض، كان لابد من التمييزِ والتفريقِ بينها برموزٍ يتم الاتفاقُ عليها؛ لأن ذلك يعدُّ من التيسيرِ على القارئِ والمتدبرِ؛ لأنه من غيرِ الممكنِ أن يلمَّ كلُّ قارئٍ بكثيرٍ من علومِ العربيةِ حتى يحسنَ الوقفَ، ومن هذا المنطلقِ اختارَ أكثرُ القراءِ والنحاةِ الوقفَ حيثُ يتمُ معنى الكلامِ.

وقد تفاوتتْ آراءُ العلماءِ في أنواعِ الوقفِ وتقسيماتِه في القرآنِ الكريمِ، وكذلك في تسميةِ هذه الأنواعِ والرموزِ الدالةِ عليها.

ذكر المرصفي[2] أن أقسامَ الوقفِ ثلاثةٌ: اختباري، واضطراري، واختياري:

« فالاختباري هو الذي يُطلبُ من القارئِ بقصدِ الامتحانِ، ويتعلقُ هذا الوقفُ بالرسمِ العثماني لبيانِ المقطوعِ والموصولِ والثابتِ والمحذوفِ من حروفِ المد.. وحكمُه الجوازُ بشرطِ أن يبتدئ الواقفُ بما يصلحُ الابتداءُ به، ويربطَ المعنى ببعضِه. أما الاضطراريُّ فهو الذي يعرضُ للقارئِ بسببِ ضرورةٍ ألجأتْه إلى الوقفِ كضيقِ النفسِ أو العطاسِ أو غير ذلك، وعندها يجوزُ له الوقفُ على أي كلمةٍ ثم الابتداءُ بما يصلحُ به المعنى سواءٌ بهذه الكلمةِ أو بما قبلها. أمّا الوقفُ الاختياريُّ فهو الذي يقصدُه القارئُ باختيارِه، وقد يبتدئ القارئُ بما بعد الكلمة الموقوف عليها أوقد يصلُها بما بعدها » [3].

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر (٢٢٤/١).

(٢) عبدالفتاح بن السيد عجمي المرصفي، المصري الشافعي، مقرئ شهير، محقق في علم القراءات بلا منازع، متبحر في علم الرسم والضبط، عُيّن في الجامعة الإسلامية بالمدينة عام ١٣٩٧هـ له مؤلفات كثيرة، من أشهرها هداية القارئ، توفي في المدينة ١٤٠٩هـ، هداية القارئ (٧/١-١١).

(٣) المصدر السابق (٣٦٨/١) بتصرف.

وهـــذا الوقـــفُ الأخيرُ هو الذي اختلفَ العلماءُ في أنواعهِ وأقسامهِ وكذلك في تسمياتهِ ورمـــوزهِ كمـــا أسلفنا، ومع اختلافِهم في هذه الأنواعِ إلا أننا نجدُهم متفقين أو جلُّهم متفقون على أربعةِ أنواعٍ أساسيةٍ هي:

التام، والكافي، والحسن والقبيح.

فتقســـيماتُ الوقـــفِ المتعددةُ كثيرةٌ، وقد ذكرَها غيرُ واحدٍ ممن تكلمَ عن الوقفِ ولكننا نذكر هنا بعضاً منها وكذلك بعضَ الرموزِ الدالةِ عليها[١]:

فهي عند أبي حاتم السجستاني[٢]: تامٌ، ومفهومٌ وهو الكافي، وصالحٌ وهو الحسنُ، وناقصٌ وهو القبيحُ.

وعند ابن الأنباري[٣] : تامٌ وحسنٌ وقبيحٌ.

وعند ابن النحاس: تامٌ، وكافٍ صالحٌ، وجيدٌ، وبيانٌ، وقبيحٌ وما يحسن الابتداء بعده،وما يُجتنب فيه ذلك.

وعند الداني: تامٌ مختارٌ، وكافٍ، وجائزٌ، وصالحٌ مفهومٌ، وقبيحٌ متروكٌ.

وعند السجاوندي[٤]: لازمٌ مطلقٌ، وجائزٌ، ومجوزٌ لوجهٍ، ومرخصٌ لضرورةٍ.

وعند السخاوي:تامٌ، وكافٍ، وحسنٌ، وقبيحٌ.

وعـــند الأشمـــوني[٥]: تامٌ، وأتمُ، وكافٍ، وأكفى، وحسنٌ، وأحسنُ، وصالحٌ، وأصلحُ، وقبيحٌ، وأقبحُ، وبيانٌ.

---

(١) انظر المكتفى (٥٦-١٣٨)، ومنار الهدى للأشموني (٨-١٠)، و جمال القراء (٥٦٣/٢)، و التحديد في الإتقان والتســـديد في صـــنعة التجويد للداني (٣٨١-٣٨٣)، والوقف اللازم لمحمد المختار (٢٠-٢١)، و بغية عباد الرحمن للغلول (٥٩).

(٢) أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، مقرئ نحوي لغوي، عالم البصرة، توفي سنة ٢٥٥هـــ ، إنباه الرواة (٥٨/٢).

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، نحوي، صاحب كتاب (إيضاح الوقف والابتداء) توفي سنة ٣٢٨ هـــ، غاية النهاية (٢٣١/٢).

(٤) أبـــو عبدالله محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، إمام كبير محقق، مقرئ مفسر نحوي لغوي توفي سنة ٥٦٠ هـــ ، طبقات المفسرين للسيوطي (١٠١)، الوافي بالوفيات للصفدي (١٧٨/٣).

(٥) أحمـــد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني الشافعي فقيه مقرئ، من تصانيفه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء. معجم المؤلفين لعمر رضا (١٢١/٢).

ومن رموز هذه الوقوف (مـ) للازم، (ط) للمطلق، (ج) للجائز، (ز) للمجوز، (ص) للمرخص، (لا) للقبيح.. وهكذا.

وفيما يلي تعريف للمشهور من هذه الوقوف[١]، وهي التام، والكافي والحسن والقبيح،

فالتام[٢]: هو الوقف على كلام تم معناه وليس متعلقاً بما بعده لا لفظاً ولا معنى وأكثر ما يكون هذا الوقف في رءوس الآي وانتهاء القصص، كالوقف على قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[٣] والابتداء بقوله ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾[٤].

والكافي: ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أن ما بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ. مثل قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ﴾[٥]، حيث يكون الوقف على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُۖ﴾ كافياً لأن ما بعده وهو قوله ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ﴾ كلام مستقل بشيءٍ مما أُحِلَّ للمؤمنين، وليس هناك تعلق لفظي بين الجملتين، وإن كان الحديث في الجملتين عما أُحِلَّ للمؤمنين إلا أن كلاً منهما مستقل بشيء[٦].

وحكمه جواز الوقف لوقف ابن مسعود رضي الله عنه[٧] على قوله تعالى: ﴿وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا ۝٤١﴾[٨] عندما قال له الرسول ﷺ: "حسبُكَ"[٩] حيث تم اللفظ

---

(١) انظر التعريفات لهذه الأنواع في المصادر المذكورة في الهامش رقم (١) من الصفحة السابقة.

(٢) هداية القارئ (١/٣٧٠).

(٣) الفاتحة: ٤

(٤) الفاتحة: ٥

(٥) المائدة: ٥

(٦) الوقف اللازم والممنوع للمختار (٢٢ ، ٢٣).

(٧) التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (٦٠ ، ٦١).

(٨) النساء: ٤١

(٩) صحيح البخاري – باب قول المقرئ للقارئ (حسبك) – (٦/٢٤١).

وبقي للمعنى تعلقٌ بما بعده وهو قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾﴾[1].

أما الحسنُ: فهو ما يحسنُ الوقفُ عليه، ولا يحسنُ البدءُ بما بعده، لتعلقهِ به من جهتي اللفظِ والمعنى معاً، كأن يكون اللفظُ الموقوفُ عليه موصوفاً وما بعده صفةً، أو بدلاً وما بعده مبدلاً منه. فالوقفُ على قوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2] حسنٌ ولكن لا يكونُ الابتداءُ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾[3] لأنه صفةٌ لاسمِ الجلالةِ تابعٌ له لفظاً ومعنى[4]، وحكمُ الوقفِ عليه كما قلنا يحسنُ لأنه أفهمَ معنىً يحسنُ السكوتُ عليه، أمّا الابتداءُ بما بعده ففيه تفصيلٌ، فإن كان في رءوسِ الآيِ كالوقفِ على ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ فإنه يحسنُ الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعده. لأن الوقفَ على رءوسِ الآياتِ سنةٌ. أمّا إذا كان الوقفُ في غيرِ رءوسِ الآيِ، فإنه يحسنُ الوقفُ عليه، ولا يحسنُ الابتداءُ بما بعده لتعلقهِ به لفظاً ومعنى[5].

أمّا القبيح فهو الوقفُ على كلامٍ لم يتم معناهُ لتعلقه بما بعده لفظاً ومعنى مع عدمِ الفائدةِ، أو أفادَ معنى غيرَ مقصودٍ، أو أوهمَ فسادَ المعنى، فهذه أنواع ثلاثة[6]:

أولها: الوقفُ على ما لام تتمُ به الفائدةُ، ولا يحسنُ السكوتُ عنده، كالوقف قبل تمامِ أركانِ الجملة أو بين المتلازمين، وضابطُه كما يقول المرصفي: "الوقفُ على العاملِ دون

---

(١) النساء: ٤٢

(٢) الفاتحة: ٢

(٣) الفاتحة: ٢

(٤) الوقف اللازم ٢٣

(٥) هداية القارئ (١/٣٧٤)

(٦) الوقف اللازام ٢٤، وهداية القارئ (١/٣٨٢ ، ٣٨٣).

معمولِه"[١]. كالوقفِ على المبتدأِ دون الخبرِ، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[٢]، حيث الوقفُ على ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ قبيحٌ لأنّ الخبرَ لم يأتِ وهو قوله ﴿لِلَّهِ﴾.

أو الوقفِ على المضافِ دون المضافِ إليه، كالوقفِ على ﴿مَٰلِكِ﴾ من قوله تعالى ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[٣] وهكذا.

وثاني أنواعِ الوقفِ القبيحِ ما يوهمُ خلافَ المقصودِ، وذلك لتوقفِ ما بعده عليه ليتم منه المعنى المرادُ، كقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ....﴾[٤]، فالوقف على ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ قبيحٌ، لأنه يوهمُ النهي عن الصلاةِ مطلقاً، وليس الأمرُ كذلك، بل المقصودُ لا تقربوا الصلاةَ حالَ كونكم سُكارى حتى تعلموا ما تقولون[٥]. ولا يظهرُ هذا المعنى المقصودُ إلا بتمامِ الآية وعدمِ الوقفِ على ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾.

أما النوعُ الثالثُ فهو ما أوهمَ فسادَ المعنى وفيه سوءُ الأدبِ مع اللهِ، وهو أقبحُ من القبيح[٦]. وهو ما يؤدي الاعتقادُ في مدلولِ ظاهرِه إلى الكفرِ[٧]. وذلك نحو الوقفِ على لفظِ الجلالةِ من قوله تعالى ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٢٥٨﴾[٨]، فهنا لا يجوزُ الوقفُ على لفظ الجلالة مطلقاً. بل يكونُ الوقفُ على ﴿كَفَرَ ۗ﴾ أو على آخرِ الآيةِ.

---

(١) هداية القارئ (٣٨٣/١)

(٢) الفاتحة : ٢

(٣) الفاتحة: ٤

(٤) النساء: ٤٣

(٥) هداية القارئ (٣٨٤/١).

(٦) المصدر السابق (٣٨٥/١).

(٧) الوقف اللازم والممنوع: ٢٤

(٨) البقرة: ٢٥٨.

وهذه الوقوفُ القبيحةُ التي ذكرناها لا يجوزُ للقارئِ أن يقفَ عندها إلاّ من ضرورةٍ، فإن وقفَ وجبَ عليه أن يبتدئَ بما قبلها ويصلَها بما بعدها حتى يُفهمَ المعنى المقصودُ.

صلة الوقف بعلوم العربية

لقد اهتمَ العلماءُ بهذا العلمِ، حتى إنهم من بالغِ اهتمامهم به وضعوا له ضوابطَ لا يتمُ لطالبِ العلمِ القيامُ بهذا الفنِ إلا بمعرفتها، ومن هذه الضوابطِ ما ذكره النحاسُ في باب ما يحتاجُ إليه من حقوقَ النظرَ في التمامِ، حيث يقول: "حكى لي بعضُ أصحابنا عن أبي بكر بنِ مجاهدٍ[١] -رضي الله عنه- أنه كان يقولُ: لا يقومُ بالتمامِ إلا نحويٌ، عالمٌ بالقراءةِ، عالمٌ بالتفسيرِ، عالمٌ بالقصصِ وتلخيصِ بعضِها من بعض، عالمٌ باللغة التي نزلَ بها القرآنُ، وقال غيره: يحتاجُ صاحبُ علمِ التمامِ إلى المعرفةِ بأشياء من اختلافِ الفقهاءِ في أحكام القرآنِ"[٢].

يتضحُ لنا من كلام النحاس أن هناك صلةً وثيقةً بين الوقف وغيرِه من العلوم مما يجعلُ طالبَ الوقفِ في حاجة ملحةٍ لهذه العلومِ حتى يتمكنَ من معرفة مواطنِ الوقفِ والابتداءِ التي تتفقُ مع وجوهِ التفسيرِ، والقراءةِ،وصحةِ اللغةِ، واستقامةِ المعنى، من أجلِ الوصولِ إلى فهمِ كتاب الله، ومعرفةِ معانيه ومقاصدِه، وإظهارِ إعجازه.

وفيما يأتي أمثلةٌ وجيزةٌ لبيان صلةِ الوقفِ ببعض هذه العلوم.

صلته بالتفسير:

قال تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[٣] فالوقفُ على قوله ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ، يدلُ على أن الله عز وجل قد حرمَ الأرضَ المقدسةَ على بني إسرائيل أربعين سنةً فقط، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفاً للتحريم،

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، شيخ القراء، وأول من سبّع السبعة، بغدادي، توفي سنة ٣٢٤هـ، غاية النهاية (١/١٣٩).

(٢) القطع: ٩٤

(٣) المائدة: ٢٦

أما حين الوقفِ على قوله ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، فيكونُ المعنى أنها محرمةٌ عليهم أبداً، وأنهم يتيهون أربعين سنةً، ويكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفَ زمانٍ للتيه. فحينئذٍ يكونُ الفصلُ في هذه المسألة للتفسير، ويتمُّ الوقفُ بحسبِ ذلك[١]. ولعل في هذا المثال دليلاً واضحاً على صلةِ الوقفِ بالمعنى والتفسيرِ، وسوفَ أبسطُ الأمثلةَ على ذلك في بابِ علاقةِ الوقفِ بالمعنى.

صلته بالنحو:

قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ... ﴾[٢].

ذكرَ ابنُ الأنباري أن الوقفَ حسنٌ على ﴿مُّحْضَرًا﴾، إذا جعلتَ قوله ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ... ﴾ كلاماً مستقلاً، بحيث يكون ﴿وَمَا﴾ مبتدأً، و ﴿عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ صلتَه، والخبرُ يكونُ في جملةِ ﴿تَوَدُّ﴾، والعائدُ للمبتدأ هو الفاعلُ المستترُ في ﴿تَوَدُّ﴾ وكذلك الهاء في ﴿بَيْنَهَا﴾.

أما إذا كانت جملةُ ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ معطوفةً على ما قبلها. أي أنّ ﴿وَمَا﴾ منصوبةٌ بمعنى: (وتجد ما عملت من سوء)، فلا يتمُّ الوقفُ على ﴿مُّحْضَرًا﴾ لأن ما بعده معطوفٌ عليه[٣].

ومعلومٌ في النحو أيضاً أنه لا يتمُّ الوقفُ قبل إتمامِ أركانِ الجملةِ ومتعلقاتِها، وذلك حتى يتسقَ النظمُ ويستقيمَ المعنى، وقد أسهبتْ كتبُ الوقفِ في ذكرِ مالا يتمُّ الوقفُ عليه لغةً، أي من جهةِ النحو، وسوف أذكرُ شيئاً من ذلك في فصل « الوقف بين الحسن والقبح ».

---

(١) القطع: ٩٥، المكتفى: ٥٨، علل الوقوف: ١٣

(٢) آل عمران: ٣٠

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٥٧٤/١)

أما ما يتعددُ فيه الوقفُ بتعدد الإعرابِ كالمثال السابقِ فقد أفردتُ له فصلاً كاملاً في باب علاقة الوقف بالتركيب، ولعل فيه غنيةً عن الإسهابِ في هذا الموضع.

صلته بالقراءات:

لاشـــك أن للوقف صلةً وثيقةً بالقراءات، فتغيرُ القراءةِ قد يغيرُ الوقفَ، وقد يجعلُ الوقفَ الـــتامَ غيرَ تامٍ. فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ...﴾[١].

قـــرأ حمـــزةُ و الكسائيُّ[٢]: وغيرُهما ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ بفتحِ العينِ وسكونِ التاءِ. فعلى هذه القراءةِ يحسنُ الوقفُ على ﴿وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ ثم الابتداءُ بقوله ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ...﴾ لأنه من كلامِ الله، والذي قبله من كلامِ أمِّ مريم.

وقـــرأ عاصمُ[٣] (والله أعلم بما وضعْتُ) بتسكين العينِ وضمِ التاءِ. فعلى هذه القراءةِ لا يحسنُ الوقفُ على ﴿وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ لأن الكلامَ الثاني متصلٌ بالذي قبله، وهو من كلامِ أمِّ مريم[٤].

وهناك العديدُ من الأمثلة التي يتعددُ فيها الوقفُ بتعدد القراءةِ، وقد خصصتُ لها فصلاً مستقلاً، ضمنَ باب علاقة الوقف بالتركيب، فالحديثُ سوف يكونُ مطولاً عن ذلك في مكانه.

وقـــد اقتصرتُ هنا على صلةِ الوقف بعلوم العربيةِ لأنه مدارُ بحثنا، أما صلتُه بعلومٍ أخرى كالعقـــيدةِ[٥] أو الأحكـــامِ الفقهيةِ[٦] فلم أُردْ الدخولَ؛فيه لأنه خارجٌ دائرةِ البحث التي التزمتُ بها.

---

(١) آل عمران: ٣٦

(٢) هـــو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، أحد القراء السبعة، وإمام الكوفة في النحو، توفي سنة ١٨٩هـــ. إنباه الرواة للقفطي (٢/٢٥٦).

(٣) هو أبو بكر عاصم بن بهدلة، أحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، توفي سنة ١٢٧هـــ، غاية النهاية (١/٣٤٦).

(٤) إيضاح الوقف (١/٥٧٥).

(٥) انظر منار الهدى ٥، والوقف والابتداء عند النحاة والقراء لخديجة مفتي ٣٦.

(٦) انظر السبعة لابن مجاهد ٤٥، والقطع ٩٤-٩٥، والبرهان (١/٣٤٣).

الباب الأول

جهود ابن الأنباري في الدراسات القرآنية

- ابن الأنباري ومؤلفاته.
- ربطه القرآن بالعربية.
- غريب القرآن ولغات العرب.
- ربطه الوقف بعلوم العربية.
- جهوده في دراسة وقوف القرآن (مصطلحات الوقف).
- التأثر والتأثير عند ابن الأنباري.

الباب الأول: جهود ابن الأنباري في الدراسات القرآنية:

نظراً لأن هذا البحثَ قائمٌ على بيان تعليلاتِ ابن الأنباري للوقف من خلال كتابه (إيضـــاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل)، كان لابدَ من ذكرِ شيءٍ عن ابـــنِ الأنباري والتعريجِ على كتابه الذي قامَ عليه البحثُ، وذكرِ مؤلفاتهِ الأخرى، ومـــن ثم ذكـــر جهودهِ المتعلقة بالقرآن وعلمِ العربية والوقفِ. وذلك من خلال كتابه الآنف الذكر وخاصةً مقدمتهَ الشهيرةَ التي قاربت شطرَ مؤلفهِ وحوتْ العلمَ الكـــثيرَ، ولعلـــنا نبرز بعضاً مما في تلك المقدمةِ، وخاصةً ما يتعلق بالوقفِ وصلته بالعلوم العربية: وهو موضوع بحثنا

و المباحث التي سنتناولها هي:

- ربطه القرآن بالعربية.
- غريب القرآن ولغات العرب.
- ربطه الوقف بعلوم العربية.
- جهوده في دراسة وقوف القرآن (المصطلحات والأحكام).
- التأثر والتأثير عند ابن الأنباري.

ابن الأنباري ومؤلفاته:

هـــو أبو بكر محمدُ بنُ القاسمِ بنِ محمدِ بنِ بشارِ بن الحسنِ بنِ بيانِ بن سماعةَ بنِ فروةَ بنِ قطنِ بنِ دعامةَ الأنباري.

ولـــدَ في بغـــداد يومَ الأحد، لإحدى عشرة ليلةً خلت من رجب، سنة إحدى وسبعين ومائتين[١].

نشأ في كنفِ أبيه القاسمِ، وكان أحدَ أعلامِ الأدبِ في عصره، أخذ عن أبي العباسِ أحمدَ ابنِ يحيى المعروفِ بثعلب[٢]، وإسماعيلَ بن إسحاق القاضي [٣]، وأحمدَ بنِ الهيثم البزار [٤]، وغيرهـــم، وروى عنه أبو عمرو بن حيوية [٥]، وأبو الحسن الدارقطني[٦]، وأبو الفضل بن المـــأمون[٧] وغيرهم. وكان إماماً في اللغةِ والنحوِ والأدب والتفسير، وعُدّ من أعلامِ الطبقةِ السادسة من النحويين الكوفيين أصحابِ ثعلب[٨].

كـــان حافظـــاً متمكناً فقد روي أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألفِ بيتٍ من الشعرِ شاهدة في القرآن، وكان يُملي من حفظه لا من كتاب. أملى في المساجدِ، واشتغلَ بالتصنيفِ واتصلَ

---

(١) تاريخ بغداد للبغدادي (٣/١٨١-١٨٢)، إنباه الرواة (٣/٢٠١).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، نحوي كوفي ، برع في علوم الحديث. توفي سنة ٢٩١هـــ. إنباه الرواة (١/١٣٨).

(٣) هـــو أبـــو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق القاضي، مقرئ بغدادي وثقه ابن الجزري توفي سنة ٢٨٢هـــ ، غاية النهاية (١/١٦٢).

(٤) أحمد بن إبراهيم بن الهيثم البلخي، مقرئ، روى عنه القراءة ابنه عبدالله، وإبراهيم بن عرفه نفطويه. غاية النهاية (١/٣٦)

(٥) أبو عمرو محمد بن العباس بن محمد بن حيُّويه البغدادي، من علماء المحدثين، ثقة، توفي سنة (٣٨٢)هـــ، سير أعلام النبلاء (١٦/٤٠)

(٦) هـــو أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، كان عالماً حافظاً فقيهاً على مذهب الشافعي صنف كتاب السنن وغيره، توفي ببغداد سنة ٣٨٥هـــ، وفيات الأعيان (٣/٢٩٧).

(٧) محمـــد بن الحسن بن الفضل بن المأمون العباسي، ثقة مشهور، روى عن أبي بكر النيسابوري وغيره، توفي سنة ٣٩٦هـــ. شذرات الذهب (٤/٥٠٨)

(٨) طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي (١٦٨-١٧٢)، وطبقات القراء لابن الجزري (٢/٢٣٠-٢٣١).

بالخلفاء من بني العباس، وعلى الخصوص الخليفة الراضي[١]، يعلمُ أولادَهم ويؤدبهم. وقيل إنه مرضَ مرضاً شديداً فانزعجَ له أبوه، وقيل له في ذلك، فقال: كيف لا أنزعجُ واقلقُ لعلةٍ من يحفظ جميع ما ترون —وأشار إلى حاريّ مملوءٍ كتباً.[٢].

وقال عنه ابن النديم[٣]: "في نهايةِ الذكاءِ والفطنةِ، وجودةِ القريحةِ، وسرعةِ الحفظِ، وكان مع ذلك ورعاً من الصالحين، لايعرف حرمَةً ولا زلةً، وكان يُضربُ به المثلُ في حضورِ البديهةِ وسرعةِ الجوابِ"[٤].

وتحدثَ عنه الأزهري[٥] بقوله: "كان واحدَ عصرهِ، وأعلمَ من شاهدتُ بكتاب اللهِ ومعانيه وإعرابِه، ومعرفةِ اختلافِ أهل العلم في مشكلهِ، وله مؤلفاتٌ حسانٌ في علمِ القرآن، وكان صائناً لنفسه، مقدّما في صناعته، معروفاً بالصدق، حافظاً حسنَ البيان، عذبَ الألفاظِ، لم يُذكر لنا إلى هذه الغاية من الناشئين بالعراق وغيرها من يخلفُه أو يسدُّ مسدَّه"[٦].

ووُصِفَ بالتواضعِ، وحبِّ الحقيقةِ، والرجوعِ إلى الحقِ، والنزولِ عليهِ، قال عنه ياقوت[٧]: "وكان رحمه الله مع حفظهِ زاهداً متواضعاً". وحكى أبو الحسن الدار قطني أنه حضره في مجلسٍ أملاه يومَ الجمعةِ، فصحّفَ اسماً أوردَه في إسنادِ الحديث —إمّا كان (حيّان) فقال (حِبّان) أو (حِبّان) فقال: "حيّان"- قال أبو الحسن: "فأعظمت أن يُحملَ عن مثله في فضله وجلالته وهمٍّ، وهِبْتُه أن أوقفَه على ذلك،فلما انقضى الإملاءُ تقدمتُ إلى المستملي،

---

(١) أبو إسحاق محمد وقيل أحمد بن المقتدر بالله جعفر الهاشمي، الخليفة العباسي، كان أسمر قصيراً نحيفاً، أمه رومية. توفي سنة (٣٢٩)هـ، سير أعلام النبلاء (١٠٣/١٥).

(٢) إنباه الرواة (٢٠٢/٣)، ومعجم الأدباء (٣٠٦/١٨ ، ٣٠٧).

(٣) أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد بن النديم، صاحب كتاب ((الفهرست))، كان معتزلياً، توفي سنة (٤٣٨)هـ، الأعلام (٢٩/٦)

(٤) الفهرست (١٠١)

(٥) هو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري اللغوي، الإمام المشهور في اللغة، كان فقيهاً شافعي المذهب، صنف كتاب التهذيب في اللغة وغيره، توفي سنة (٣٧٠)هـ، وفيات الأعيان (٣٣٤/٤).

(٦) مقدمة التهذيب (٧٠ ، ٧١)

(٧) هو أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، رومي الجنس، حموي المولى، له كتاب معجم الأدباء وغيره، توفي سنة (٦٢٦)هـ. وفيات الأعيان (١٢٧/٦).

وذكرتُ له وهمَهُ، وعـرّفتُه صوابَ القولِ فيه وانصرفتُ. ثم حضرَ الجمعةَ الثانية مجلسَه، فقـال أبـو بكر للمستملي: "عرّف جماعةَ الحاضرين أنّا صحّفنا الاسمَ الفلاني لمّا أملينا حديثَ كذا في الجمعةِ الماضيةِ، ونبّهنا ذلك الشابُّ على الصوابِ وهو كذا، وعرّف ذلك الشابَ أنا رجعنا إلى الأصلِ فوجدناه كما قال"[١].

وتوفي ليلةَ النحرِ من ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، في خلافةِ الراضي بالله تعالى[٢].

مؤلفاته:

هـناك العديـدُ مـن المؤلفات لأبي بكر ابن الأنباري وقد ذكرَها بعضُ الكتب[٣]: مثل الفهرسـت لابن النديم، ومعجم الأدباء لياقوت، ووفيات الأعيان لابن خلكان وغيرها، وسوف أذكر بعضاً منها، ولم يصلنا منها إلا القليل.

١- أدب الكاتب.

٢- الأضداد (وهو مطبوع).

٣- الألفات.

٤- الأمالي.

٥- إيضاح الوقف والابتداء، وهو كتابنا الذي قام عليه البحث.

٦- الرد على من خالف مصحف عثمان.

٧- الزاهر، وهو مطبوع

٨- السبع الطوال، وسماه ياقوت (شرح الجاهليات).

٩- شرح المفضليات، وهو مطبوع.

١٠- غريب الحديث.

١١- الكافي في النحو.

١٢- اللامات.

---

(١) معجم الأدباء (١٨/٣٠٨ ، ٣١٩)، وتاريخ بغداد (٣/١٨٣).

(٢) نزهة الألباء (٢٣٧)، الفهرست (١٠١)

(٣) معجم الأدباء (١٨/٣٠٨)، الفهرست (١٠١ ، ١٠٢)، وفيات الأعيان (٤/٣٤٢).

١٣- المجالس وقيل (المجالسات).

١٤- المذكر والمؤنث، ومنه نسخة خطية بالفاتح، وهو مطبوع

١٥- مسائل بن شنبوذ.

١٦- المشكل في معاني القرآن.

١٧- المقصور والممدود.

١٨- الهاءات في كتاب الله، ومنه نسخة خطية في باريس.

وهناك غيرها من الكتب ودواوين الشعر[1].

(١) انظر مقدمة محقق كتاب الأضداد لابن الأنباري (و – ز)، وإيضاح الوقف (١/١٥).

كتاب إيضاح الوقف والابتداء:

لعلنا بعد سردِ مؤلفاتهِ نفردُ كتابَه (إيضاح الوقف والابتداء) بشيءٍ من الحديث لما حواه من علم نفيسٍ، ولأن مدارَ البحث قائمٌ عليه.

فهو من أجلِّ كتبِ الوقف وأنفسِها، وذلك لأنه من الأمهاتِ، ليس في هذا البابِ فحسب، بل في كثيرٍ من المسائلِ النحوية والصرفيةِ والدلاليةِ، بالإضافة إلى القراءاتِ، بل إنه يتعدى مسألةَ بيانِ موضعِ الوقف والحكمِ عليه إلى بيانِ علتهِ بل إلى كيفيةِ الوقف في كثير من المسائل، ويتضحُ هذا في مقدمةِ الكتاب التي تقارب شطره.

وهو يعد أحدَ أولِ كتابين وصلا إلينا في هذا الفن وسلما من الضياعِ والتلفِ، حيث يعد الكتاب الثاني معاصراً له، ومماثلاً له في القوة والشمولِ، وهو كتاب: (القطع والائتناف) لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨)، إلا أن كتابَ إيضاح الوقف يفوقُه في مقدمتهِ التي أشرنا إليها.

ومن مزاياه أيضاً إيرادُه لكثيرٍ من أقوالِ العلماء السابقين سواءٌ في هذا المجالِ أم في علومِ العربيةِ أم القرآن الأخرى، وإظهارُ القبولِ لها أو الردِ بالحجة البينة الواضحة، ويتضح ذلك جلياً في ردِ بعضِ أقوال أبي حاتم السجستاني، أو في قبولِ آراء الفراءِ[1] مثلاً.

ومن مميزاته التزامُ المؤلفِ في هذا الكتاب بمنهجٍ اختطه لنفسه، وذلك بتحديده لمصطلحات الوقف، وإيراده مقدمةً طويلةً مهدَ فيها لتطبيقِ هذا المنهج، وذلك من خلال الحديث عن القرآنِ وغريبه وربطهِ بدرس العربية ولغات العرب، وكذلك ربطُ الوقف بعلوم العربية، وكيفيةُ الوقف على كثير من المواضع في القرآن، ولعلنا نذكر في هذا الباب شيئاً مما وردَ في هذه المقدمة، مما له صلةٌ بالبحث، ويبينُ أهميةَ الكتابِ، وقدرَ جهدِ مؤلفه.

يقول ابن الجزري عن هذا الكتاب: "كتاب ابن الأنباري في الوقف، أوَّلُ ما أُلف فيه، وأحسنُ"[2] -ويعني بقوله: "أول ما أُلف فيه" أفضلُ ما أُلف فيه[3].

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، نحوي كوفي، روى حروف القرآن عن ابن عياش والكسائي، وعنه سلمة بن عاصم، ألف معاني القرآن، قال عنه ثعلب: لولاه لما كانت عربية لأنه خلصها وضبطها، توفي سنة ٢٠٧هـ. غاية النهاية (٢/٢٢٣).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٣١).

(٣) المكتفى (٥١)

وقال عنه الداني: "سمعتُ بعضَ أصحابنا يقول عن شيخٍ له، إن ابنَ الأنباري لما صنّفَ كتابَه في الوقف والابتداء جيء به إلى ابنِ مجاهدٍ فنظرَ فيه، وقال: لقد كانَ في نفسي أن أعملَ في هذا المعنى كتاباً، وما ترك هذا الشابُّ لمصنفٍ ما يُصنّف"[١].

ربطه القرآن بالعربية:

تحدث ابنُ الأنباري في مقدمةِ كتابه عن أمورٍ عدة منها ما ذكرَه عن فضائل القرآن وعن تعلمِه وإعرابِه وذم اللحنِ فيه، وربطَ بين غريبِ القرآن ولغاتِ العرب وشعرِها وضربَ لذلك كله الأمثلةَ الكثيرةَ.

ولعلنا نُرجئ ما ذكره من أمثلةٍ حول ربط غريب القرآن بلغات العرب وشعرها إلى مبحثٍ قادم.

أما في هذا المبحث فسوف نوردُ بعضاً من الأقوال التي ساقها للحث على تعلمِ العربية وذمِ اللحن فيها، والصلةِ بين القرآن والعربية، وردِه على من أنكر احتجاج النحويين على القرآن بالشعر.

ذكر ابنُ الأنباري العديدَ من الأقوالِ التي تحثُّ على تعلمِ العربية وذم اللحن فيها وذلك من أجلِ بيانِ فضلِها واهتمامِ العرب بها، فمن ذلك: ما رواه عن عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "تعلموا العربيةَ فإنها تثبّتُ العقل وتزيدُ في المروءةِ"[٢].

وروى عن أبي الحسن المدائني[٣] أنه قال: "كان يقال إذا أردتَ أن تعظمَ في عينِ من كنتَ في عينِه صغيراً أو يَصغُرَ في عينيك من كان عندك كبيراً فتعلم العربية"[٤].

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٣١)، و المكتفى (٥١).

(٢) إيضاح الوقف (١/٣١)، طبقات النحويين واللغويين (٣ ، ٤)

(٣) أبو الحسن علي بن محمد المدائني. راوية مؤرخ، من أهل البصرة، توفي سنة (٢٥٥)هـ ، تاريخ بغداد (١٢/٥٤).

(٤) إيضاح الوقف (١/٣٢)، وعيون الأخبار لابن قتيبة (٢/١٥٧).

وقيلَ للحسنِ البصري[١] في قومٍ يتعلمون العربية فقال: "أحسَنوا، يتعلمون لغةَ نبيِهم ﷺ"[٢].

وعن ابنِ شبرمةَ[٣] قال: "ما لبس الرجال لباساً أزين من العربية، ولا لبس النساء لباساً أزين من الشحم"[٤].

وقالَ ابنُ شهاب[٥]: "ما أحدثَ الناسُ مروءةً أعجبَ إليّ من تعلمِ الفصاحةِ"[٦].

وفي ذمِ اللحنِ روى ابنُ الأنباري عن ابنِ مجاهد أنه قال: "لأن أُخطئَ بالآيةِ أحبُّ إليّ من أن ألحنَ في كتاب الله تعالى"[٧].

وقيل إن ابنَ عمر كان يضربُ ولدَه على اللحنِ في كتاب الله عز وجل[٨]. وقيل للحسن: "إن لنا إماماً يلحنُ، قال: أخرجوه"[٩].

وهناك العديدُ من الأمثلة والأقوالِ التي أوردَها لبيان أن العربَ تذمُّ اللحنَ وخاصة في كتاب الله، وهذا جزءٌ من ربطه بين القرآنِ واللغة العربية وأن الخطأَ في اللغةِ يترتبُ عليه خطأٌ في القرآن، فمن ذلك ما أورده أن رجلاً سأل الحسن فقال: أرأيتَ الرجلَ يتعلمُ العربيةَ، يطلبُ بها حسنَ المنطقِ، ويلتمسُ أن يقيمَ قراءتَه؟ فقال الحسن له: "تعلمها يا أخي فإن الرجلَ ليقرأُ الآيةَ فيعيا بوجهِها فيهلكُ فيها"[١٠].

---

(١) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي محدث، كان فصيحاً. رأى علياً وعائشة، روى عن أُبي بن كعب، وعمر وأبي هريرة، توفي سنة ١١٠هـ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٦٣/٢).

(٢) إيضاح الوقف (٢٩/١)، تفسير القرطبي (٢٣/١).

(٣) عبدالله بن شبرمة الظبي، يكنى بأبي شبرمة، كان شاعراً، ثقةً، قليل الحديث، حسن الخلق، توفي سنة ١٤٤هـ. طبقات ابن سعد (٣٥٠/٦).

(٤) إيضاح الوقف (٣٢/١)، عيون الأخبار (١٥٧/٢).

(٥) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، تابعي محدث، قدمه العلماء، توفي سنة ١٢٤هـ، غاية النهاية (٢٦٢/٢).

(٦) إيضاح الوقف (٣٤/١).

(٧) المصدر السابق (٢٦/١).

(٨) إيضاح الوقف (٢٤/١)، والأضداد ٢٤٤، وفيه كلام عن اللحن (٢٣٨-٢٤٦).

(٩) إيضاح الوقف (٢٩/١)، العقد الفريد (٣٧٩/٢)، تفسير القرطبي (٢٣/١).

(١٠) إيضاح الوقف (٢٧/١)، الإتقان (١٧٩/١)، (١٨٠/٢).

ومن ربطه بين القرآنِ واللغة العربية الفصيحة ما رواهُ عن عمرَ أنه سمعَ رجلاً يقرأ: (ليسجننه عتى حين) فقال له عمر: من أقرأك هذا؟ قال: ابنُ مسعود. "فقال عمرُ ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾ ﴾[1] ثم كتب إلى ابنِ مسعود: سلامٌ عليك، أما بعد، فإن اللهَ أنزلَ القرآنَ فجعلَه قرآناً عربياً مبيناً، وأنزلَه بلغة هذا الحي من قريش، فإذا أتاك كتابي هذا، فأقرئِ الناسَ بلغةِ قريشٍ، ولا تقرئهم بلغةِ هذيل"[2].

ومن ذلك ما رواه عن أبي ذر[3] أنه قال: "تعلموا العربيةَ في القرآنِ كما تتعلمون حفظَه"[4]، و ما رواه عن عمر أنه قال: "تعلموا إعرابَ القرآنِ كما تتعلمون حفظَه"[5]، والمرادُ من ذلك الإفصاحُ والإبانةُ، ومراعاةُ طريقةِ العرب في إخراج كلامهم، ومطابقة قواعدِهم وأساليبهم، وهذا يدلُ على الصلةِ الوثيقة بين الإجادةِ في قراءة القرآن وبين تعلمِ العربية.

وأورد عن ابن مسعود قولَه: "أعربوا القرآنَ فإنه عربي[6]، فإنه سيجيء قوم يثقفونه وليسوا بخيارِكم"[7]، والمرادُ أقيموه على العربية الفصحية قبل أن يقيمه غيركم ممن ليسوا بأفضلَ منكم، أي أنهم يقيمون ألفاظاً ولا يعملون به.

وبعد أن ذكر ابنُ الأنباري كمّاً هائلاً من الأقوال التي تربط القرآن بالعربية لغةً وشعراً وغريباً، ذكرَ علّةَ إيرادِه لهذا الزخمِ من الأقوالِ والأمثلة، حيث يقول: « وإنما دعانا إلى ذكرِ هذا أن جماعةً لا علم لهم بحديثِ رسول اللهِ صلى الله عليه ولا معرفةَ لهم بلغة العربِ، أنكروا على النحويين احتجاجَهم على القرآنِ بالشعر، وقالوا: إذا فعلتم ذلك،

---

(١) يوسف : ٣٥

(٢) إيضاح الوقف (١/١٣).

(٣) هو أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري، صاحبي جليل، أحد السابقين إلى الإسلام، شهد فتح بيت المقدس مع عمر، توفي سنة ٣٢هـ، سير أعلام النبلاء (٢/٤٦) شذرات الذهب (١/١٩٤).

(٤) إيضاح الوقف (١/٢٣)، والعقد الفريد (٢/٣٧٩).

(٥) إيضاح الوقف (١/٣٥)، والعقد الفريد (٢/٣٧٩).

(٦)تفسير القرطبي (١/٢٣).

(٧) إيضاح الوقف (١/٣٥).

جعلتم الشعرَ أصلاً للقرآن. وقالوا أيضاً: كيف يجوزُ أن يُحتجَ بالشعر على القرآنِ وقال الله تعالى: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ ﴾[١].

وقال النبي ﷺ : "لأن يمتلئ جوفُ أحدِكم قيحاً حتى يريهُ خيرٌ له من أن يمتلئ شعراً"[٢] "[٣].

ثم بعد أن أوردَ ابنُ الأنباري هذه الدعوى أخذ يفندُها ويردُ عليها، حيث يذكر ان ما ادعوه على النحويين من أنهم جعلوا الشعرَ أصلاً للقرآن ليس كذلك، بل أرادوا أن يتبينوا ويستوضحوا غريبَ القرآنِ بالشعرِ لأن الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾[٤]، وقال ابنُ عباس[٥]: "الشعرُ ديوانُ العربِ، فإذا خفيَ عليهم الحرفُ من القرآن الذي أنزله اللهُ بلغةِ العرب، رجعوا إلى ديوانِها فالتمسوا معرفةَ ذلك منه"[٦].

ثم دلَّلَ بقول ابن عباس: "تفسيرُ القرآن على أربعة أوجه: تفسيرٌ تعلمُه العلماءُ، وتفسيرٌ تعرفُه العربُ، وتفسيرٌ لا يُعذرُ أحدٌ بجهالتِه، وتفسيرٌ لا يعلمُه إلا اللهُ، فمن ادعى علمَه فهو كاذبٌ"[٧].

فابنُ الأنباري هنا يريدُ أن يدلل على أن تفسيرَ القرآن من خلالِ لغةِ العربِ هو مصدرٌ من مصادرِ التفسيرِ لا يمكن الاستغناءُ عنه، لذلك فلابد من ربطِ القرآنِ باللغة وخاصةً الشعرَ

---

(١) الشعراء: ٢٢٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب حديث رقم (٥٨٠٢، ٥٨٠٣)، وصحيح مسلم، كتاب الشعر حديث رقم (٢٢٥٧).

(٣) إيضاح الوقف (١/٩٩ ، ١٠٠).

(٤) الزخرف: ٣

(٥) هو عبدالله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ ، دعا له النبي ﷺ بقوله: "اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل" مات رسول الله وهو ابن ثلاث عشرة سنة، حبر هذه الأمة، مات بالطائف سنة ٧٨هـ. وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وفيات الأعيان (٣/٦٤).

(٦) إيضاح الوقف (١/١٠٠ ، ١٠١).

(٧) المصدر السابق (١/١٠١)، وتفسير الطبري (١/٧٥)، والإتقان (٢/١٨٢).

والاستشهادَ به في معرفةِ الغريبِ أو ترسيخِ قاعدةٍ نحويةٍ؛ وذلك لأن الشعرَ أرقى كلامِ العربِ وأضبطُه.

ثم بيّن ابنُ الأنباري في معرضِ ردِّهِ على هذه الدعوى، أن ما احتجوا به من قولِ اللهِ وقولِ رسولِه في هذه المسألة، هو احتجاجٌ فاسدٌ[١]؛ وذلك لأن هذه الآيةَ نزلت في شعراءِ المشركين الذين يهجون رسولَ اللهِ ﷺ والمؤمنين، والدليلُ على ذلك إخراجُ المؤمنين منهم بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[٢].

أما الحديثُ الشريفُ فقد ذكرَ فيه ابنُ الأنباري قولين[٣].

الأولُ ما ذُكر عن الشعبي[٤] من أن المقصودَ بالشعرِ هو الشعرُ الذي هُجي به رسولُ اللهِ ﷺ.

أما القولُ الثاني فهو قولُ أبي عبيد[٥]: حيث ردَّ قولَ الشعبي وعللَ بقوله: "لأن الشعرَ الذي هُجي به النبي ﷺ لو كان شطرَ بيتٍ لكانَ كفرًا، فكأنه إذا حُمل وجهُ الحديثِ على امتلاءِ القلبِ منه، أنه قد رُخِّصَ في القليلِ منه"[٦]. ثم ذكر رأيه في معنى الحديث وهو أن يمتلئَ قلبُه بالشعرِ حتى يغلبَ عليه، فيشغلَه عن القرآنِ، وعن ذكرِ الله، فيكونُ هو الغالبَ عليه، ومن أي الشعر كان. أمّا إذا كان الغالبُ عليه هو القرآنَ والعلمَ فلا يكونُ جوفُه ممتلئاً شعراً، هو معنى قوله : "حتى يريه" أي حتى يأكل القيح جوفه أو يذوبه، كما قال الشاعر:

وَراهنَّ ربي مثلَما قد وَرَيْنَني ... وأَحمى على أكبادِهِنَّ المَكاويا[٧]

---

(١) إيضاح الوقف (١/١٠٢)

(٢) الشعراء :٢٢٧

(٣) إيضاح الوقف (١/١٠٢).

(٤) هو عامر بن شراحيل الشعبي تابعي، روى عن الحسن والحسين توفي سنة ١٠٥هـ. طبقات القراء (١/٣٥٠).

(٥) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، إمام عصره في كل فن، صاحب تصانيف كثيرة منها غريب الحديث وغريب القرآن وغيرها وثقه الذهبي، توفي ٢٢٤هـ ميزان الاعتدال (٣/٣٧١)، مراتب النحويين (١٤٨ ، ١٤٩).

(٦) إيضاح الوقف (١/١٠٣).

(٧) البيت لعبد بني الحسحاس، انظر الأضداد ٧٠ ، والكامل (٢/٨٧).

ثم ذكر ابنُ الأنباري بعد ذلك ما وردَ عن النبي ﷺ من مدحه للشعر بقوله: "إن من الشِّعرِ حُكماً"(١).

وكذلك ما وردَ من أن عمرَ رضي الله عنه مرّ بحسانِ بن ثابت(٢) رضي الله عنه، وهو يُنشدُ الشعرَ في المسجدِ، فلحظَ عليه، أي استنكرَ ذلك منه، فقال حسان: "قد كنت أُنشدُه وفيه من هو خيرٌ منك(٣)، ثم التفتَ إلى أبي هريرةَ فقال: أنشدُكَ اللهَ أسمعتَ النبيَ ﷺ يقول: "أجبْ عني اللهمَّ أيدهُ بروحِ القدسِ" قالَ: نعم"(٤).

ثم ذكر ابنُ الأنباري بعد ذلك العديدَ من الأقوالِ والأمثلةِ التي تؤيد قولَه من استشهادِ الصحابة بالشعرِ وسماعِهم له في مجالسِهم(٥).

غريب القرآن ولغات العرب:

ذكر ابنُ الأنباري في مقدمةِ كتابه ما يقرب من سبعين مسألةً في غريبِ القرآن، منها ما يقرب من خمسين مسألةً لنافعِ بن الأزرق(٦) سأل عنها ابنَ عباسٍ في المسجد الحرام.

ولاشك أن ابنَ الأنباري ما أوردَ هذه الأمثلة والمسائل بهذا العدد الكبير إلا ليدلل على أن احتاج النحاة بالشعر قائم على احتجاج أصحابِ رسولِ الله ﷺ وتابعيهم على غريب القرآن ومشكلِه باللغةِ العربية والشعرِ.

ويذكر ابنُ الأنباري أن هذا مما يبينُ صحةَ مذهبِ النحويين في ذلك، وفسادَ مذهبِ من أنكرَ ذلك عليهم.

---

(١) مسند الإمام أحمد (١٣٨/٤)، وهو فيه (إن من الشعر حكماً ومن البيان لسحراً).

(٢) هو حسان بن ثابت بن المنذر، شاعر رسول الله ﷺ، نافح بشعره عن رسول الله ﷺ وعن دين الله، عاش ١٢٠ سنة نصفها في الجاهلية، توفي في خلافة علي وقيل بل مات سنة ٥٠هـ وقيل غير ذلك. أسد الغابة (٥/٢).

(٣) شذرات الذهب (١١١/١).

(٤) صحيح البخاري حديث رقم (٤٤٢، ٣٠٤٠، ٥٨٠٠).

(٥) إيضاح الوقف (١٠٥/١-١٠٨).

(٦) نافع بن الأزرق، رأس الأزارقة، وأحد رؤوس الخوارج، صحب ابن عباس، قتل يوم دولاب ٦٥هـ. ميزان الاعتدال (٢٤١/٤)..

ونظراً لأن هذه المسائلَ توضحُ صلةَ القرآنِ بالعربية، ولأن ورودَ مثلِ هذا العددِ الكبيرِ من المسائلِ في غريبِ القرآن، والاستشهادِ باللغة والشعر لها يدلُ على انتصارِ ابنِ الأنباري لمذهبِ النحويين، ويدلُ على حافظةٍ قوية يمتلكها، ولأننا نتكلم عن جهودِه في هذا الباب فسأوردُ بعضاً من هذه المسائل للدلالةِ على ذلك.

ذكر ابنُ الأنباري بسنده إلى مجاهد[١] في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ﴾[٢] قال : "من المخدوعين" قال الكلبيُّ[٣]: "وهي من لغةِ العرب جميعاً".

وأنشدَ قولَ الشاعرِ:

فإنْ تَسألِينا فيمَ نحنُ فإنّنا عصافيرُ مِنْ هَذا الأنامِ المسحَّرِ[٤].

ثم ذكر أن قوله ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ۝٨٩﴾[٥] من هذا، وأنشدَ قولَ الشاعرِ[٦]:

أَرانا موضِعينَ لوقتِ غَيبٍ ونُسحَرُ بالطعامِ وبالشّرابِ[٧].

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ۝١٤﴾[٨] ، روى ابنُ الأنباري[٩] بسنده إلى ابنِ عباسٍ في معنى ﴿بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ أنها الأرضُ[١٠]، واستشهدَ بقولِ الشاعر:

عندهم لحمُ بحرٍ ولحمُ ساهرةٍ.

---

(١) هو مجاهد بن جبر، تابعي إمام في التفسير، عرض عليه ابن كثير، وابن محيصن أخذ عن ابن عباس ، وثقه بن معين وأبو زرعة توفي سنة ١٠٣هـ. غاية النهاية (٢/٤١).

(٢) الشعراء: ١٥٣

(٣) هو محمد بن السائب الكلبي، تركه الثوري وأبو حاتم، وقال ابن معين ليس بشيء. توفي سنة ١٤٦هـ. طبقات ابن سعد (٦/٢٥٨).

(٤) البيت للبيد في ديوانه ٥٦

(٥) المؤمنون: ٨٩

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٩٧

(٧) انظر إيضاح الوقف (١/٦٨).

(٨) النازعات: ١٤.

(٩) إيضاح الوقف (١/٦٩).

(١٠) اللسان (سهر)، ومفردات الأصفهاني ٢٤٥.

ثم ذكرَ ابنُ الأنباري بيتاً آخر وهو:

وفيها لحمٌ ساهرةٍ وبحرٍ ... وما فاهوا به لهمُ مقيمُ[1]

وروى عن الحسن أنه قال: "كنا لا ندري ما الأرائكُ حتى لَقِينَا رجلٌ من أهل اليمن فأخبرنا أن الأريكةَ عندهم الحجلةُ فيها السريرُ"[2].

وروى عن مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ قال: "كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3]، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئرٍ فقال أحدُهما أنا فطرتُها، أي أنا ابتدأتُها"[4].

وروى أن رجلاً من هذيلٍ جاء لابنِ عباس، فقال له ابنُ عباس: "ما فعل فلانٌ لرجل منهم؟ قال: ماتَ وتركَ أربعةً من الولدِ، وثلاثةً من الوراءِ، فقال ابنُ عباس: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ۝٧١﴾[5]. قال: الوراءُ: ولدُ الولدِ[6].

وذكر عن السدي[7] في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ۝٥﴾[8]، قال: لذي لُبٍ. قال الشاعر:

وكيفَ رجائي أنْ تتوبَ وإنّما ... يُرجّى من الفتيانِ من كانَ ذا حِجرِ[9].

وذكر ابنُ الأنباري مسائلَ لابنِ الأزرقِ سأل عنها ابنَ عباس في المسجدِ الحرام، وهي ما يقربُ من خمسين مسألةً حيث يقولُ: "دخلَ نافعُ بنُ الأزرقِ إلى المسجدِ الحرام، فإذا هو

---

(١) البيت لأميه بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤، والشطر الذي قبله نسبه ابن الأنباري إلى أمية ابن أبي الصلت وهو لا يستقيم لأوزان الشعر. إيضاح الوقف (٦٩/١).

(٢) اللسان (أرك)، ومفردات الأصفهاني ١٤، وإيضاح الوقف (٧٠/١).

(٣) يوسف: ١٠١

(٤) إيضاح الوقف (٧٢/١).

(٥) هود: ٧١.

(٦) الأضداد ٩٩، وتفسير الطبري (٣٩٥/١٥)، وإيضاح الوقف (٧٣/١).

(٧) هو محمد بن مروان السدّي الأصغر محدث كوفي وروى عن الأعمش والكلبي، وروى عنه ابنه علي ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٣٦/٩).

(٨) الفجر: ٥

(٩) البيت للحارث بن منبه، كما ذكره ابن الأنباري (إيضاح الوقف ٧٥/١).

بابنِ عباس جالساً على حوضٍ من حياض الساقية، قد دلّى رجليه في الماءِ، وإذا الناسُ قيامٌ عليه يسألونَه عن التفسيرِ، فإذا هو لا يحبسهم بتفسيره. فقال نافعٌ: تاللهِ ما رأيتُ رجلاً أجرأ على ما تأتي به منك يا ابنَ عباس. فقال له ابنُ عباس: ثكلتكَ أمُّكَ، أولا أدلك على من هو أجرأُ مني؟ قال: ومن هو؟ قال: رجلٌ تكلمَ بغيرِ علمٍ أو كتمَ علماً عنده.

فقال نافع: يا ابنَ عباس، إني أريدُ أن أسألك عن أشياءَ فأخبرني بها. قال: سل عما شئت.."[1].

وقد أوردت هنا هذا القول الذي ذكرَه ابنُ الأنباري لكي أبينَ صدرَ الحديثِ عن هذه المسائل، وبداية القول فيها، ثم أدللُ ببعضِ تلك المسائلِ على سعةِ علم ابن عباس، وأنه ربطَ غريبَ القرآنِ بلغة العربِ وشعرها. وليس المقصدُ التوسعَ فيها لأنه لا داعي للإحاطة بها. وابن عباس الذي دعا له النبيُ ﷺ بالفقه في الدين وتعلمِ التأويل عندما يذكرُ هذه المسائلَ، ويحيلُها في تأويلِها إلى لغة العربِ وشعرها ليؤكد لنا أن اللغةَ مصدرٌ من مصادر تفسير هذا النصِ القرآني، بل أصلٌ أصيلٌ في ذلك لا يمكن إغفاله، كيف لا والقرآنُ نزلَ بهذه اللغةِ. وهذا مما يدل دلالةً واضحةً على ربطِ القرآن باللغة وتعلقه بها.

ومن هذه المسائل:

سأل ابنُ الأزرق ابنَ عباس عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾[2]، قال: الخيطُ الأبيضُ: ضوءُ النهارِ، والخيطُ الأسودُ: سوادُ الليلِ.

قال: فهل كانت العربُ تعرفُ ذلك قبل أن يترلَ القرآن؟

قال: نعم. ثم ذكر قول الشاعر:

الخيطُ الأبيضُ ضوءُ الصبحِ منفلقٌ ... والخيطُ الأسودُ لونُ الليلِ مكمومُ [3]

قال ابن الأنباري: النصب في منفلق أجود على الحال[4].

وسأله عن قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[5]. ما السنة؟

---

(١) إيضاح الوقف (١/٧٦ ، ٧٧).

(٢) البقرة: (١٨٧)

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت كما ذكر ابن الأنباري، إيضاح الوقف (١/٧٧)

(٤) إيضاح الوقف (١/٧٧).

(٥) البقرة: ٢٥٥

قال ابنُ عباس: النعاسُ.

ثم ذكر قول الشاعر:

لا سنةٌ في طوالِ الدهرِ تأخذُه ولا نيامٌ ولا في أمرِهِ فَنَدُ[١].

وسأله عن قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾ ﴾[٢]. ما الفتيلُ؟

قال: ما في شَقِ النواةِ، وما فتلتَ بين أصابعكَ من الوسخِ.

قال الشاعر:

أَعاذلُ بعضَ لومِكِ لا تَلجّي فإنّ اللومَ لا يُغني فَتيلا[٣].

وسأله عن قوله تعالى: ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾ ﴾[٤]. ما النقيرُ؟

قال: ما في ظهرِ النواةِ[٥].

قال فيه الشاعر:

لَقدْ رزحتْ كلابُ بَني زُبيْدٍ فما يُعطون سائِلَهم نَقيراً[٦].

وسأله عن قوله تعالى: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾[٧]، ما الإلُّ؟ قال: الرحم.

قال الشاعر:

لَعمرُكَ إنّ إلّكَ مِنْ قُريشٍ كإلِّ السَّقْبِ من رألِ النَّعامِ[٨].

والأمثلةُ في هذا المبحث كثيرةٌ، ولكن الهدفَ هو بيانُ الاحتجاجِ باللغةِ والشعرِ على غريبِ القرآنِ، وقد أوردَها ابنُ الأنباري وانتصرَ لذلك الرأي، الذي يؤكدُ صلةَ القرآنِ باللغة.

---

(١) البيت لزهير لم أجده في ديوانه وقد ذكره ابن الأنباري في إيضاح الوقف (١/٧٧)، وانظر تفسير القرطبي (١/ ٢٥) (الفند) الخطأ أو الضعف، انظر اللسان (فند).

(٢) النساء: ٤٩

(٣) البيت لزيد الفوارس، إيضاح الوقف (١/٧٩).

(٤) النساء: ٥٣

(٥) اللسان (نقر)، ومفردات الأصفهاني ٥٢٣

(٦) لم أعرف قائله، انظر إيضاح الوقف (١/٨٠)، رزحت: أي هزلت وضعفت ، اللسان (رزح).

(٧) التوبة: ١٠

(٨) البيت لحسان في ديوانه ٤٠٧، والأضداد ٣٩٦، وإيضاح الوقف (١/٨٤)، و (السقب) ولد الناقة، و (الرأل) ولد النعام.

ربطه الوقف بعلوم العربية:

لقد ذكرنا في التمهيد. أنَّ للوقفِ صلةً وثيقةً بعلومِ العربيةِ، وكذلك بعلومٍ أخرى كالفقه والعقيدة. ولكننا في هذا المبحث لا نريدُ أن نكررَ ما قلناه، بل نرمي إلى أن نجعل لابن الأنباري خصوصيةً في هذا الموضع لأن الحديثَ مرتبطٌ بجهودهِ في ربط الوقفِ بعلوم العربية، وخير ما يمكن أن نوضحَ به هذه المسألةَ هو ضربُ أمثلةٍ من كتابه للتدليلِ على ذلك ولن نسهبَ أيضاً في هذه الأمثلة التي تفوق الحصر؛ وذلك لأن أبوبَ البحثِ القادمةَ وفصولَه قائمةٌ على هذا الموضوعِ. حيث إن البابين القادمين هما لبُّ البحثِ وأساسُه.

فالبابُ الأول عن علاقةِ الوقف بالتركيب، والمرادُ بالتركيب هنا، القراءاتُ والإعرابُ، حيث سيتمُ ضربُ الأمثلةِ على صلةِ الوقفِ بالقراءات، وهل يختلفُ الوقفُ باختلاف القراءة؟ كما سيتمُ من خلال الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري بيانُ أثرِ الإعرابِ على الوقفِ، وهل يتغيرُ الوقفُ بتغيرِ الإعراب؟

أما الباب الثاني فهو عن علاقة الوقف بالمعنى، وسنرى كيف يؤثرُ المعنى على الوقف؟ وهل يتمُ الوقفُ إذا تمَ المعنى؟ وهل يتأثرُ الوقفُ بتعددِ المعنى؟ وما إلى ذلك مما يبين صلةَ الوقفِ وربطهِ بالمعنى عند ابنِ الأنباري. وكلُّ هذه الأمثلة سوف تتمُ الإجابة عنها من خلال المباحث القادمة.

أما في هذا المبحث فسوف أقتصرُ على مثال أو مثالين لكل ما يرتبطُ به الوقف من علوم العربية التي بينها ابن الأنباري في كتابه من خلال استعراضه للوقف في القرآن.

ويظهرُ ربطُ ابن الأنباري بين الوقف وبين العربية ومعانيها من خلال بيانهِ لأقسام الوقف (تام، حسن، قبيح)، بل من خلال تعريفه لها[1]، فهو في ذلك يعتمدُ على صلةِ الكلامِ بما جاورَه مبنى ومعنى، أي من ناحيةِ إعرابِ الكلام ونظمِه، ومن ناحيةِ معانيه، ولذلك جاءَ هذا التقسيمُ للوقف مبنياً على فهمِ المعنى وصلةِ الكلامِ ببعضه.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١/١٤٩ ، ١٥٠).

١- ربطه الوقف بالنحو:

من الأمثلة التي بيّنَ فيها ابنُ الأنباري صلةَ الوقفِ بالنحو ما بينَه في سورةِ الفاتحةِ من ذكرِه لأحكامِ الوقف فيها، ما بين وقفٍ قبيحٍ إلى حسنٍ إلى تامٍ، وكلُّ ذلك مرتبط بصلة الكلام ببعضه نحوياً، حيث يتغيرُ حكمُ الوقفِ ويتأثرُ بمدى اكتمالِ الجملة واستيفاءِ أركانها، بل يتأثرُ بمتعلقاتِها.

وليس هذا في سورة الفاتحة فحسب، بل في جميع القرآن، ولكني أحببت التدليل بمثال فقط.

فمن ذلك قوله: "والوقفُ على ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ قبيحٌ لأنه مرفوعٌ باللام[1]، والمرفوعُ متعلق بالرافع، لا يستغني عنه. والوقف على ﴿ٱلْحَمْد لِلَّهِ﴾ أحسنُ وليس بتامٍ لأنَّ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ نعتان لـ ﴿ٱللَّه﴾، والنعتُ متعلقٌ بالمنعوت.

والوقفُ على ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ حسنٌ وليس بتامٍ، لأنَّ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ نعت لـ ﴿ٱللَّه﴾ والوقفُ على ﴿مَٰلِكِ﴾ قبيحٌ لأنّه مضافٌ إلى ﴿يَوْمِ﴾، والوقف على ﴿يَوْمِ﴾ أيضاً قبيحٌ لأنه مضافٌ إلى ﴿ٱلدِّينِ﴾، والوقف على ﴿ٱلدِّينِ﴾ تام لأن الكلامَ الذي بعده مستغنٍ عنه"[2].

وقد اجتزأتُ هذا المقطعَ فقط لأبينَ أسلوبَ ابنِ الأنباري في ربطِه بين الوقفِ وبين إعرابِ الجملةِ وتركيبِها. ولأدللَ على أن الرجلَ كان يعللُ للوقفِ تعليلاً واضحاً جلياً، قائماً على التركيبِ والمعنى وأثرِه في الوقف، ورداً بذلك على من ادّعى أن النحاةَ لم يعللوا للوقف.

وقد سار ابنُ الأنباري بهذا النهجِ في جميعِ سورِ القرآن، حيث امتلأَ كتابُه (إيضاح الوقف والابتداء) ببيانِ أقسامِ الوقف وأحكامِه، ثم تعليلاتِه القائمةِ على فهمِه للعربية ومعانيها وإدراكِه لأثرِ التركيب والمعنى على الوقف. بل إنّ ابنَ الأنباري قد عقدَ باباً أسماهُ (باب

---

(١) يقصد اللام في (الله) من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْد لِلَّهِ﴾ ، والمراد عنده أن المبتدأ مرفوع بالخبر كما هو الخبر مرفوع بالمبتدأ، فهما يترافعان على مذهب الكوفيين.

(٢) إيضاح الوقف (١/٤٧٤ ، ٤٧٥).

ذكر ما لا يتم الوقف عليه)[١]. بيّنَ فيه المواضعَ التي لا يتمُّ الوقفُ عليها، وقد لا يحسنُ أو يقبحُ الوقفُ عليها. لسببِ تعلقِ ما بعدها بها من ناحيةٍ إعرابيةٍ نحويةٍ، وسوف أذكرُ شيئاً من هذا الباب في مبحثِ الوقفِ بين الحسنِ والقبحِ.

ربطه الوقف بالصرف:

ذكـــر ابنُ الأنباري في مقدمتهِ العديدَ من المواضعِ في القرآن الكريم، وكيفيةَ الوقفِ عليها مـــن ذلك: (باب ذكر التنوين وما يبدل منه في الوقف)[٢]، وأيضاً حذفُ الياءِ من الأسماء المنقوصـــةِ في حالِ الوصل، وإثباتُها في حال الوقفِ[٣]، وكذلك (بابُ ما يُوقفُ عليه بالتاء أو الهـــاء)[٤]، وغير ذلك من المواضع، ولكني أكتفي بذكرِ مثالين على ذلك، مبيناً الربط بين الوقفِ وبناءِ الكلمة.

قال ابنُ الأنباري عن قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾[٥]: "الوقفُ علـــيه ﴿وَلَيَكُونًا﴾ بالألفِ، فالألفُ بدلٌ من التنوينِ، وكذلك ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ ﴾[٦]، الوقف عليه ﴿لَنَسْفَعًا﴾ بالألفِ"[٧].

ثم ذكر قولَ الشاعرِ:

وصلِّ على حينِ العشيّاتِ والضُّحى ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعبُدا[٨].

وذكر أنه أرادَ: فاعبدن، فأبدلَ الألفَ من النونِ.

---

(١) إيضاح الوقف (١/١١٦-١٤٩).

(٢) إيضاح الوقف (١/٣٥٩ ، ٣٦٠).

(٣) المصدر السابق (١/٢٣٨ ، ٢٣٩).

(٤) المصدر السابق (١/٢٨١).

(٥) يوسف: ٣٢

(٦) العلق: ١٥

(٧) إيضاح الوقف (١/٣٦٠).

(٨) البيت للأعشى في ديوانه ١٠٣، والإنصاف ٣٤٨

ثم أنشد قول الآخر:

فَمهما تَشأْ مِنْهُ فِزارةُ تعطِكُمْ ... وَمَهما تَشأْ مِنْهُ فِزارةُ تَمْنَعا[1]

أي أرادَ: تمنعن، فأبدلَ الألفَ من النونِ[2].

ومن الأمثلةِ على الأسماء المنقوصة، قولُه: "فإذا أضفتَ هذه الأسماءَ إلى شيءٍ بعدها أثبتَّ الياءَ في الوقفِ، وحذفتَها في الوصلِ، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾[3]، إذا اضطررتَ إلى الوقفِ على ﴿ءَاتِى﴾، وقفتَ عليه ﴿ءَاتِى﴾، بياءٍ. وكذلك: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾[4]، تقف على ﴿مُهْلِكِى﴾. وكان الأصلُ فيه (مهلكين القرى)، فسقطت النونُ للإضافة، وسقطت الياءُ من اللفظ لسكونِها وسكونِ اللام، وثبتتْ في الوقفِ لأنه لم يجتمعْ معها في الكلمةِ ساكنٌ يوجبُ لها السقوطَ، إنما أتى الساكنُ في حرفٍ آخر"[5].

٢- ربطه الوقف بالقراءة:

من أمثلةِ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[6]. حيث ذكرَ ابنُ الأنباري فيها قراءتين:

الأولى: قراءةُ الجمهورِ ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ بإضافة ﴿كُلِّ﴾ إلى ﴿مَا﴾.

---

(١) البيت لابن الخرع، انظر معاني القرآن للفراء (١/١٦٢)،

(٢) إيضاح الوقف (١/٣٦٠).

(٣) مريم: ٩٣

(٤) القصص: ٥٩

(٥) إيضاح الوقف (١/٢٣٨ ، ٢٣٩).

(٦) إبراهيم: ٣٤

والثانية: قراءةُ أبي المنذرِ[١] (من كلٍ ما سألتموه) بتنوينِ كلٍّ، وتكون ﴿مَا﴾ نافيةً فمن قرأ بالإضافةِ لم يقفْ على ﴿كُلِّ﴾ ، والمرادُ : "وآتاكم من كلِّ ما سألتموه لو سألتموه" أي كل شيءٍ سألتموه.

أمـــا من قرأ بالتنوينِ فيحسنُ له أن يقفَ على ﴿كُلٍّ﴾ ، ثم يبدأُ بقوله: ﴿مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ أي: لم تســـألوه، حيث يقولُ ابنُ الأنباري: "وذلك أنّا لم نسألِ اللهَ شمساً ولا قمراً، ولا كثيراً من نعمه"[٢].

ومن هذه القراءة يتضحُ تغيرُ حكمِ الوقفِ بتغيرِ القراءة؛ وذلك لما للقراءة من أثرٍ في المعنى، يترتـــبُ على القارئ مراعاتهُ عند الوقف؛وذلك لأن الوقفَ مرتبطٌ بالمعنى ارتباطاً وثيقاً. والأمثلة على ذلك كثيرة.

٣- ربطه الوقف بالمعنى:

قال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ... ﴾[٣].

ذكـــر ابـــن الأنـــباري أن الوقفَ تامٌ على ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ إذا كانت ﴿مَا﴾ نافيةً في قوله ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ...﴾ أي: ليس لهم أن يختاروا إنما الخيرةُ لله.

أمّـــا إذا كانت ﴿مَا﴾ منصوبةً بـــ ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ أي وقعَ عليها الفعلُ فلا يحسنُ الوقفُ على ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ ، لأن المعنى: "ويختارُ الذي لهم الخيرةُ" إذا كانت ﴿مَا﴾ موصولةً أمّا إن كانت مصدريةً فالتقدير: "ويختار كونَ الخيرةِ لمن يختص من عباده"[٤].

---

(١) هو سلام بن سليمان أبو المنذر، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم، وأبو عمرو وغيرهما ذكره ابن حبان في الثقات، ولين العقيلي حديثه، ت١٧١هـــ، طبقات القراء (٣٠٩/١)، وقد قرأ بهذه القراءة ابن عباس والحسن والضحاك ويعقوب وغيرهم. المحتسب (٣٨/٢).

(٢) إيضاح الوقف (٧٤٢/٢).

(٣) القصص: ٦٨

(٤) إيضاح الوقف (٨٢٤/٢).

فنحن نلاحظُ في هذه الآيةِ اختلافَ حكمِ الوقفِ من تامٍ إلى غيرِ حسنٍ بسبب تغيرِ معنى (ما)، وهذا يدلُ على متابعةِ الوقفِ للمعنى وعدمِ انفكاكهِ عنه.

جهوده في دراسة وقوف القرآن (مصطلحات الوقف):

لاشك أن كتابَ (إيضاح الوقف والابتداء) أكبرُ دليلٍ على ما قام به ابن الأنباري من جهدٍ جهيدٍ في دراسةِ وقوف القرآن، وبيانِ مصطلحاتهِ وأحكامه، وترتبَ على ذلك الحديثُ عن الكثيرِ من المسائل النحوية والقراءاتِ، بل امتلأ الكتابُ بهذه المسائل، وتناولَ المعنى وربطَ بين ذلك كلّه وبين الوقفِ. ولعل في الأبوابِ القادمة ما يبينُ هذا الجهدَ ويبرزُ سعةَ علمِ هذا الرجلِ في كل ما طرقَه من مسائلَ وعلومٍ.

أمّا موضوع كتابه كما بينا فهو معالجةُ ظاهرةِ الوقف والابتداءِ في كتاب الله عز وجل، وهو لاشك جانبٌ مهمٌ في التلاوةِ والأداءِ القرآني حيث بيّن كيفَ وأينَ يجبُ أن يقفَ القارئُ للقرآن ، وما هو الوقوفُ الحسنُ وما هو القبيحُ، مراعياً في ذلك وجوهَ التفسيرِ، واستقامةَ المعنى، وصحةَ اللغة، وما تقتضيه علومُها، من نحوٍ وصرفٍ ولغةٍ حتى يستكملَ القارئُ الغرضَ من قراءته، حيث لا يخرجُ عن المعنى المرادِ والمدعّمِ بأقوال المفسرين، ولا يخالفُ من جانبٍ آخر اللغةَ وسبلَ أدائها، التي تساعدُ على أداءِ ذلك المعنى. وبذلك يتمُ الوصولُ إلى فهمِ القرآنِ وإدراكه.

وقد عقد ابنُ الأنباري في هذا الكتاب الكثيرَ من الأبوابِ التي تبرزُ جهدَه في دراسة وقوفِ القرآن، هذا فضلاً عن تطبيق منهجهِ في تتبعِ الوقف على سور القرآنِ، فمن ذلك عقدُه لباب خصَّ به الكلامَ على ما لا يتمُ الوقفُ عليه من حيثُ أحكامِ العربية، يقول في أوله: "اعلمْ أنه لا يتمُ الوقفُ على المضافِ دون المضافِ إليه، ولا على المنعوتِ دون النعتِ ، ولا على الرافعِ دون المرفوع.."[1]، إلى أن ينتهي من هذه الوجوهِ ثم يمثل لكلِ وجه بمثال واضحٍ من القرآن، فمن ذلك قولُه في المضاف والمضاف إليه: "فقوله عز وجل ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾[2]، الوقفُ على ﴿صِبْغَةَ﴾ الأولى قبيحٌ؛ لأنها مضافٌ إلى ﴿ٱللَّهِ﴾"[3].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١/١١٦).

(٢) البقرة: ١٣٨

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١/١١٩).

ومن ذلك أيضاً بابُ ما يوقفُ عليه بالتاء والهاء حيث يقول في أوله: "اعلمْ أن كلَّ هاءٍ دخلت للتأنيثِ فالوقفُ عليها بالهاء والتاءِ جائزٌ. ألا ترى أنهم كتبوا في المصحف بعضَها بالتاء وبعضَها بالهاء"[1] ثم يذكرُ اختلافَ القراءِ في ذلك، وأنهم على مذهبين، فأكثرُ القراء يرون عدمَ تجاوزِ رسمِ المصحف، فما كان في المصحفِ بالتاء وُقفَ عليه بالتاء، وما كان بالهاء وُقفَ عليه بالهاءِ أمّا المذهبُ الآخر وهم القلةُ فيرون التخييرَ، أي أن القارئَ مخيرٌ إن شاء وقفَ بالتاء وإن شاء وقفَ بالهاءِ، محتجين بأن الوقفَ بالهاءِ لإرادةِ السكتِ، والوقفَ بالتاءِ لإرادةِ الوصلِ.

ثم يقولُ ابنُ الأنباري: "وهذا المذهبُ -يعني الأخير- لا يعجبُنا، لأنه لو جازَ خلافُ المصحفِ في الوقفِ جازَ خِلافهُ في الوصلِ، فلما اجتمعَ القراءُ على تركِ كلِّ قراءةٍ تخالفُ المصحفَ، كان من تعمدَ خِلافُ المصحفِ في وصلٍ أو وقفٍ مخطئاً"[2].

ثم يذكر ابنُ الأنباري بعد ذلك تلك المواضعَ التي وردتْ في القرآن سواءٌ ما كان منها منتهياً بهاء أو ما كان منتهياً بتاء. وهذا إنما يدل على تقصيهِ وجهدِهِ البارزِ في هذا الباب.

ومن جهودِهِ في دراسة وقوف القرآن عقدُه لباب يذكرُ فيه مذاهبَ القراءِ في الوقف، فيذكر تلك المذاهبَ مقيداً لها بالسند، ثم يتبعها بالأمثلةِ والمناقشة والتعليلِ.

فمن ذلك قوله : "والحجةُ لحمزة في وقفه على ﴿سواء﴾ و ﴿ماء﴾ و ﴿خطأ﴾ و ﴿كفؤ﴾ و ﴿جزء﴾ ، بغير همز أن الألفَ أبينُ في السكتِ من الهمزِ لأن الهمزةَ من أوّلِ المخارجِ. والحجةُ له في الوقفِ على الممدودِ بغير همز نحو: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾[3]: أنه يُحكى عن العرب تركُ الهمز إذا كان بين ألفين، فإذا كانت الهمزةُ مكسورةً أو مضمومةً لم تقعْ بين ألفين فلم تتركْ وكذلك الحكايةُ عنهم"[4].

وهناك الكثيرُ من الأبوابِ والمسائل التي تبرزُ جهودَ ابن الأنباري في وقوف القرآن قد ظهرتْ في مواطنَ أخرى من هذا البحث، مثل عقده لباب يذكرُ فيه التنوينَ وما يُبدلُ منه

---

(١) إيضاح الوقف (١/٢٨١).

(٢) المصدر السابق (١/٢٨٢).

(٣) الأنعام: ٩٩

(٤) إيضاح الوقف (١/٤٠٦ ، ٤٠٧).

في الوقف، وغير ذلك من المسائل التي سوف تتضح في الأبواب القادمة عند الحديث عن علاقة الوقف بكل من التركيب والمعنى وذلك من خلال تطبيق ابن الأنباري منهجه في الوقف على سور القرآن الكريم ولعلي في هذا المبحث أختم بذكر مصطلحات الوقف عند ابن الأنباري حتى يتسنى لنا فهم منهجه الذي سار عليه عند حكمه على الوقف في سور القرآن.

مصطلحات الوقف

ذكر ابن الأنباري أن الوقف عنده على ثلاثة أوجه[١]:

وقف تام: ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام.

ثم عرّف بعد ذلك كلّ قسم وضرب له الأمثلة.

فالوقف التام عنده هو الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به كقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾[٢].

فهذا وقف تام، لأنه يحسن أن تقف على ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾، ويحسن الابتداء بما بعده أي بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٣].

والوقف الحسن عنده هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده[٤] كقوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٥]، فالوقف على لفظ الجلالة ﴿لِلَّهِ﴾ حسن، لأنه يفهم مراد القارئ، وليس بتام لأنه لا يحسن الابتداء بما بعده وهو قوله تعالى ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ حيث يقبح الابتداء بالمجرور.

---

(١) إيضاح الوقف (١/١٤٩).

(٢) البقرة: ٥

(٣) البقرة: ٦

(٤) إيضاح الوقف (١/١٥٠).

(٥) الفاتحة: ٢

أمّا تعريفُه للوقفِ القبيحِ فهو الذي ليس بتامٍ ولا حسنٍ[١]. كالوقفِ على ﴿مَٰلِكِ﴾ من قوله تعالى ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[٢]، حيث لا يُدركُ المعنى من الوقف على ﴿مَٰلِكِ﴾، ويقبحُ الابتداءُ بـ ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾.

وهذه المصطلحاتُ أو أقسامُ الوقفِ التي عرَّفها ابنُ الأنباري أخذَ يطبقُها على سورِ القرآن بكلِّ وضوحٍ وثباتٍ إلا أنني أجدُه يحيدُ بمعنى الوقفِ الحسنِ عن مرادِه الذي رسمَه له، حيث ذكرَ أنه الموضعُ الذي يحسنُ الوقفُ عليه ولا يحسنُ الابتداءُ بما بعده، ولكنني أجدُه في كثيرٍ من المواضعِ ينحو به إلى ما يمكنُ تسميتُه بالوقفِ الكافي حيث يمكنُ الوقفُ على الموضعِ المرادِ ثم الابتداءُ بما بعده، وإن كان بينهما رابطٌ معنوي، من ذلك قوله:[١١] ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ ۝٩١﴾[٣] وقفٌ حسنٌ، أي فرقوه. ثم ابتدأ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٩٢﴾[٤]، أي لنسألن قريشاً وغيرها من الأمم الذين فرقوه.، وتفريقهم إياه أن بعضهم قالَ: "هو سحرٌ" وقال بعضهم "هو كذبٌ"[٥].

فابنُ الأنباري هنا يصرّحُ بأن الوقفَ على ﴿عِضِينَ﴾ حسنٌ، ثم يصرّحُ بوضوحٍ أيضاً بالابتداءِ بما بعده وهو قوله ﴿فَوَرَبِّكَ﴾ ونحن نلحظُ ما بين الآيتين من ترابطٍ معنويٍ كما بينه ابنُ الأنباري، بل نجد أن ابنَ الأنباري في كثير من المواطن يُحسّن الوقفَ في موضعٍ والابتداءَ بما بعده في الآيةِ الواحدةِ.

---

(١) إيضاح الوقف (١/١٥٠).

(٢) الفاتحة: ٤

(٣) الحجر: ٩١

(٤) الحجر: ٩٢

(٥) إيضاح الوقف (٢/٧٤٥)

ففي قوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ... ﴾[1]، يقول عن الوقف فيها: " ﴿لِتَرْكَبُوهَا ﴾ حسنٌ، ثم تبتدئ: ﴿وَزِينَةً ﴾ على معنى "وزينةٌ فعل ذلك""[2].

وهذا الأمرُ عنده كثيرٌ كما قلت، حتى خرجَ بمدلول الوقفِ الحسنِ عنده من إطار تعريفه الذي عرّفهُ به إلى إطارٍ أرحبَ وأكثرَ سعةً، حتى أصبحَ يعني الوقفَ الكافي كما نلحظهُ من تعريفِ الوقف الكافي عند غيره، وربما عنى به الوقفَ الجائزَ أو ماشاكلَه من الوقوفِ المتقاربةِ المعنى.

وقد وردَ عنده النفي للوقفِ التام أو الحسنِ كأن يقول: غيرُ تامٍ، ولا يحسنُ الوقفُ وما أشبه ذلك، فكأنه إذا نفى مرتبةً من مراتب الوقفِ يقصدُ التي دونَها وقد صرّح بذلك في بعضِ المواطن حيث يقول: حسنٌ وليس بتامٍ.

ونحن نعلمُ في ترتيب الوقف عنده أن أعلى المراتبِ هو التامُ ثم يليه الحسنُ ثم القبيحُ، فإذا نفى التمامَ عن الوقفِ في موضعٍ، فإنه بذلك يقصد أنه حسنٌ، وإذا قال: ليس بحسنٍ فهو عنده قبيحٌ، وإن تفاوتت درجات القبحِ عنده.

ويرد عنده حسنٌ وأحسن، وتامٌ وأتم منه، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ، منها في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٢ ﴾[3].

حيث يذكر أن الوقف على ﴿تَتَّقُونَ﴾ حسنٌ وليس بتامٍ، لأن قوله ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ﴾ نعتٌ لـ ﴿رَبَّكُمُ ﴾. والوقفُ على ﴿بِنَآءً ﴾ حسنٌ.

---

(١) النحل: ٨

(٢) إيضاح الوقف (٢/٧٤٦)

(٣) البقرة: ٢١-٢٢

والوقــفُ على ﴿ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ حسنٌ، وهو أحسنُ من الأولِ؛ لأنه لم يأتِ بعده ما يتعلقُ به في اللفظِ"(١). وهو مع ذكره لهذه المصطلحاتِ يعللُ لذلك أحسنَ تعليلٍ، مما يجعلُنا نفهمُ مدلولَه من المصطلح الذي ذكرَه وذلك على ضوءِ تعريفاتِهِ السالفة. وهو ما ظهرَ لنا جلياً في المثال السابق.

وفي قولــــــه تعـــــالى ﴿ ... فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾(٢)، يــبين أن الوقفَ على قوله ﴿وَقُودُهَا﴾ قبيحٌ لأن ﴿وَقُودُهَا﴾ مرفوعٌ بـــ ﴿ٱلنَّاسُ﴾، فلا يحسنُ الوقوفُ على مرفوعٍ دون رافعِهِ (٣).

فهو يوازي بين (قبيحٍ) وبين لا (يحسنُ الوقف).

وفي قوله تعالى ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾(٤).

يقول ابن الأنباري: " ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ﴾ تامٌ ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ أتمُ مما قبله"(٥).

وفي قوله تعالى ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ﴿٧﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴿٨﴾ ﴾(٦).

يقــول: "﴿فَٱنصَبْ﴾ حســنٌ. ﴿فَٱرْغَب﴾ تامٌ. وهو أتمُ من الذي قبلَه إذا لم تتصلْ به فاءٌ"(٧).

---

(١) إيضاح الوقف (١/٥٠٢).

(٢) البقرة: ٢٤

(٣) إيضاح الوقف (١/٥٠٣ ، ٥٠٤).

(٤) العنكبوت: ٢٤

(٥) إيضاح الوقف (٢/٨٢٦ ، ٨٢٧).

(٦) الشرح: (٧،٨)

(٧) إيضاح الوقف (٢/٩٨٠).

وفي سورة التين يقول عن الوقف: "﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٍ ۝٤﴾[١] حسنٌ وأحسنُ منه ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[٢]"[٣].

وأخيراً تجدر الإشارةُ إلى أن ابنَ الأنباري قد ذكرَ الوقفَ الكافي في موضعين في كتابه قبلَ أن يقسم الوقفَ إلى تامٍ وحسنٍ وقبيحٍ، ثم يعرّف كلَّ قسم، ولكنه مع ذلك لم يشرْ إلى الوقفِ الكافي من خلالِ تطبيقه على سورِ القرآن الكريم.

أمّا الموضع الأول: فهو قوله: "ومن تمامِ معرفةِ إعرابِ القرآن ومعانيهِ وغريبه، معرفةُ الوقفِ والابتدءِ فيه، فينبغي للقارئ أن يعرفَ الوقفَ التامَ والوقفَ الكافيَ الذي ليس بتامٍ، والوقفَ القبيحَ الذي ليس بتامٍ ولا كافٍ"[٤].

أما الموضع الثاني فهو قوله: " ومبينٌ ذلك بعد استقصاءِ هذا الوقفِ التامِ والكافي في كلِّ سورةٍ من أول القرآنِ إلى آخره إن شاء الله"[٥].

ويتضحُ من تعريفاته أنه يقصدُ بالكافي الوقفَ الحسنَ الذي اعتمدَهُ في تطبيقهِ فيما بعد.

---

(١) التين: ٤

(٢) التين: ٥

(٣) إيضاح الوقف (٢/٩٨٠).

(٤) المصدر السابق (١/١٠٨).

(٥) المصدر السابق (١/١١٠).

التأثر والتأثير عند ابن الأنباري

هـذا المبحث يندرج تحت الباب الأول وهو جهودُ ابنِ الأنباري في الدراساتِ القرآنية، وذلـك من خلال كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) الذي قامَ على موضوعٍ جليلٍ يتصلُ بكـتاب الله العزيـز، حيـث يوضحُ ظاهرة الوقف والابتداء فيه. ويعدُّ من أقدمِ الكتب وأفضـلها في هذا الباب، وقد حوى الكثيرَ من العلومِ والمعارف، وظهرَ فيه جهدُ صاحبِه، وبانـت فيه سعةُ معرفتِه وشمولُها، فالكتابُ شملَ العديدَ من الأحاديثِ النبوية، وزخرَ بكم هـائلٍ مـن القـراءاتِ القرآنية، وبالمئاتِ من المسائل النحويةِ والشواهدِ الشعرية وأقوالِ العلماءِ، منهم من يستشهدُ بقوله ويؤيدهُ ومنهم من يردُّ كلامَه ويدحضُ حجتَه.

لم ينص ابنُ الأنباري صراحةً على مصادره التي استقى منها في هذا الكتابِ، لكن من يتتبعُ نقولَه وأقوالَ العلماء الذين أخذَ عنهم، والأسانيدَ التي يوردُها عند إيرادهِ كثيراً من الأخبارِ أو القـراءاتِ، يجعلنا نكادُ نجزمُ بأنه أخذ ممن سبقه في هذا الباب، وعوّل على ما أُلف من كتـبِ الوقف والابتداء بالدرجة الأولى، التي لم تصلْ إلينا ككتبِ الكسائي وحمزةَ ونافعٍ والفـراء والسجسـتاني وغيرهـم، حيث امتلأ كتابهُ بآرائهم، وأغلبُ الظنِّ أنه أخذَ من مصـادرَ أخرى لها صلةٌ بموضوعِ كتابه ومنها: معاني القرآن للفراء[1]، ومجاز القرآن لأبي عبيدة[2] ومعاني القرآن للأخفش[3]. ونقلَ عن عددٍ من علماء البصرةِ والكوفةِ وعن بعضِ الأعرابِ ورواة التفسيرِ والحديثِ.

ولكي ندللَ على ما ذكرناه نجد أن ابنَ الأنباري قد نقلَ عن الفراءِ أو ذكرَ اسمه فيما يزيد عـلى المائةِ موضعٍ، مما يدلُ على تأثره به وبآرائه[4]، ولا غرابةَ في ذلك فهما من مدرسةٍ

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء: (١/١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٩٣).

(٢) انظر المصدر السابق (١/٤٨٠ ، ٤٨١)

(٣) انظر المصدر السابق (١/٤٧٧، ٥١٩، ٥٢٠، ٢/٦٢٦..)

(٤) انظر المصدر السابق (١/١٧٤، ٢/٧٧٧، ٢/٨٠٥، ٢/٨٤٤، ٨٥٥)

واحـــدةٍ وهي مدرسةُ الكوفةِ، ونجدُه كثيراً ما يوافقه أو يذكر كلامه على وجه التسليم دون مناقشةٍ وربما دافعَ عن آرائه[١].

ونجده في المقابل يذكرُ آراءَ أبي حاتمٍ السجستاني وكثيراً ما يردُّها[٢].

وسوف نرى هذا في المباحث القادمة.

وقد أكثرَ الاستشهادَ بأشعارِ العرب، فكثيراً ما يقول أنشدنا أبو العباس يعني ثعلبا[٣] أو أبو عبيدة[٤]، أو الفراءُ.

ويستشهدُ بكلام العرب كقوله: "والدليل على أن الأصل منه «يسنن» قول العرب : (هذه سنن كما ترى، وأتيتك سنيناً[٥] "

ويذكـــرُ أحـــياناً آراءَ الـــنحاةِ واختلافاتِهم[٦]. وأحياناً يشيرُ إلى آرائهم من غيرِ تصريحٍ بأسمائهم[٧].

أمّـــا عن أخذِه عن المفسرين فكثيراً ما نجدُه يقولُ: "وقال بعضُ المفسرين"[٨]، وربما خطّأَ بعضَـــهم[٩]، أو يقـــولُ قـــال الحسنُ أو مجاهدٌ[١٠] والرجلُ عنده استقصاءٌ عجيبٌ وحصرٌ للمسائل قد لا نجده عند غيره فمن ذلك مثلاً استقصاؤه للآيات التي حذفت منها الياءُ في

---

(١) إيضاح الوقف (١/٢٧٢)

(٢) انظر المصدر السابق (١/٤٨٥ ، ٤٩٨، ٥٠٥، ٢/٥٦٤ ، ٦١٥).

(٣) انظر المصدر السابق (١/١١٥ ، ٥٠٧، ٢/٥٦٩ ، ٥٩٠ ، ٦٤٩ ، ٦٧٤)

(٤) انظر المصدر السابق : (١/٤٨٠ ، ٤٨١)

(٥) انظر المصدر السابق: (١/٣٠٨ ، ٢/٥٨٦ ، ٦٢٤ ، ٦٥٦ ، ٧١٤)

(٦) انظر المصدر السابق: (١/١٥٤)

(٧) انظر المصدر السابق: (١/٤٨٨ ، ٥٤٣ ، ٢/٦٠٩)

(٨) انظر المصدر السابق: (١/٥١٨ ، ٥٨٥ ، ٦٠٩ ، ٧٠١ ، ٧١٧)

(٩) انظر المصدر السابق: (٢/٩٠٦ ، ٩٧١)

(١٠) انظر المصدر السابق: (٢/٥٦٥ ، ٥٧٨ ، ٨٩٨)

المصحف، حيث يذكرها في ستِ صفحاتٍ ثم يقول: وما سواها فهو بياءٍ[١]. وهذا يُظهرُ مدى غزارةِ علمهِ وسعةِ ثقافتهِ.

ونظراً لاشتمالِ كتابهِ على عددٍ جمٍ من آراءِ العلماءِ في الوقف والابتداء فإنه حفظَ أقوالَ أولئك الذين فُقدت كتبهم، مما يتيح المجال للاطلاع على أقوالٍ في موضوعِ الوقف والابتداء قد لا نجدُها في سواه.

وتظهرُ الأناةُ عند ابنِ الأنباري في دراسةِ المسائلِ، والدقةُ في تتبعِها وهذا يكشفُ عن الأمانةِ العلمية لديه، حيث ساق معظمَ مادة كتابه بأحاديثَ متصلةِ السند، سمعها من شيوخه[٢].

ومع أن ابنَ الأنباري قد أخذَ عن كثيرٍ من العلماء وتأثر بهم إلا أنه لا يتردد في ردِّ أقوالِهم إذا رآها مخالفةً للمذهبِ الصحيح، بل إنه لا يتعصب لمذهبِ الكوفيين الذي ينتمي إليه. حيث ردّ قولَ الأخفشِ والفراءِ[٣] في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾[٤] حيث ذكرَ أنه قالَ قومٌ: معنى قولهِ الاستفهامُ، كأنه قال: أوَ تلك نعمةٌ؟ قال ابن الأنباري: "وهذا قبيحٌ، لأن الاستفهامَ لا يكادُ يُضمرُ إذا لم يأتِ بعده أم"[٥].

ورد مذهبَ الأخفشِ والكوفيين ومن تبعهم من المتأخرين كابنِ مالكٍ عند قولهم بأن جواب قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ ﴾[٦] هو قوله: ﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾[٧] حيث زعموا أن الواوَ مقحمةٌ[٨]. قال ابنُ الأنباري: "وهذا غلطٌ؛ لأنَّ العربَ لا تُقحمُ

---

(١) انظر إيضاح الوقف : (١/٢٥٠-٢٥٦)، وانظر (١/٢٨٣)

(٢) انظر المصدر السابق: (١/١١١-١١٥)

(٣) البحر المحيط (٧/١١)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٢٧٩)، ومعاني الأخفش (٢/٦٤٥ ، ٦٤٦)

(٤) الشعراء: ٢٢

(٥) إيضاح الوقف والابتداء (٢/٨١٣)

(٦) الانشقاق: ١

(٧) الانشقاق:٢

(٨) إيضاح الوقف (٢/٩٧١)، وانظر المكتفى (٦١٤)، ومعاني الأخفش (١/٣٠٦)

الـــواوَ إلا مـــعَ حتى إذا "[١]، وذهبَ إلى رأيِ جمهورِ البصريين الذين تأولوا هذه الآياتِ ونحوها على حذفِ الجواب[٢].

أمّا من تأثرَ بابنِ الأنباري فكثيرٌ، حيث نجدُ أن معظمَ كتبِ الوقفِ والابتداءِ التي أتت من بعـــده قد تأثرتْ به وخاصةً كتاب المكتفى للداني، حيث نقلَ عنه كثيراً، بل اعتمدَ عليه اعـــتماداً كبيراً حيث يُرجحُ آراءَه ويحتذي حذوَه يقولُ محقق كتاب المكتفى عند مقابلته لمســـائل الوقـــف عند ابن الأنباري مع ما في كتاب المكتفى: "وقد قابلتُ مسائلَ الوقفِ والابـــتداءِ فيه مع مسائل الكتابِ الذي بين أيدينا واحدةً واحدةً فوجدت بينهما مطابقةً كبيرةً، حـــتى يكاد يكونُ نسخةً لولا بعضُ الفوارق.." [٣] ثم ذكر هذه الفوارق وأهمها أن كتاب ابـــنِ الأنـــباري يحـــوي مقدمةً تقارب نصفَ الكتابِ بينما مقدمةُ الداني بضعُ ورقاتٍ، ويختلفان أيضاً في بعضِ مصطلحات الوقف، وربما بعضُ مسائلِ الوقفِ والابتداء.

وكذلـــك معظمُ كتب الوقف التي أتت بعد الداني، حيثُ نقلتْ عنه مباشرةً أو عن طريقِ كتاب المكتفى، وذلك مثل كتابِ منار الهدى للأشموني. وقد نقل عنه القرطبيُّ في تفسيره في أكثرَ من موضعٍ[٤]. أما كتاب القطع والائتناف لابن النحاس فإننا لا نجزمُ بأن صاحبَه قد أخذَ عن كتاب ابنِ الأنباري، لأنه لم يصرحْ بذلك، ولكن لأنهما متعاصران، ولأن النحاسَ قد تتلمذَ على ابن الأنباري[٥] فنظنُّ بأنه قد أخذَ عنه وخاصةً أن كتابَ النحاسِ قد حوى الكـــثيرَ مـــن المسائلِ وأقوالِ العلماءِ مما جعلَه يشبهُ كتابَ ابنِ الأنباري، ولعلنا نلحظُ هذا الشـــبَه في تخطئةِ السجستاني حيث نرى النحاسَ في كثيرٍ من المسائلِ يتبعُ ابنَ الأنباري في تخطئةِ السجستاني[٦].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٩٧١)

(٢) انظر الجنى الداني (١٦٤-١٦٦)، والمغني (٤٧٣ ، ٤٧٤) والبحر المحيط (٧/٤٤٣)

(٣) المكتفى (١٣ ، ١٤)

(٤) انظـــر: تفســـير القرطبي (١/٢٣، ٢٣٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨) وغيرها من المواضع التي نقل فيها القرطبي عن ابن الأنباري سواء من هذا الكتاب أو غيره، حيث ورد اسم ابن الأنباري عند القرطبي في أكثر من مائة وثمانين موضع.

(٥) ذكرت كتب التراجم أن ابن النحاس تتلمذ على يد ابن الأنباري، انظر: طبقات المفسرين للداودي (١/٦٧).

(٦) انظر: القطع (١١٣ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧) وغيرها كثير.

ولاشـــكَ أن لابنِ الأنباري أثراً كبيراً فيمن أتى بعده يظهرُ واضحاً في كتبِ الوقف التي أُلفـــتْ بعـــده، بـــل إن ابنَ الأنباري يعدُّ علماً من أعلامِ النحو، حفظَ لنا معالمَ المدرسة الكوفـــيةِ في كتابه كما هو حالُ الفراء، فكلٌّ من تكلم عن النحوِ الكوفي وأطّرَ للمدرسةِ الكوفيةِ اعتمدَ على كتبِ هذين الرجلين.

الباب الثاني

علاقة الوقف بالتركيب

الفصل الأول: الوقف واختلاف القراءات

الفصل الثاني: الوقف وتعدد الإعراب

ذكرنا فيما مضى صلة الوقف بالقراءات، وصلته كذلك بالنحو وتركيب الجملة، فكان من الأنسب عدم إعادة ما قلناه سابقاً، بل الأولى الشروع في الأمثلة،وهي خير بيان لهـــذه الصـــلة. ولعلنا نبدأ في الفصل الأول بالقراءات وعلاقتها بالوقف معتمدين على ما ذكـــره ابن الأنباري من أمثلة في هذا الشأن. ثم نأتي بعد ذلك إلى الفصل الثاني وهو أثر تعدد الإعراب على الوقف مبادرين أيضاً بالأمثلة من غير تقديم.

الفصل الأول:

الوقف واختلاف القراءات

قال تعالى:

﴿ ... بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۙ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ ﴾ [البقرة:١١٩]

ذكرَ ابنُ الأنباري أن الوقفَ على قوله تعالى ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۙ﴾ حسنٌ وليس بتامٍ عند من قرأَ (ولا تَسْأَلْ) بفتح التاءِ وسكونِ اللامِ[١]، على معنى النهيِ[٢]، لأنَّ قولَه (لا تسأل) متعلقٌ بما قبلَه، وذلك أنَّ النبيَ ﷺ قالَ: "ليتَ شِعري ما فعلَ أبواي؟"، فأنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ:﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۙ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ ﴾[٣]

أما من قرأَ (تُسْأَلُ) بضمِ التاءِ ورفعِ اللامِ[٤]، على معنى (ولستَ تُسأل)[٥] فإنّ الوقفَ على ﴿وَنَذِيرًا ۙ﴾ أَحسنُ منه في المذهبِ الأولِ[٦].

والذي يظهرُ لي -واللهُ أعلمُ- أنّ الرابطَ المعنويَّ بين صدرِ الآيةِ ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۙ﴾ وبينَ آخرِها ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ هو رابطٌ قويٌّ في كلا الحالين، فنهيُ الرسولِ ﷺ عن السؤالِ أو نفيُ سؤالِهِ عن أصحابِ الجحيمِ كلاهما مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بكونِ مهمةِ الرسولِ ﷺ هي البشارةُ والنذارةَ، «فلا تسأل عن أبويكَ لأنكَ بشيرٌ ونذيرٌ، ولا تُسألُ عن الكافرين لأنكَ أيضاً بشيرٌ ونذيرٌ».

فلا أرى لتفضيلِ الوقفِ في قراءةٍ دون الأخرى، بل هما على حدٍ سواءٍ يحسنُ الوقفُ فيها على :﴿ نَذِيرًا ۙ﴾ ولا يتمُ.

---

(١) وهي قراءة نافع وحده. الكشف (١١٩/١)، وتفسير القرطبي (٩٢/٢)

(٢) وافقه النحاس والأشموني، وعند الداني وقف كاف، والمعنى: إما أن يكون أمره الله بترك السؤال، وإمّا أن يكون على تعظيم، وتفخيم ما أعد الله لأصحاب الجحيم من العقاب، كما يقال: (لا تسألْ عن فلان) أي قد بلغ فوق ما تحسب. القطع: ١٦١، ومنار الهدى: ٤٨، والمكتفى: ١٧٣، وتفسير القرطبي (٩٣/٢).

(٣) أسباب النزول للسيوطي ٣٢، وتفسير الطبري (٥١٦/١)، وغريب الحديث لأبي إسحاق الحربي (١٤٤/١).

(٤) وهي قراءة الجمهور. الكشف (١١٩/١)، وتفسير القرطبي (٩٢/٢)

(٥) امّا إذا كانت جملة (لا تُسألُ ..) في موضع الحال، أي بتقدير (وغير مسئول) فلا يقطع مما قبله أي لا يوقف على (بشيراً ونذيرا). القطع: (١٦١)، والمكتفى: (١٧٣).

(٦) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٥٣٠/١ ، ٥٣١).

قال تعالى:

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ..... ﴾ [البقرة:١٢٥]

بـــينَ ابنُ الأنباري أن من قرأَ ﴿ وَٱتَّخِذُوا۟ ﴾ بكسرِ الخاءِ[١] وقفَ على ﴿مُصَلًّى ۖ﴾، لأنّهُ سبحانَه ابتدأَ آمراً بقولهِ ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ﴾.

فكأننا نفهمُ من كلامِ ابنِ الأنباري أنه يحسنُ الوقفُ على ﴿أَمْنًا ﴾[٢] لأن ما بعده فعلُ أمرٍ وهو ﴿ٱتَّخِذُوا﴾ حيثُ وقعَ ما بين ماضيين هما ﴿جَعَلْنَا﴾ و ﴿عَهِدْنَآ﴾.

ثم ذكـــرَ ابنُ الأنباري أن من قرأَ (واتخَذوا) بفتحِ الخاءِ[٣]، لم يكنْ وقفهُ على ﴿مُصَلًّى ۖ﴾ تامـــاً[٤]، لأن (واتخَـــذوا) نســـقٌ على ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ وإنما يكونُ الوقفُ التامُ على قوله ﴿ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾[٥].

وما ذهبَ إليه ابنُ الأنباري حسنٌ لأن الأفعالَ المتماثلةَ في الزمنِ لا يحسنُ الوقفُ بينها؛ في حين أنه يحسنُ الوقفُ بينها عند الاختلاف كما هو الظاهرُ في القراءةِ الأولى.

---

(١) وهي قراءة العامة في أكثر الأمصار. الكشف (١/٢٦٤) – (أي جمهور القراء).

(٢) وهـــو تام عند الأخفش، وحسن عند الأشموني، لأن ما بعده مستأنف على صيغة الأمر. القطع:(١٦٢)، منار الهـــدى: (٤٨). ويـــرى السجاوندي أن الوقف على (أمنا) مطلق لاعتراض الأمر بين ماضيين. علل الوقوف للسجاوندي (١/٢٣٥).

(٣) وهي قراءة نافع وابن عامر. الكشف (١/٢٦٣)، البحر المحيط (١/٥٥٢).

(٤) إلا أنـــه عـــند الأخفش تام إذا لم يُجعل (وعهدنا) معطوفاً على ما قبله ، وهو وقف كافٍ على القراءتين عند الداني. القطع: ١٦٢، المكتفى: ١٧٥، أمّا عند السجاوندي على قراءة الفتح فتعطف الأفعال الثلاثة على بعض بلا وقف. علل الوقوف (١/٢٣٥)

(٥) إيضاح الوقف (١/٥٣٢)

قال تعالى:

﴿ .... وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ ﴾ [البقرة:١٦٥]

بيَنَ ابنُ الأنباري أنّ القراءةَ في هذه الآيةِ على أربعةِ أوجهٍ[١]:

الوجــهُ الأوّلُ: قراءةُ الفعلِ بالتاءِ (ترى) مع فتحِ همزةِ (أنّ)، وهي قراءةُ نافعٍ[٢] وغيرِه من أهلِ المدينةِ، وعبدِاللهِ بنِ عامرٍ[٣]، فمن قرأ بها كانَ الوقفُ على ﴿ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ حسناً غيرَ تامٍ، و (أنّ) منصوبةٌ على التكريرِ، كأنه قالَ: (ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذابَ ترى أنّ القوةَ للهِ جيمعا)[٤].

والوجهُ الثاني للقراءةِ: قراءةُ الفعلِ بالياءِ ﴿يَرَى﴾ مع فتحِ همزةِ (أنّ) وهي قراءةُ ابنِ كثيرٍ[٥] وحميدٍ[٦] وعاصمٍ والأعمشِ[٧] وأبي عمرو وحمزةَ والكسائي.

---

(١) إيضاح الوقف (١/٥٣٩ ، ٥٤٠)

(٢) هو نافع بن عبدالرحمن، أحد القراء السبعة، اشتهر في المدينة، وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، توفي سنة (١٦٩) هـ . غاية النهاية (٢/٣٣٠)

(٣) عبدالله بن عامر اليحصبي التابعي، أحد القراء السبعة، شامي، أخذ عن أبي الدرداء. توفي سنة ١١٨هـ. المصدر السابق (١/٤٢٣)

(٤) وقدره النحاس (يرون أن القوة لله) ثم قال: "وقيل التقدير (لأن القوة لله)" ثم ذكر أنه على هذين التقديرين لا يوقف على (يرون العذاب). القطع: ١٧٢.

(٥) هو عبدالله بن عمرو بن عبدالله بن كثير المكي، أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة، توفي سنة (١٢٠) هـ. غاية النهاية (١/٤٤٣)

(٦) هو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج، مقرئ ومحدث مكي، روى عن مجاهد وروى عنه السفيانان، توفي سنة (١٣٠)هـ. التهذيب لابن حجر (٣/٤٦).

(٧) أبـو محمد سليمان بن مهران الأسدي الأعمش، تابعي عالم بالقرآن والحديث والفرائض أصله من الري، توفي سنة (١٤٨) هـ. تذكرة الحفاظ (١/١٥٤).

فمن قرأ بها لم يقفْ على ﴿يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ لأن (أنّ) منصوبةٌ بـ ﴿يَرَى﴾[١]، وهي كما يقولُ ابنُ الأنباري: كافيةٌ من الاسمِ والخبرِ[٢] فلا يتمُّ الكلامُ قبلها.

الوجهُ الثالثُ: قراءةُ الفعلِ بالياءِ (يرى) مع كسرِ همزة (إنّ)[٣]، وهي قراءةُ أبي جعفر يزيدِ بنِ القعقاعِ[٤].

الوجهُ الرابعُ: قراءةُ الفعلِ بالتاءِ (ترى) مع كسرِ همزةِ (إنّ)[٥]، وهي روايةُ إسماعيلَ[٦] عن الحسنِ. فمن قرأ بالوجهين الأخيرين كان وقفُهُ على ﴿يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ حسناً، والرؤيةُ واقعةٌ على ﴿يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ مكتفيةٌ بها[٧]. كما قال تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[٨]

وجوابُ (لو) في الأوجهِ السابقةِ جميعِها محذوفٌ لمعرفةِ المخاطبين به، والتقديرُ (ولو يرى الذين كانوا يشركون عذابَ الآخرةِ لعلموا حينَ يرونَه أنَّ القوةَ للهِ جميعاً"[٩].

---

(١) قال أبو حيان: "وإذا جعلت (أن) معموله (ليرى) جاز أن تكون بمعنى (علم) المتعدية إلى اثنين، سدّت (أنّ) مسدهما على مذهب سيبويه". البحر المحيط (١/٦٤٥).

(٢) أي أن (أنّ) وما بعدها من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (يرى)، فمن ثَمَّ لا يتم الوقف قبلها؛لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله.

(٣) ذكر أبو حيان أن جملة (إن) في هذه القراءة يحتمل أن تكون معمولة لقول محذوف وهو جواب (لو) أي: لقالوا: إن القوة ..، أو على سبيل الاستئناف، والجواب محذوف، أي لاستعظموا ذلك، ومفعول (ترى) محذوف، أي (ولو رأى الظالمون حالهم). البحر المحيط (١/٦٤٥).

(٤) أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور، توفي سنة (١٣٠) هـ وقيل غير ذلك. غاية النهاية (٢/٣٨٢)

(٥) قال أبو حيان: "ومن كسر (إنّ) مع قراءة التاء في (ترى) وقدّر الجواب آخر الكلام فهي وإن كانت مكسورة على معنى المفتوحة، دالة على التعليل تقول: لا تُهن زيداً إنه عالم..، وتكون هذه الجملة كأنها معترضة بين (لو) وجوابها المحذوف. البحر المحيط (١/٦٤٥).

(٦) إسماعيل بن مسلم، مقرئ، روى عن الحسن، ضعفه أبو زرعة، توفي سنة (١٦٠) هـ. غاية النهاية (١/١٦٩).

(٧) أي سدت مسد معموليها.

(٨) سبأ: ٣١

(٩) إيضاح الوقف (١/٥٣٩ ، ٥٤٠)

قال تعالى:

﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ ﴾ [البقرة:١٩٦]

قالَ ابنُ الأنباري: "قرأتِ العَوامُ ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ ﴾ بنصبِ ﴿ٱلۡعُمۡرَةَ﴾ . وقرأ عامرُ الشعبيُّ (وأتموا الحجَّ والعمرةُ لله) برفعِ (العمرةُ) فمن نصبَ ﴿ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ﴾ لم يقفْ على ﴿ٱلۡحَجَّ﴾ لأن ﴿ٱلۡعُمۡرَةَ﴾ منسوقةٌ عليه[١].

ومن رفعَ (العمرةُ) كان وقفه على (الحجِّ) حسناً لأن العمرةَ مرفوعةٌ باللامِ[٢]"[٣]

وذكرَ أبو عبيدةَ أن العمرةَ إذا رُفعتْ تكونُ على الاستئنافِ[٤]. إلا أن النحاسَ يرى أنه لا فائدةَ مِنْ رفعِها على الابتداءِ، لأن العمرةَ لم تزلْ للهِ، وهذا يُخرجُها من الإتمامِ[٥]. وقالَ الزمخشري[٦] في حقِ من قرأَ بذلك: "كأنهم قصدوا بذلك إخراجَها عن حكمِ الحجِ وهو الوجوبُ"[٧]. ووجهُ الرفعِ عند الفراءِ أنّ المعتمرَ إذا أتى البيتَ فطافَ به وبين الصفا والمروةِ حلَّ من عمرتِه، في حين أنّ الحجَّ تأتي فيه جميعُ المناسكِ. فهو يقول: (أتموا العمرةَ إلى البيتِ، والحجَّ إلى أقصى المناسكِ)"[٨].

والأرجحُ ما ذهبَ إليه النحاسُ من أنّه لا فائدةَ من رفعِ (العمرةُ) على الابتداءِ، لأن العمرةَ لم تزلْ للهِ، ثم إن ذلك يخرجُها من الأمرِ بالإتمامِ، ولا وجهَ لتعليلِ الفراءِ حيثُ لا دليلَ على أن قولَه ﴿وَأَتِمُّواْ﴾ يقتضي تعددَ الأمكنةِ.

---

(١) وافقه الأشموني، وذكر بأن العمرة تدخل في الوجوب مع الحج على قراءة النصب. وبه قال القرطبي. منار الهدى: ٥٦، تفسير القرطبي (٣٦٨/١). وذكر الزمخشري أنه ليس فيه دليل على الوجوب، وإنما الأمر بإتمامها، فقد يؤمر بإتمام الواجب والتطوع جميعاً. الكشاف (٣٩٩/١).

(٢) أي اللام في قوله تعالى (لله)، وهو مذهب الكوفيين الذين يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان.

(٣) إيضاح الوقف (٥٤٥/١)

(٤) القطع (١٧٨/١)

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢٩٣/١)

(٦) محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة. ولد في زمخشر من قرى خوارزم، وجاور بمكة فلقب بجار الله، توفي بخوارزم سنة ٥٣٨هـ. الأعلام للزركلي (١٧٨/٧)

(٧) الكشاف (٤٠١/١)

(٨) معاني القرآن للفراء (١١٧/١)

قال تعالى:

﴿ .... فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ .....﴾ [البقرة:١٩٧]

بين ابن الأنباري أنّ شيبة[١] ونافعاً وعاصماً والأعمش وحمزة والكسائيّ كانوا ينصبون الكلمات الثلاث بلا تنوين ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾.

وأنّ أبا جعفر يرفعهنّ كلّهن بالتنوين (فلا رفثٌ ..)، في حين أنّ ابن كثير وأبا عمرو يرفعان (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالتنوين، وينصبان (ولا جدال)[٢]. قال الزمخشري: "لأنهما حملا الأوّلين على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكونن رفثٌ ولا فسوقٌ، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال"[٣]. ثم ذكر ابن الأنباري أن من نصبهن أو رفعهن كلّهن وقف على (الحج). إلاّ أنّ ابن سعدان[٤] جوّز الوقف على (لا) في حال الرفع[٥].

وقد بين النحاس مقصد ابن سعدان بقوله: "وأمّا قول ابن سعدان: من رفع جاز أن يقف على (لا)، ليس يعني أنه تامّ، وإنما يعني أن (لا) لم تُبنَ مع ما بعدها، فتكونا بمنزلة شيءٍ واحدٍ"[٦].

وأخيراً أوضح ابن الأنباري أن من نصب ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ ورفع ما قبلها وقف على ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾، ثم ابتدأ بقوله تعالى ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ على معنى: (ولا شك في الحج أنه واجبٌ في ذي الحجة)[٧].

أي أنه نصب (ولاجدال) على التبرئة، وهي في موضع رفع على الابتداء وخبرُها في المجرور، ورفع ما قبلها على معنى (ليس)، وخبرُ ليس محذوفٌ وتقديرُه (فليس رفثٌ ولا فسوقٌ في الحج)[٨].

---

(١) شيبة بن نصاح، مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيها، عرض عليه نافع وأبو عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٣٠هـ. طبقات القراء (٣٢٩/١)

(٢) إيضاح الوقف (٥٤٥/١، ٥٤٦)

(٣) الكشاف (٤٠٧/١)

(٤) أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي، أخذ القراءة عن سُليم بن عيسى عن حمزة، توفي سنة ٢٣١هـ. غاية النهاية (١٤٣/٢).

(٥) إيضاح الوقف (٥٤٦/١)

(٦) القطع: ١٧٩

(٧) إيضاح الوقف (٥٤٦/١)

(٨) المكتفى: ١٨٢، مشكل إعراب القرآن (١٢٣ ، ١٢٤)

قال تعالى:

﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ ﴾ [البقرة: ٢١٠]

ذكر ابنُ الأنباري أن العوامَ قرأتْ برفعِ ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، وأن أبا جعفر قرأ بخفضِها (والملائكةِ). ومعاذُ بن جبل[1] قرأ (والملائكةِ وقضاءِ الأمر) أي بخفضِ (الملائكةِ) وإتباعِها بمصدر قضى.

ثم بيّنَ أن من قرأَ بالرفعِ أو الخفضِ على المذهبين الأوّلَين فيحسنُ له الوقفُ على ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، والابتداءُ بقوله ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾.

أمّا من قرأَ بقراءةِ معاذٍ فلا يحسنُ له ذلك، بل يقفُ على (قضاءِ الأمرِ)[2].

والوقفُ التامُ عند يعقوب[3] في حالِ رفعِ ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ يكونُ على ﴿ٱلۡغَمَامِ﴾، والتقديرُ عنده (أن يأتيَهم اللهُ في ظللٍ من الغمامِ، وتأتيَهمُ الملائكةُ عند الموتِ)[4].

والذي يظهرُ لي أن ما ذهب إليه يعقوب مرجوح؛ وإن كنا نعلمُ أن الملائكةَ تأتي عند الموتِ إلا أن السياقَ يصور يومَ العرضِ. ثم إنه يحتاجُ إلى تقديرٍ؛ وعدمُ التقديرِ أولى من التقديرِ.

---

(١) معاذ بن جبل بن عمرو الخزاعي الأنصاري، شهد العقبة وهو شاب أمرد، أعلم الأمة بالحلال والحرام، توفي سنة سبع أو ثمان عشرة. سير أعلام النبلاء (١/٤٤٣)

(٢) إيضاح الوقف (١/٥٤٨ ، ٥٤٩)

(٣) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أحد القراء العشرة، إمام البصرة، توفي سنة (٢٠٥)هـ. غاية النهاية (٢/٣٨٦)

(٤) القطع: (١٨٢).

وذكـــرَ أبـــو حيان[١] أن ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بالرفعِ معطوفةٌ على (الله)، وقيل إنّ في الكلامِ تقديمـــاً وتأخيراً، فالإتيانُ في ظللٍ مضافٌ إلى الملائكةِ، و(اللهُ) سبحانه مضافٌ إليه الإتيانُ فقط، ويؤيد هذا قراءةُ ابنِ مسعودٍ: "إلا أن يأتيَهم اللهُ والملائكةُ في ظلل"[٢].

أمّا في حالِ جر (الملائكة) فتكونُ معطوفةً على ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ أو على ﴿مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[٣].

ويُجر المصدر بعدها على قراءة معاذ عطفاً عليها أي: (والملائكةِ وقضاءِ الأمرِ) وقيل يكون حرف الجر (في) بمعنى (الباء)، أي (بظل الغمامِ وبالملائكة وبقضاءِ الأمرِ)[٤].

---

(١) أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، إمام حافظ، شيخ العربية والأدب والقراءات، عدل ثقة، صاحب تفسير البحر المحيط، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥هـــ. غاية النهاية (٢/٢٨٥)

(٢) البحر المحيط (٢/١٣٤)

(٣) فالفـــراء عطـــف على (في ظلل). وعطف الزجاج على (من الغمام). معاني القرآن (١/١٢٤)، معاني القرآن وإعرابه (١/٢٨١).

(٤) البحر المحيط (٢/١٣٤)

قال تعالى:

﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ [البقرة:٢٨٥]

حسَّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِهِ تعالى ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾، وذلك عند من قرأَ ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ بالنونِ[١]، على تقديرِ (يقولونَ: لا نفرقُ).

أمّا من قرأَ (لا يفرقُ) بالياءِ[٢]، فلا يحسنُ له الوقفُ على (ورُسلِه)؛ والعلةُ في ذلك كما يقولُ: "لأنَّ ﴿لا يفرقُ﴾ لـ (الرسولِ) ﷺ و ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ﴾ وهو متصلٌ بالكلامِ الذي قبلَه، راجعٌ إلى ﴿كُلٌّ﴾"[٣]. يقول أبو حيان: "ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: يقولُ لا نفرقُ؛ لأنه يخبرُ عن نفسهِ وعن غيرِه، فيكونُ يقولُ على اللفظِ ويقولونَ على المعنى بعد العملِ على اللفظِ، وعلى كلا التقديرين فموضوعُ هذا المقدرِ نصبٌ على الحالِ. وجوزَ الحوفي[٤] وغيرُه أن يكونَ خبراً بعد خبرٍ لـ (كل)"[٥] وبين الأشموني أنّ من يُرجعُ الضميرَ في (يفرق) بالياءِ إلى اللهِ تعالى، فإن لفظَ الجلالةِ قد تقدَّمَ، وأصبحَ الكلامُ متصلاً، فلا يوقفُ على ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾[٦].

والراجحُ أنه يحسنُ الوقفُ على ﴿رُسُلِهِۦ﴾ حتى عند من قرأَ (يفرق) سواءٌ رجعَ الضمير فيها إلى (اللهِ) أو إلى (كلٌّ)، لأنّ المعنى لا يختلُ بالوقفِ وإن كانَ هذا الوقفُ ليس تاماً.

---

(١) وهي قراءة نافع وعاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائي (أي الجمهور). إيضاح الوقف (١/٥٦٠)

(٢) وهي قراءة ابن جبير وابن يعمر وأبي زرعة ويعقوب وغيرهم. القطع: (٢٠٩)، و البحر المحيط (٢/٣٧٩)، والنشر (٢/٢٣٧)

(٣) إيضاح الوقف (١/٥٥٩، ٥٦٠)

(٤) علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، نحوي لغوي، قارئ ومفسر، وله تصانيف منها: (البرهان في تفسير القرآن، وإعراب القرآن) توفي سنة (٤٣٠) هـ. بغية الوعاة (٢/١٤٠)

(٥) البحر المحيط (٢/٣٧٩)

(٦) منار الهدى: ٦٨

قال تعالى:

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ...﴾ [آل عمران:١٨-١٩]

ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أن الوقفَ على ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ تامٌّ[١] لمن كسرَ همزةَ ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ﴾[٢]، أمّا من فتحها -وهو مذهبُ الكسائي[٣]- فلا يتمُّ الوقفُ على ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ ،وعلَّلَ ذلك بأن قولَه تعالى ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ نسقٌ على قولِه ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ ...﴾[٤] وقد ردَّ أبو حيان القولَ بالعطفِ الذي ذهبَ إليه الكسائيُّ وابنُ الأنباري[٥]، وأرجعَ سببَ ضعفِ هذا التوجيهِ إلى شناعةِ التركيبِ، وأنّ إضمارَ حرفِ العطفِ لا يجوزُ على الأصحِّ[٦].

ثم ذكر ابن الأنباري توجيهاً آخر لفتح (أن) حيث يقول: "ويجوزُ أن تكونَ (أنّ) الثانيةَ منصوبةً بالشهادةِ، والأولى منصوبةً بفقدِ الخافضِ[٧] والتقديرُ: (شهد الله أن الدينَ عندَ اللهِ الإسلامُ لأنّه لا إلهَ إلا هوَ أو بأنّه لا إلهَ إلا هوَ)"[٨].

وهناك من قال بأنّ (أنّ) الثانية بدلٌ من الأولى[٩]، ولكن ردَّهُ أبو حيان بحجةِ أنّه يؤدّي إلى تركيبٍ بعيدٍ أن يأتيَ مثلَه في كلامِ العرب، ثم خرَّجَ قراءةَ النصبِ بالعودةِ إلى نزعِ الخافضِ الذي ذهبَ إليه ابنُ الأنباري، ولكنَّ العاملَ عندهما مختلفٌ فأبو حيان يرى أنّ (أنّ) في

---

(١) لأن ما بعده جملة مستأنفة بـ (إن) مؤكدة لما قبلها. فتح القدير: (٢٤٩)

(٢) قرأ الجمهور بكسرها، وقرأ الكسائي بالفتح. الكشف (٣٣٨/١)

(٣) تفسير القرطبي (٤٣/٤)

(٤) إيضاح الوقف (٥٧٢/٢)

(٥) ونسبه ابن عطية للطبري. المحرر الوجيز (٤١٢/١)

(٦) البحر المحيط (٤٢٥/٢)

(٧) هو قول المبرد، وأحد توجيهات الفراء. تفسير القرطبي (٤٣/٤) ، معاني القرآن (١٩٩/١).

(٨) إيضاح الوقف (٥٧٢/٢ ، ٥٧٣)

(٩) وهو قول ابن كيسان ومكي . تفسير القرطبي (٤٣/٤)، ومشكل إعراب القرآن: (١٥٢)

موضعِ المعمولِ لـ (الحكيم) على إسقاطِ حرفِ الجر أي بتقدير (بأنّ)، لأنّ الحكيمَ للمبالغةِ كالعليمِ والسميعِ، وتقديرُ الكلامِ عندَه: (لا إله إلا هو العزيزُ الحاكمُ أنّ الدينَ عند اللهِ هو الإسلامُ)، وعدَل كما يقولُ: عن صيغةِ الحاكمِ إلى الحكيمِ لأجلِ المبالغةِ ولمناسبةِ العزيزِ"[1].

ولعل ما ذهبَ إليه ابنُ الأنباري أقربُ مما مالَ إليه أبو حيان، وذلك لبعدِ تقديرِ الأخيرِ وغرابتِه من حيثُ إن فيه تمحلاً في التقدير، وغرابةً في تحولِ (حاكمٍ) على (حكيمٍ) من دونِ حاجةٍ يدعو لها المعنى الظاهرُ. بل إنّ المعنى الذي يتبادرُ إلى الذهنِ هو ربطُ (أنّ الدين) بالفعل (شهدَ)، ثم إن بقاءَ (الحكيم) على أصلِها أولى من تقديرِ العدولِ فيها.

(١) البحر المحيط (٢/٤٢٥)

قال تعالى:

﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ....﴾ [آل عمران:٣٦]

قال ابن الأنباري: "قرأ الأسودُ[١] ويحيى بنُ وثابٍ[٢] وأبو جعفر وشيبةُ ونافعٌ وأبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ بفتح العينِ وجزمِ التاءِ.

فعلى هذه القراءةِ يحسنُ الوقفُ على ﴿وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، ثم تبتدئ: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾، لأنه من كلام الله، والذي قبله من كلام أم مريم.

وقرأ إبراهيمُ[٣] وعاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ (والله أعلم بما وضعْتُ) بتسكينِ العينِ وضمِ التاءِ، فعلى هذه القراءِ لا يحسنُ الوقفُ على ﴿وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، لأن الكلامَ الثاني متصلٌ بالذي قبلَه، وهو من كلامِ أمِّ مريم"[٤].

وقيلَ في قولهِ تعالى ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾: "هو من كلامِ اللهِ عزَّ وجلَّ قُدِّم، وتقديرُه أن يكونَ مؤخراً بعد: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾.. ويقوي ذلك أنه لو كانَ من كلامِ أمِّ مريمَ لكان وجهُ الكلامِ: وأنتَ أعلمُ بما وضعتُ، لأنها نادته في أوَّلِ الكلامِ في قولِها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾"[٥].

والراجحُ أن مدلولَ قولهِ تعالى ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ هو لبيانِ أنّ اللهَ يعلمُ جنسَ المولودِ الذي وضعتهُ، سواءٌ أكانتْ هذه العبارةُ من اللهِ أمْ من أُمِّ مريمَ، ويظهر مدى صلتِها

---

(١) الأسود بن يزيد النخعي الكوفي ، صاحب ابن مسعود، توفي سنة ٧٦هـ. طبقات القراء (١/١٧١)

(٢) يحيى بن وثاب، تابعي كبير، روى عن ابن عمر وابن عباس، وعرض على علقمة والأسود، وعليه الأعمش وطلحة بن مصرف، ثقة ، توفي سنة ١٠٣هـ. طبقات القراء (٢/٣٨٠)

(٣) إبراهيم بن يزيد، أبو عمران النخعي، من أكابر التابعين، محدث كوفي حافظ صادق صالح. توفي سنة (٩٦)هـ. طبقات ابن سعد (٦/٢٧٠)

(٤) إيضاح الوقف (٢/٥٧٥)

(٥) تفسير القرطبي (٤/٦٧)

بمـــا قبلها وهو قولُه ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ ؛ فعليه يحسُن الوقوفُ على ﴿أُنثَىٰ﴾ في كلا القراءتين ولا يتمُّ.

وعدَّ الزمخشري أن جملتي ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا ...﴾ و ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ﴾ معترضتان بين قولي أمِّ مريمَ ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ .... وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ....﴾[1].

ورد أبو حيان بأنه لا يتعينُ ما ذُكرَ من أنهما جملتان معترضتان، لأنه يحتملُ أن يكون قولُه تعالى ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ من كلامِ أمِّ مريمَ، ثم إنّ في اعتراض جملتين خلافاً[2].

---

(١) الكشاف (١/٥٥١)

(٢) ومذهب أبي علي الفارسي أنه لا يعترض جملتان. البحر المحيط (٢/٤٥٨)،وانظر مغني اللبيب (٢/٥١٤، ٥١٥)

قال تعالى:

﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾ [آل عمران:٧٣]

قالَ ابنُ الأنباري : "قرأتِ العامةُ ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ ﴾ بفتحِ ﴿ أَنْ ﴾ من غيرِ استفهام. وقرأ مجاهدُ: (آن يؤتى) باستفهامٍ. ورُوي عن الأعمش: (إنْ يؤتى أحدٌ) بكسر (إن)"[١].

ثم فصّلَ ابنُ الأنباري بعد ذلك في الحكمِ على الوقفِ، حيث ذكرَ أنَّ من قرأ بالفتحِ لم يقفْ على ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾، لأن (أنْ) متصلةٌ بما قبلَها[٢]، وتقديرُ ذلك: (ولا تؤمنوا أي:ولا تصدقوا أن يؤتى أحدٌ)، أو يكونُ المعنى (إن البيانَ بيانُ الله فقد بين أن لا يؤتى أحدٌ).

ومن قرأَ بالمدِ مستفهماً (آن يوتى أحد)[٣] وقفَ على ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾، وابتدأ مستفهماً على تقديرِ: (ألأَن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم لا يؤمنون؟). كما في قوله تعالى ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾[٤]، أي: (ألأَن كان ذا مال وبنين يطيعه).

ومن قرأ بالكسرِ وقفَ أيضاً مثل سابقهِ على ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾، ثم ابتدأَ بقوله: (إن يؤتى أحد)، أي ابتدأَ بالنفي بمعنى (ما يؤتى أحدٌ)[٥].

ويجوزُ أن تكونَ جملةُ ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ ﴾ بفتح (أَنْ) في موضعِ خبرِ (إنَّ)، على تقدير: (قل إن هدى الله أنْ يؤتى أحدٌ)، ويجوزُ أن تُنصبَ بفعلٍ مضمرٍ، والتقدير: (إن الهدى هدى الله، فلا تنكروا أن يوتى)[٦].

وبعضُهم عدّها بدلاً من قوله ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾، وتقدير ذلك (قل إن الهدى هدى الله وهو أن يؤتى أحد)[٧].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٥٧٨)

(٢) وبه قال الداني. المكتفى: ٢٠٤

(٣) موضع هذه الجملة عند الداني الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تصدقونه) على وجه التوبيخ لهم. المصدر السابق: (٢٠٣)

(٤) سورة القلم: ١٤

(٥) إيضاح الوقف (٢/٥٧٩)

(٦) الكشاف (١/٥٧٠)

(٧) المحرر الوجيز (١/٤٥٦)، وهناك العديد من الأوجه الإعرابية لهذه الآية كما هو الحال بالنسبة للقراءات فيها، والوقف يتأثر بذلك كله. وقد قال عنها الواحدي: "هذه الآية من مشكلات القرآن". منار الهدى: (٨١).

قال تعالى:

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ... ﴾ [المائدة:٤٥]

ذكر ابنُ الأنباري أنه رُوِيَ عن النبي ﷺ: (والعينُ بالعين) بالرفعِ، وبها قرأ الكسائيُّ، فعليها يحسنُ الوقفُ على ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾، والابتداءُ بقوله (والعينُ بالعينِ) على أنهما مبتدأٌ وخبرٌ يترافعان[1].

وبيّنَ النحاسُ أنّ هذا هو الوقفُ التامُّ[2] عندَ من قرأ بالرفعِ، وتكونُ بذلك (والعينُ بالعين) ابتداءَ حكمٍ في المسلمين، يوجبُ الحكمَ بالقصاصِ في العيونِ وما بعدها بينهم بهذه الآية.

أمّا ما اقتصرتْ عليه التوراةُ فهو قوله ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[3]، فهو بذلك يشيرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾[4].

أمّا على قراءةِ الجمهورِ فيقولُ ابنُ الأنباري: "وكانتِ العوامُ مجتمعةً على نصبِ (والعينَ بالعين) على إضمارِ (أنّ). فعلى مذهبِهم لا يحسنُ الوقفُ على (بالنفسِ). ومثلُهُ

---

(١) إيضاح الوقف (٦٢١/٢)

(٢) ذكر الأشموني أنه ليس بوقف إن جُعل (العين) وما بعدها معطوفاً على محل (النفس) لأن محلها الرفع، والتقدير: (قلنا لهم: النفس بالنفس)، أو جُعل معطوفاً على ضمير (النفس) أي (إن النفس مأخوذة هي بالنفس)، فالعين معطوفة على (هي). منار الهدى: (١٢٠)

وقد فصل أبو حيان في هذه المسألة مبيناً توجيه أبي علي في قراءة الرفع، وما ذهب إليه الزمخشري والزجاج، ولا يتسع المقام هنا لسرد هذه الآراء لأن المقصد هو بيان تعليل ابن الأنباري، وإيراد ما يتضح به المعنى من غيره من دون بسط مُمل وإثقال للمسألة. انظر البحر المحيط (٥٠٥/٣-٥٠٩)

(٣) القطع: (٩٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩).

(٤) المائدة: ٣٢

﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، من رفعها وقفَ على ما قبلَها، ومن نصبَها لم يقفْ على ما قبلَها"[١].

وعلّلَ الداني عدمَ الوقفِ بين هذه الأسماءِ المنصوبةِ بأن جميعَ هذه الأسماءِ داخلةٌ فيما عملتْ فيه (أنَّ)، وهي معطوفةٌ على بعضِها، وكلُّها مما كُتبَ عليهم في التوراةِ.[٢].

والظاهرُ أنّ الوقفَ على ﴿ٱلنَّفْسِ﴾ لا يتمُّ حتى في حالِ رفعِ (والعينُ) ، لأن مدلولَ قولهِ ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ هو الإلزامُ بالقصاصِ، وذلك لا يفهمُ إلاّ من فعلِ الأمرِ المتقدّمِ في صدرِ الآيةِ وهو قوله ﴿كَتَبْنَا﴾، وإنْ قدّرنا فعلاً آخر فلن يخرجَ عن مدلولِ الأوّلِ. وسواءٌ أكانَ الحكمُ للمسلمين أم لمن سبقهم فإن الوقفَ قد يحسنُ على ﴿ٱلنَّفْسِ﴾ ولا يتمُّ كما ذكرَ النحاس.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٦٢١ ، ٦٢٢)

(٢) المكتفى: (٢٤١).

قال تعالى:

﴿ ... فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾ [المائدة:٥٢-٥٣]

قال ابنُ الأنباري : "قرأ أبو عمرو وابنُ إسحاق: (ويقولَ) بالنصب. وقرأها الكوفيون: (ويقولُ) بالرفع. وقرأ أهلُ المدينة: (يقولُ الذين آمنوا) بلا واو"[١].

ثم حسّنَ الوقفَ على ﴿نَٰدِمِينَ﴾ عند رفعِ الفعلِ ﴿وَيَقُولُ﴾ سواءٌ اقترنَ بالواوِ أم لم يقترنْ بها.[٢]

أمّا من نصبَه فلا يحسنُ له الوقفُ على ﴿نَٰدِمِينَ﴾ ، وعلّلَ بقوله: "لأن (يقولَ) نسق على قوله: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾"[٣].

وذكر القرطبيُّ[٤] أن العطفَ في حالِ النصب يكونُ على ﴿أَن يَأْتِىَ﴾ عند أكثر النحويين وتقديرُ ذلك: (عسى أن يأتيَ الله وأن يقولَ الذين آمنوا). ولم يجوّز أن يقالَ: (عسى الله أن يقولَ) لأنه لا يصحُ المعنى[٥].

ورد عليه ابنُ عطية[٦] بأن في قولِه نظراً، لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يصيّرُهم يقولون بنصرهِ وإظهارِ دينه، فعليه يجوزُ ذلك اعتماداً على المعنى[٧].

---

(١) إيضاح الوقف (٦٢٢/٢ ، ٦٢٣)

(٢) أمّا عند النحاس فالوقف تام إذا لم يقترن الفعل بالواو، أمّا إذا اقترن به فهو كافٍ. القطع: (٢٩٠).

(٣) إيضاح الوقف (٦٢٣/٢)

(٤) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، المفسر المعروف، كان عالماً زاهداً صاحب التفسير الكبير الموسوم بجامع أحكام القرآن، وله مؤلفات أخرى، ت(٦٧١)هـ، نفح الطيب (٤١٠/٢).

(٥) تفسير القرطبي (٢١٨/٦)

(٦) هو أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، صاحب المحرر الوجيز في التفسير، توفي سنة (٥٤٦)هـ. الصلة (٣٨٦/٢) ، مقدمة محقق المحرر الوجيز.

(٧) المحرر الوجيز (٢٠٧/٢)

قال تعالى:

﴿... قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ....﴾ [الأنعام:٩١]

قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو: (يجعلونه) . وقرأ مجاهدٌ والحسنُ والأعمشُ وحمزةُ والكسائيُّ: (تجعلونه) بالتاءِ. وهذا ما رواه ابنُ الأنباري، ثم بيّنَ أنّ مَن قرأ (تجعلونه) بالتاءِ جعلَه خطاباً متصلاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾، فلا يحسنُ له الوقفُ على قوله: ﴿وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ "[1] لأن ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ﴾[2] حكايةٌ.

ومن قرأ (يجعلونه) بالياءِ فيحسنُ له أن يقفَ على ﴿وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾؛ وذلك لأنّ (يجعلونه) بالياء خبرٌ عنهم[3] وليس بحكايةٍ[4].

والراجحُ عندي -والله أعلم- أن الفعلَ (يجعلونه) وإن كان إخباراً عنهم وليس كلاماً مباشراً كما ذكر ابن الأنباري إلاّ أن معناه يحتملُ احتمالاً كبيراً أن يكون حالاً من الكتابِ أو صفةً لنور وهدىً فعليه يكونُ ارتباطُه بما سبقَه كبيراً لا يقلُّ عن ارتباطِه لو قرئ بالتاء (تجعلونه). فيشتركان بذلك في حكمِ الوقفِ على ما قبلَهما.

---

(١) ذكر النحاس أنه قطع على قوله: (للناس) وكذلك قوله (تخفون كثيراً) ثم قال: "وقد فسر هذا مجاهد بتفسير يستحسن، قال: "قل من أنزل الكتاب .." مخاطبة لمشركي العرب، "تجعلونه قراطيس .." لليهود. "وعلمتم ما لم تعلموا.." مخاطبة للمسلمين. القطع: (٣١٢)

(٢) (تجعلونه) حال من الكتاب. و (تبدونها) نعت للقراطيس، والتقدير "تجعلونه في قراطيس" فلما حذف الحرف نصب. مشكل إعراب القرآن: (٢٦٠).

(٣) قال القرطبي: " (يجعلونه) في موضع الصفة لقوله : (نوراً وهدىً)، فيكون في الصله، ويحتمل أن يكون مستأنفاً، والتقدير: يجعلونه ذا قراطيس". تفسير القرطبي (٣٨/٧)

(٤) إيضاح الوقف (٦٤٠/٢)

قال تعالى:

﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ .... ﴾ [الأنعام:١٠٠]

جعل ابن الأنباري الوقف على ﴿ٱلْجِنَّ﴾ حسناً غيرَ تام عند من قرأ قولَه تعالى: ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ بفتحِ اللام[١]، ثم قال: " وقرأ يحيى بنُ يعمرَ[٢]: (وَخَلْقَهَمَ) بتسكينِ اللامِ وفتحِ القافِ على معنى (وجعلوا له خلْقهم)، أي قالوا: إنّ الجنَ شركاءُ لله في خلقِه إيّانا[٣]. فعلى هذه القراءةِ لا يحسنُ الوقفُ على ﴿ٱلْجِنَّ﴾؛ لأن (الخلقَ) منسوقون على (الشركاء)"[٤].

والقراءةُ الأولى أقوى وأوجهُ لقربِها من سياقِ المعنى حيث يناسبُ أن يُذكّرَهمُ اللهُ بأنّه هو خَلَقهم فكيف جعلوا له شركاءَ، فعليه لا يتمَ الوقفُ حتى يتمَ المعنى.

---

(١) وهي قراءة الجمهور. المحرر الوجيز (٣٢٩/٢)

وجملة (وخلقهم) كما يذكر الشوكاني حالية بتقدير (قد)، أي وقد علموا أن الله خلقهم، أو خلق ما جعلوه شريكاً لله. فتح القدير: (٥١٧)

أمّا إعراب الكلام قبلها فقد ذهب مكي إلى أن (الجن) مفعول أول لـ (جعل) و (شركاء) مفعول ثانٍ مقدم، ثم أشار إلى أنه قد يكون (شركاء) مفعولاً أوّلاً، والجن بدلاً منه، ولفظ الجلالة (الله) في موضع المفعول الثاني. مشكل إعراب القرآن: (٢٦٤)

لكن أبا حيان لم يجز أن تكون (الجن) بدلاً؛ لأن الأصل أن يصح إحلال البدل محل المبدل منه، وهو هنا لم يصح؛ لأنه لا يمكن أن يقال: (وجعلوا لله الجن). ثم إن شرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل، أو أن يكون معمولاً للعامل في المبدل منه، وهذا لا يصح هنا. ثم ارتضى أبو حيان نصب (الجن) بفعل مضمر، يكون جواباً لسؤال، كأنه قيل: "من جعلوا لله شركاء؟ قيل: الجن" أي جعلوا الجن. البحر المحيط (١٩٦/٤)

(٢) أبو سليمان يحيى بن يعمر البصري، تابعي محدث فقيه لغوي. أول من نقط المصحف توفي سنة (١٢٩هـ). أخبار النحويين البصريين: (١٧)

(٣) وقيل المقصود بـ (خلْقهم) ما يختلقونه من إفك، حيث نسبوا قبائحهم إلى الله في قولهم: (والله أمرنا بها). الأعراف:٢٨. الكشاف (٣٨٠/٢)

وقيل ما ينحتونه من أصنام، أي جعلوا خلقهم الذي ينحتونه أصناماً شركاء لله. المحرر الوجيز (٣٢٩/٢)

(٤) إيضاح الوقف (٦٤١/٢)

قال تعالى:

﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ٢٦ ﴾ [الأعراف:٢٦]

قرأ مجاهدٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ والأعمشُ وأبو عمرو وحمزةُ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ بالرفع.

وقرأ أبو جعفر وشيبةُ ونافعٌ والكسائيُّ: (ولباسَ) بالنصب[1].

فعلى قراءةِ الرفع يحسنُ الوقفُ عند ابنِ الأنباري على قولهِ تعالى: ﴿وَرِيشٗاۖ﴾ والابتداءُ بقوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾[2]. فيكونُ ﴿لِبَاسُ﴾ مبتدأً و﴿خَيۡرٞۚ﴾ خبرَهُ و ﴿ذَٰلِكَ﴾ تابعاً[3] لـ ﴿لِبَاسُ﴾.

أمّا على قراءة النصبِ فلا يحسنُ عنده الوقفُ على قوله: ﴿وَرِيشٗاۖ﴾؛ لأنّ قولَه (ولباسَ التقوى) منسوقٌ على قولهِ ﴿قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا[4] ﴾[5]

وتفصيلُ ابنِ الأنباري الذي ذكرهُ واضحٌ لا لبسَ فيه ويقبلهُ سياق الآية، وإن كانت القراءاتُ تقوي الرفعَ، وعليه يحسنُ الوقف على ﴿وَرِيشٗاۖ﴾.

---

(١) إيضاح الوقف (٦٥٢/٢ ، ٦٥٣)

(٢) ذكر الزجاج ثلاثة أوجه في إعراب قوله : (ولباس التقوى ذلك خير):

أولها: أن يكون (لباس) مبتدأ، و (خير) خبره، و (ذلك) صفته، والمعنى: (لباس التقوى المشار إليه خير).

أمـا الوجه الثاني فهو أن يكون (ولباس التقوى) مرفوعاً بإضمار (هو)، والمعنى: (هو لباس التقوى) أي وستر العورة لباس المتقين.

أما الثالث: فهو أن يكون (ذلك خير) خبر لـ (لباس)، والمعنى: (ولباس التقوى هو خير) ثم قال: (والوجهان الأولان أبين في العربية). معاني القرآن وإعرابه (٣٢٨/٢ ، ٣٢٩).

ويقوي الوجه الأول قراءة ابن مسعود وأُبي: (ولباس التقوى خير) انظر معاني القرآن للفراء (٣٧٥/١).

(٣) أي نعتٌ لـ (لباس) وقيل بدل أو عطف بيان. مشكل إعراب القرآن: (٢٨٦)

(٤) أي معطوفٌ على (لباساً) الأولى، وهو قول القرطبي، وقيل انتصب (ولباس) بفعل مضمر، أي (وأنزلنا لباس التقوى). تفسير القرطبي (١٨٥/٧)

(٥) إيضاح الوقف (٦٥٢/٢ ، ٦٥٣).

قال تعالى:

﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الأعراف:١٨٦]

قرأ نافعٌ وغيرهُ من أهلِ المدينة (ونذرُهم) بالنون والرفع. وقرأ عاصمٌ وأبو عمرو: (ويذرُهم) بالياء والرفع، وقرأ الأعمشُ وحمزةُ والكسائيُّ (ويذرْهم) بالياء والجزم[١].

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله تعالى: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[٢]، وذلك عند من قرأ الفعلَ بالرفع سواءٌ بالياء أم بالنون، إلا أنه ذكرَ أن الاستئنافَ مع النونِ أحسنُ[٣]. أمّا من قرأ بالياء وجزم الفعلِ فلا يحسنُ عند ابنِ الأنباري أن يقف على قولهِ: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾؛ لأن الفعلَ المجزومَ (يذرْهم) متعلقٌ بالفعلِ الأولِ، حيث جُزم بالعطفِ على محلِ الفاءِ في قوله: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[٤]؛ لأنها قد حلّتْ في محل الجوابِ المجزوم. واستشهدَ ابنُ الأنباري بشاهدين من الشعر لبيانِ جزمِ الفعلِ المعطوفِ على محلِ الفاءِ، ونكتفي بأحدِ الشاهدين حيث يقولُ:

"وأنشدَ الأخفشُ البصريُّ[٥]:

دَعني فأذهبُ جانبا ... يوماً وأكفِكَ جانبا[٦]

فجزمَ (وأكفِكَ) على النسقِ على محلِ الفاءِ"[٧] أي محل الفاءِ في قوله: (فأذهبُ)

---

(١) إيضاح الوقف (٦٧١/٢ ، ٦٧٢)

(٢) أمّا عند النحاس فالوقف على (لا هادي له) تام إذا كان ما بعده مرفوعاً ومستأنفاً، إلا أن يكون معطوفاً على موضع ما بعد الفاء. القطع: ٣٤٥

لأن ما بعد الفاء جملة ابتدائية فكأنه عطف عليها فلا يتم الوقف أما موضع الفاء وما بعدها فهو في محل جزم جواب الشرط كما سيأتي عند ابن الأنباري.

(٣) قال الداني: "لاستئناف النون، وتعلق الياء من طريق المشاكله باسم الله تعالى المتقدم ذكره" المكتفى: (٢٨١)

(٤) والتقدير عند الزمخشري: (من يضلل الله لا يهده أحد ويذرْهم). الكشاف (٥٣٧/٢)

(٥) أبو الحسن سعيد بن مسعده الأخفش الأوسط، نحوي أخذ عن سيبويه، توفي سنة (٢٦٧)هـ. إنباه الرواة (٣٦/٢)

(٦) لم أعرف قائله. انظر الخزانة (٦٦٤/٣). بل لعمرو بن معديكرب، ديوانه ١٩٧

(٧) إيضاح الوقف (٦٧٢/٢ ، ٦٧٣).

قال تعالى:

﴿ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الأنفال:١٩]

قرأ أبو جعفر وشيبةُ ونافعٌ: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ بفتح الهمزة. وقرأ عاصمٌ والأعمشُ وأبو عمرو وحمزةُ والكسائي:(وإن الله) بكسرها[١].

ذهبَ ابنُ الأنباري[٢] إلى أنه لا يحسنُ الوقفُ على قوله ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ عند من فتحَ الهمزةَ[٣]؛ لأن (أنّ) في موضع خفض على معنى: (فلن تغنيَ عنكم فئتُكم شيئًا لكثرتها؛ لأنّ الله مع المؤمنين)[٤].

أمّا من قرأ بالكسرِ فقد ذَكَرَ أنه يحسنُ له الوقفُ على ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ ؛ لأنّ (إنّ) مستأنفةٌ، ودلّلَ على صحةِ الاستئنافِ بقراءةِ ابنِ مسعودٍ: (ولو كثرت والله مع المؤمنين)[٥].

---

(١) إيضاح الوقف (٦٨٣/٢).

(٢) المصدر السابق (٦٨٣/٢)

(٣) هناك من حسّن الوقف على (ولو كثرت)، حتى في حال فتح الهمزة ولكن بتقدير فعل، أي (واعلموا أن الله). القطع (٣٥٠)

(٤) وقيل: (وأن الله) معطوف على قوله: (وأن الله موهن ..) الأنفال١٨. إعراب القرآن للنحاس (١٨٢/٢)

وقد يكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف. المحرر الوجيز (٥١٣/٢)

(٥) هذا نص قراءة ابن مسعود عند الزمخشري وابن عطية وأبي حيان. الكشاف (٥٦٨/٢)، و المحرر الوجيز (٥١٣/٢)، والبحر المحيط (٤٧٣/٤).

ونصها عند الفراء: (وإن الله لمع المؤمنين). معاني القرآن (٤٠٧/١).

وعند مكي القيسي بغير واو، وهذا لا تكون فيه (إن) إلا مكسورة. الكشف (٤٩١/١).

وعلى قراءتي الفراء ومكي يحسن الوقف أيضاً على (ولو كثرت) لأن (إن) مكسورة مستأنفة.

قال تعالى:

﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ ﴾ [التوبة:١٤-١٥]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِه:﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ﴾، وذلك عند من قرأ ﴿وَيَتُوبُ﴾ بالرفعِ[١].

أمّا على قراءةِ الأعرجِ وابنِ أبي إسحاق[٢] (ويتوبَ) بالنصب، فيرى ابنُ الأنباري ألاّ يوقفَ على قولِه:﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ﴾.

وعلّلَ ذلك بقوله: " لأنّ (يتوبَ) منصوبٌ على الصرفِ[٣] عن قوله: ﴿يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ .... وَيُخْزِهِمْ﴾."[٤].

وزادَ النحاسُ بأن (يتوبَ) قد يكونُ منصوباً بإضمارِ (أن)[٥].

وأضافَ الأشموني : "أو جواباً للأمر بالواو، فيكونُ القتالُ سبباً للتوبة"[٦].

---

(١) وهي قراءة الجمهور. البحر المحيط (١٩/٥)

(٢) عبدالله بن أبي إسحاق، النحوي البصري، أخذ عن كبار النحاة كأبي عمرو بن العلاء والأخفش،وعيسى الثقفي، توفي سنة ١١٧هـ. غاية النهاية (٤١٠/١)

(٣) الصرف عند الفراء: "أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها". وعرفه في موضع آخر بقوله: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّ في العطف". معاني القرآن (٣٤/١ ، ٢٣٥) فالصرف إذاً عامل معنوي عند الكوفيين،ويقترب كثيراً في معناه من مصطلحي الخلاف والخروج، ويقصدون به مخالفة ما بعد العطف لما قبله في الحكم،فينتج عنه نصب المعطوف، ويكون في الفعل المضارع المنصوب بعد حروف العطف والمسبوق بطلب أو ما شابهه،ويكون في المفعول معه أيضاً. انظر: دراسة في النحو الكوفي للمختار (٢٨٦-٢٩٠) وكذلك الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٧٥ ، ٧٦).

(٤) إيضاح الوقف (٦٩١/٢)

(٥) القطع (٣٦٠)

(٦) منار الهدى (١٦٣)

وَوجَّهَ ابنُ عطية ذلك بقوله: "ويتوجه ذلك عندي إذا ذهبت إلى أن التوبةَ إنما يُرادُ بها هنا أن قتلَ الكافرين والجهادَ في سبيل الله هو توبةٌ لكم أيها المؤمنون، وكمالٌ لإيمانكم، فتدخلُ التوبةُ على هذا في شرطِ القتالِ"[1]

وسياقُ الآية يدلُّ على أن قولَه ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ يختلفُ عن جوابِ الأمرِ ﴿قَٰتِلُوهُمْ﴾، فجميعُ الأجوبةِ السابقةِ (يعذبْهم، ويخزِهم، وينصرْكم...) كلها مرتبطة بالطلبِ ارتباطاً وثيقاً بخلافِ ﴿وَيَتُوبُ﴾ وعليه فيحسنُ الوقفُ على ما قبله.

(١) المحرر الوجيز (١٤/٣)

قال تعالى:

﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ۗ ﴾ [التوبة: ٤٠]

جعل ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِه تعالى ﴿ٱلسُّفْلَىٰ ۗ﴾ حسناً؛ وذلك عند من قرأ: ﴿كَلِمَةُ ٱللَّهِ﴾ بالرفع[١] على الابتداءِ، وخبرُها قولُه: ﴿هِيَ ٱلْعُلْيَا ۗ﴾.

أمّا على قراءةِ الحسنِ: (وكلمةَ) بالنصب، أي على معنى (وجعلَ كلمةَ اللهِ) فإنه لا يرى الوقفَ على ﴿ٱلسُّفْلَىٰ ۗ﴾، بل الوقفُ عنده على ﴿ٱلْعُلْيَا ۗ﴾.

ومع أنّ ابنَ الأنباري لم يستحسنْ تقدير النصبِ بهذا المعنى، ووصفَه بالقبحِ؛ وعلّلَ لذلك بقولِه: "لأنّه لو كانَ كذلك لكانت: (وجعل كلمتَه هي العليا)؛ ولم يكنْ: (وكلمةُ الله)؛ إلا أنه ذكرَ أنّ قراءةَ النصبِ جائزةٌ معروفةٌ في كلامِ العربِ، واستشهدَ بقولِ الشاعرِ:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ ... نغّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا[٢]

أي (لا أرى الموتَ يسبقه شيء) فأظهر مكان الهاء اسمَها الظاهرَ[٣].

وقد سبق الفراءُ[٤] وأبو حاتم ابنَ الأنباري في عدمِ استحسانِ تكرارِ لفظ الجلالة، وكان الأولى الاستغناءُ عنه في الثانية بالضميرِ، في حين أن النحاسَ استحسنَه[٥]، وذكرَ أنّ في إعادةِ الذكرِ فائدةً، وهي أنّ فيه معنى التعظيمِ. واستدلّ بقولِه تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝﴾[٦]. واستبعدَه مكي[٧] من ناحيةِ المعنى أيضاً حيث يقولُ: "إن فيه بعداً من المعنى أيضاً فإن كلمةَ اللهِ لم تزل عالية فيبعدُ نصبُها بـ (جَعَلَ) لما في هذا من إيهامِ أنها صارت عُليا وحدثَ ذلك فيها"[٨].

---

(١) وهي قراءة الجمهور. القطع (٣٦٢)، البحر (٤٦/٥).

(٢) البيت لـ (سوادة بن عدي) ويروى أيضاً لأبيه (عدي بن زيد). الخزانة (١٨٣/١)

(٣) إيضاح الوقف (٦٩٣/٢ ، ٦٩٤). الكتاب (٦٢/١)

(٤) معاني القرآن (٤٣٨/١)

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢١٦/٢)

(٦) الزلزلة: ١ ، ٢

(٧) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي، ولد بالقيروان، من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، له أكثر من ثمانين مؤلفاً، توفي سنة ٤٣٧هـ. غاية النهاية (٣٠٩/٢)

(٨) مشكل إعراب القرآن (٣٢٩).

قال تعالى:

﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾

[يوسف:١٠٥]

قالَ ابنُ الأنباري : "لا يجوزُ أن تقفَ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وتبتدئَ: (والأرضُ...) بالرفع؛ لأن الابتداءَ إنما يكونُ على نيةِ الوصل، ولم يقرأْ بالرفعِ أحدٌ من القراءِ[١]، ولا له معنى"[٢].

ولعلَّ ابنَ الأنباري هنا عندما لم يجوِّزِ الوقفَ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ يريدُ أن يربطَ ﴿وَكَأَيِّن﴾ بما بعدها وخصوصاً الجملة الفعلية.

يقولُ السيوطي[٣] متحدثاً عن ﴿وَكَأَيِّن﴾: "ولا يُخبرُ عنها إذا وقعت مبتدأً إلاّ بجملةٍ فعليةٍ مصدرةٍ بماضٍ أو مضارعٍ"[٤].

ثم ذكر الآية الآنفة الذكر، وأسندَ إلى أبي حيان قولاً مثل ذلك.

وأميلُ إلى أن هذا هو الأمرُ الذي جعلَهم لا يستحسنون الوقفَ قبلَ استكمالِ الجملةِ الفعلية: ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾، وإن كان هناك من المعربين من جوّزَ أن يكونَ قولُهُ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خبراً لـ ﴿كَأَيِّن﴾[٥].

---

(١) وافقه النحاس في قوله. القطع (٤٠٤، إلا أن ابن جنى ذكر أن عكرمة وعمرو بن فائد قرآ برفع (الأرض).

المحتسب (٢١/٢)، وتفسير القرطبي (٢٧٢/٩).

(٢) إيضاح الوقف (٧٢٧/٢)

(٣) جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو ستمائة مصنف، توفي سنة (٩١١) هـ . الأعلام (٣٠١/٣)

(٤) همع الهوامع (٥٠٣/٢)

(٥) انظر إعراب القرآن للدرويش (٤٦/٤)

ثم ذكرَ ابنُ الأنباري أن السُّدّي قرأ بنصبِ (الأرضَ) وأشارَ إلى أن معناهُ ضعيفٌ كضعفِ معنى الرفع. إلاّ أنه بَيَّنَ أن من نصبَ (الأرضَ) كان وقفهُ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ حسناً[1]، لأنّ (الأرضَ) منصوبة بقوله: ﴿يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا﴾ أي: (والأرض يجوزونها)[2].

(١) وكذلك ذكر ابن جنى والقرطبي أن من رفع أو نصب كان وقفه على (السماوات). وبين ابن جنى أن رفع (الأرض) يكون على الابتداء، والجملة بعدها خبر لها. أما من نصب (الأرض) فبفعل مضمر ، والتقدير (يطئون الأرض، أو يدوسون الأرض). ونحو ذلك المحتسب (٢/٢٢)، وتفسير القرطبي (٩/٢٧٢).

(٢) إيضاح الوقف (٢/٧٢٧).

قال تعالى:

﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [الرعد:٤٣]

ذكر ابن الأنباري أنّ ابنَ عباس ومجاهداً قرآ: (ومِنْ عِنده) بكسرِ الميم والدالِ، فعلى قراءتهما يكونُ الوقفُ على قوله تعالى: ﴿بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾[١].

وهو عند الأشموني وقفٌ حسنٌ؛ لأنّ ما بعده كلامٌ مستأنفٌ، حيث عدَّ قولَه: (ومِن عِنده) جارًّا ومجرورًا في موضعِ خبرٍ مقدمٍ، و (عِلْمُ) مبتدأٌ مؤخرٌ، والضميرُ في (عنده) للهِ تعالى[٢].

أمّا قراءةُ الجمهورِ كما بيّنَ ابنُ الأنباري فهي ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ بفتح الميم والدال. وعليها لا يوقفُ على ﴿بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ بل يكونُ الوقفُ على آخر الآيةِ[٣]. لأنّه سبحانَه عطفَ ﴿مَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ في الشهادةِ على اسمِهِ تعالَى[٤].

وذكرَ النحاسُ أنّ ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ في موضعِ خفضٍ عطفاً على لفظِ الجلالة (الله)، ويجوز أن يكونَ في موضعِ رفعٍ على المعنى[٥].

أي أنّه معطوفٌ على لفظِ الجلالة (الله) الذي هو في المعنى فاعلٌ لـ ﴿كَفَىٰ﴾ والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ مثله.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٣٨)

(٢) منار الهدى (٢٠٤)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٧٣٨)

(٤) منار الهدى (٢٠٤)

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٦١)

قال تعالى:

﴿... إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾

[إبراهيم:١ ، ٢]

قرأ أبو جعفر وشيبةُ ونافعٌ وابنُ عامر: (اللهُ) بالرفع، هذا إسنادابن الأنباري، ويكونُ الوقفُ عنده على هذه القراءةِ على نهايةِ الآيةِ الأولى وهو قوله: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[١]. لأنّ ما بعده كلامٌ مستأنفٌ. فلفظُ الجلالةِ (اللهُ) مرفوعٌ بالابتداءِ و (الذي) وما بعدَه خبرٌ له، أو يكونُ (الذي) وصلتُه صفةٌ لـ (اللهُ)، والخبرُ مضمرٌ[٢].

وذكرَ الشوكاني أن لفظَ الجلالةِ (اللهُ) قد يكونُ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ وتقديرُ الكلامِ (هو اللهُ)[٣].

واختارَ ابنُ قتيبة[٤] رفعَ لفظِ الجلالةِ لأنّ الآيةَ الأولى قد انقضتْ، ثم استؤنفتْ بآيةٍ أخرى، فحقهُ الابتداءُ لأنّ الآيةَ الأولى تتابعتْ بتمامِها[٥].

وقد قرأ بالخفضِ -كما ذكر ابنُ الأنباري- ابنُ كثيرٍ وعاصمُ والأعمشُ وأبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ، أي بخفضِ لفظِ الجلالةِ (اللهِ).

قالَ ابنُ الأنباري: "ومن قرأَ بالخفضِ وقفَ على ﴿مَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٦] أي أنّ (اللهِ) بدلٌ من ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾، ولا يكونُ نعتاً له. فهو مثلُ قولنا: (مررتُ بزيدٍ الظريفِ)، فإن قيل: (بالظريفِ زيدٍ) عادَ بدلاً ولم يكن نعتاً.[٧] فلا يوقفُ على المبدلِ منه دون البدلِ.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٣٩)

(٢) الكشف (٢/٢٥)

(٣) فتح القدير (٨٦٧)

(٤) أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من أئمة الأدب، ولد ببغداد، وسكن الكوفة، من مؤلفاته (أدب الكاتب، وعيون الأخبار، والمعاني، وتأويل مشكل القرآن) وغيرها. توفي ببغداد سنة(٢٧٦)هـ. وفيات الأعيان (٣/٤٢) والأعلام (١/٤٥٨)

(٥) الكشف (٢/٢٥)

(٦) إيضاح الوقف (٢/٧٣٩)

(٧) حجة القراءات لابن زنجلة (٣٧٦)

قال الأشموني: "إذا صلحَ النعتُ لمباشرةِ العاملِ جازَ تقديمُه، مبدلاً منه المنعوت"[١] وضربَ مثلاً بهذه الآية.

وقيلَ يجوزُ أن يوصفَ به من حيثُ المعنى. وقال أبو عمرو: "إن قراءةَ الجرِ محمولةٌ على التقديمِ والتأخيرِ، والتقديرِ: (إلى صراطِ اللهِ العزيزِ الحميدِ)[٢].

والأقربُ للمعنى ما قاله ابنُ قتيبة من أن الآيةَ الأولى قد انتهتْ،وتتابعتْ بتمامِها،واكتملَ معناها، فَحُقَ للآيةِ الثانية أن تكونَ مستأنفةً، وعليه يكونُ الوقفُ بينهما.

---

(١) شرح الأشموني (٢/٣٣٣).

(٢) فتح القدير (٨٦٧)

قال تعالى:

﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝١١١﴾ [المؤمنون:١١١]

قال ابنُ الأنباري: "قرأ الأعمشُ وحمزةُ والكسائي: (إنّهم هم الفائزون)[١] فعلى هذا المذهبِ يحسنُ الوقفُ على ﴿صَبَرُوٓاْ﴾. وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو: "﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ بفتح الألفِ، فلا يحسنُ الوقفُ على ﴿صَبَرُوٓاْ﴾؛ لأنّ المعنى: (جزيتهم لأنهم وبأنهم)، فلما أسقطنا الخافضَ نصبنا"[٢]. وجعلَ ابنُ زنجلَة [٣] الفعلَ (جزى) يتعدى لمفعولين، ويكونُ الفتحُ في ﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ على وجهين:

الوجهُ الأول: أن يكونَ المصدرُ المؤولُ من ﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ في محل نصبِ مفعولٍ به ثانٍ لـ (جزى)، والتقدير: (إني جزيتهم اليومَ بما صبروا الفوزَ) يعني الجنة.

وأما الوجهُ الثاني: فقد قالَ فيه: "وإن شئتَ لم تأتِ بالمفعولِ الثاني في (جزيتُ) فكان معناه: (أثبتُّهم)، ولم تذكرْ ما أثبتَهم، ثم قلت: لأنهم هم الفائزون بأعمالِهم السابقةِ"[٤].

وهذا الوجهُ الأخيرُ هو ما ذكرَه ابنُ الأنباري ورجحهُ أبو حيان[٥] إلاّ أن محمدَ بنَ يزيد[٦] مالَ إلى الوجهِ الأول، وذكرَ أنّه أجودُ؛ لأنّ الفوزَ هو الجزاءُ وليس بعلةٍ للجزاءِ[٧].

الوجهُ الثاني عند ابنِ زنجلَة حسنٌ؛ لأنّ المعنى فيه جليٌّ حتى وإن حادَ عنه المبردُ.

---

(١) بكسر الهمزة على الاستئناف، وقد يراد به التعليل، فيكون الكسر مثل الفتح من حيث المعنى لا من حيث الإعراب، لاضطرار المفتوحة إلى عامل . البحر (٦/٣٩٠).

(٢) إيضاح الوقف (٢/٧٩٤)

(٣) أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، من رجال المئة الرابعة، قرأ كتاب الصاحبي على يد مؤلفه ابن فارس سنة ٣٨٢هـ، ووصفه ابن فارس بالقارئ. مقدمة تحقيق كتابه حجة القراءات (٢٥-٣٠)، المحقق ((سعيد الأفغاني))

(٤) حجة القراءات لابن زنجله (٤٩٢)

(٥) البحر المحيط (٦/٣٩٠)

المقصد بالمبرد

(٦) أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي إمام العربية ببغداد في زمانه، كان الرأس للغوي البصرة، مقابل ثعلب في الكوفة توفي سنة (٢٨٦) هـ. الأعلام (٧/١٤٤)

(٧) حجة القراءات (٤٩٢)

قال تعالى:

﴿ ... فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٦ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٧ ﴾ [النور:٦-٧]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِه تعالى: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ عندَ من رفعَ (الخامسةُ)[١] على أنها مبتدأٌ[٢] و (أنّ) وما بعدَها خبرٌ لها.

أمّا من نصبَ (الخامسةَ)، وهما طلحةُ بن مُصرِّف[٣] وأبو عبدالرحمن[٤]، فلا يتمُّ على قراءتِهما الوقفُ على قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، وعلّلَ ذلك ابنُ الأنباري بقوله: "لأنه مردودٌ على قوله: ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ﴾[٥] (وليشهد الخامسة بأنّ لعنةَ اللهِ عليه)"[٦]

ومقصدُ ابنِ الأنباري العطفُ على ما قبلَه، حيث أراد بكلمةِ (مردود) -والله أعلم بمراده- أن (الخامسةَ) منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُه الفعلُ في قوله تعالى: ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا ... ﴾ فتكونُ (وليشهد الخامسة) مردودةً على (وليشهد عذابها) فالشهادةُ الخامسةُ في اللعانِ لها حكمُ الوجوبِ كما هو الحالُ في ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا﴾ من ضرورةِ تواجدِ طائفةٍ من المؤمنين عند الحدِ.

إذاً فالمرادُ الاشتراكُ في حكمِ الوجوبِ لا في معنى (يشهد). وقد ذكر مكي وجهين في نصبِ (الخامسةَ) أحدُهما ما ذكرناه من إضمارِ فعلٍ دلَّ عليه الكلامُ السابق، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ الأنباري. أمّا الوجهُ الثاني فهو العطفُ على (أربعَ) عند من نصبها[٧]؛ لأن أربعَ موضوعةٌ موضعَ المصدرِ كالخامسةِ[٨].

---

(١) وهي قراءة الجمهور. المحرر الوجيز (١٦٦/٤)

(٢) وقد تكون ارتفعت بالعطف على (أربعُ) بالرفع. مشكل إعراب القرآن (٥٠٩)

(٣) طلحة بن مصرف تابعي مقرئ، روى عن أنس ومجاهد، وثقه بن معين، توفي سنة ١١٢هـ . غاية النهاية (٣٤٣/١)

(٤) أبو عبدالرحمن، عبدالله بن حبيب السلمي، مقرئ، أخذ عن عثمان وعلي، وأخذ عنه عاصم. توفي سنة (١٠٥)هـ. غاية النهاية (٤١٣/١)

(٥) النور: ٢

(٦) إيضاح الوقف (٧٩٥/٢)

(٧) قرأ حفص وحمزة والكسائي برفع (أربعُ) وقرأ الباقون بالنصب. الكشف (١٣٤/٢)

(٨) المصدر السابق (١٣٥/٢).

قال تعالى:

﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ .... ﴾ [النور: ٤٠]

جعل ابن الأنباري الوقفَ على قوله تعالى ﴿سَحَابٌ ۚ﴾ حسناً، وذلك عند من قرأ: (ظلماتٌ) بالرفع[١]، لأنها خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ قدّرَهُ بقوله: (هي ظلمات)[٢]. وقدّرَهُ ابنُ زَنجَلَةَ بـ (هذه ظلماتٌ)[٣].

وقيل (ظلماتٌ) مبتدأٌ، وجملةُ: ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ خبرُهُ، وردَّهُ الأشموني، إذ لا مسوغَ للابتداءِ بالنكرةِ[٤].

ولعلّه يسوغُ الابتداءُ بها هنا لأن ﴿ظُلُمَٰتٌۢ﴾ الأولى قد وُصِفَتْ واتّضحَ القصدُ منها فلم تَعدْ بدرجةِ النكرةِ المحضةِ.

ثم عرّجَ ابنُ الأنباري على قراءةِ الجر، حيث ذكرَ أن أهلَ مكةَ قرءوا: (ظلمات) بالخفضِ[٥] على معنى (أو كظلمات)، فعلى مذهبِهم لا يحسنُ الوقفُ على قوله: ﴿سَحَابٌ ۚ﴾[٦].

وذهبَ النحاسُ إلى أن قراءةَ الجرِ في (ظلمات) عندَ من نوّنَ (سحابٌ) تكونُ على البدلِ من (ظلماتٍ) الأولى، ومن لم ينوّنْ (سحابٌ) تكونُ (ظلماتٍ) مضافاً إليه، وفي كلا الحالين لا يوقفُ على (سحاب)[٧].

---

(١) وهي قراءة الجمهور. المحرر الوجيز (١٨٨/٤)، الكشف (١٣٩/٢)

(٢) إيضاح الوقف (٧٩٩/٢)

(٣) حجة القراءات (٥٠٢)

(٤) منار الهدى (٢٦٩)

(٥) وهي رواية قنبل عن ابن كثير "رفع (سحابٌ) منوناً، و (ظلماتٍ) بالجر والتنوين". تفسير القرطبي (٢٨٤/١٢)، المحرر الوجيز (١٨٨/٤)

(٦) إيضاح الوقف (٧٩٩/٢، ٨٠٠)

(٧) القطع (٥١٣)

قال تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ ...﴾ [النور:٥٨]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿مِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ﴾ عندَ من قرأَ ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾ برفعِ (ثلاثُ)[١]، على أن يكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ والتقديرُ عندَه (هي ثلاثُ عوراتٍ)[٢].

ويرى الكسائيُّ أن (ثلاثُ) بالرفع مبتدأٌ والخبرُ (لكم)[٣].

قالَ ابنُ الأنباري: "وقرأَ عاصمٌ في روايةِ أبي بكر[٤] عنه، والأعمشُ وحمزةُ والكسائي (ثلاثَ) بالنصب. فلا يتمُّ الوقفُ من هذه القراءةِ على قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ﴾؛ لأنّ (ثلاث عورات) ردٌّ[٥] على قوله: (ثلاثَ مراتٍ)"[٦].

وذهبَ مكي إلى أن نصبَ (ثلاثَ) يكونُ على البدلِ من (ثلاثَ مراتٍ) والتقديرُ: (أوقاتُ ثلاثِ عوراتٍ)، لكي يكونَ البدلُ والمبدلُ منه وقتاً أي ظرفاً، وجعلَ الأوقاتَ عوراتٍ لظهورِ العوراتِ فيها اتساعاً.[٧].

---

(١) وهي قراءة جمهور السبعة غير حمزة والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. الكشف (١٤٣/٢)

(٢) إيضاح الوقف (٨٠١/٢)

(٣) القطع (٥١٥)

(٤) أبو بكر شعبة بن عياش الحناط الأسدي الكوفي، إمام علم، راوي عاصم، وعرض القرآن عليه ثلاث مرات، من أئمة السنة، توفي سنة (١٩٣) هـ وقيل (١٩٤)هـ. غاية النهاية (٣٢٥/١)

(٥) قوله (ردٌّ): هو مصطلح نحوي كوفي، وقصد به هنا البدلية، في حين أنه ورد عنده سابقاً بمعنى العطف عند الحديث عن قوله تعالى: (والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) النور: ٧، ولعله أراد به الاتباع على وجه العموم. أو تقدير عامل مثل عامل المعمول المردود عليه

(٦) إيضاح الوقف (٨٠١/٢، ٨٠٢)

(٧) الكشف (١٤٣/٢)

وتبعهُ في هذا التوجيه ابنُ عطية حيث يقولُ: "وهذا البدلُ إنما يصحُ معناه بتقديرِ (أوقات ثـــلاث عورات)، فحُذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه"[1]. واختار الفراءُ قراءةَ الرفعِ ورجَّحَها[2].

(١) المحرر الوجيز (٤/١٩٤)

(٢) معاني القرآن (٢/٢٦٠)

قال تعالى:

﴿ ... وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝٢٤ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾ [النمل:٢٤ ، ٢٥]

ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ الوقفَ على قوله: ﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾ غيرُ تامٍ لِمن شدَّدَ (ألاّ)؛ لأنّ المعنى عندَه: (زَيَّنَ لهم الشيطانُ ألاّ يسجدوا)[١]

وهذا هو اختيارُ ابنِ سلامٍ وتقديرُه؛ إلاّ أنه ذَكَرَ أنّ التخفيفَ وجهٌ حسنٌ، غيرَ أنّ فيه انقطاعاً لخبرِ سبأٍ وقومِها ثم يعودُ إلى ذكرِهم بعد ذلك، في حين أن قراءةَ التشديدِ يتتابعُ فيها الخبرُ بلا انقطاعٍ.[٢]

أمّا على قراءة التخفيفِ[٣] فقد قال ابنُ الأنباري: "ومن قرأ: (ألَا) بالتخفيف وقف: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝٢٤ أَلَّا يَا﴾ وابتدأ (اسجدوا) على معنى: (واسجدوا لله) بالأمرِ"[٤]، وقالَ في موضعٍ آخر: "ومعنى هذه القراءةِ: (ألا يا هؤلاء اسجدوا) فحذفوا (هؤلاء) وأبقوا (يا)[٥]"، ثم استشهدَ بالعديدِ من الأبياتِ الشعريةِ التي تدلُّ على حذفِ المنادى، أكتفي بواحدٍ منها وهو قولُ الشاعر:

ألَا يا اسلَمي لَا صرمَ لي اليومَ فاطما ... ولا أبداً ما دامَ وصلكِ دائِما[٦]

والمرادُ: (ألا يا هذهِ اسلمي) فحذفَ (هذهِ) وتركَ (يا).

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٨١٦)

(٢) المصدر السابق (١/١٧٣، ١٧٤)

(٣) وهو اختيار الفراء وعلل بأنها سجدة أمرنا بها، ولو قرئ بالتشديد لم يكن فيه أمر بسجود. واستشهد بقراءة ابن مسعود (هلا تسجدون) وقراءة أبي: (ألا يسجدوا..) . معاني القرآن (٢/٢٩٠) ، وإيضاح الوقف (١/١٧٤)

(٤) إيضاح الوقف(٢/٨١٦)

(٥) المصدر السابق (١/١٦٩-١٧٢)، نفى ابن جنى أن تكون (يا) في هذه الآية للنداء، وإنما للتنبيه فقط والتقدير (ألا ها اسجدوا). الخصائص (٢/١٩٦)

(٦) البيت للمرقش الأصغر. المفضليات (٢٤٤).

وعلّلَ سببَ حذفِ ألفِ (يا) بأنّ العربَ تحذفُها من الكتابِ، ومن ذلك أنهم كتبوا: (يقوم اعبدوا) بحذف الألفِ، ثم قالَ: "وإنما جازَ حذفُ الألف من (يا) لأنّ (يا) تُدعى بها الأسماء، ولا تُدعى بها الأفعال، فحذفوا الألفَ لكثرةِ الاستعمال"[١]، وعلّةُ حذف الألف عند مكي هي سكونُ الألفِ وسكونُ السينِ بعدها، فالتقى ساكنان، ثم حُذفَ الأولُ منهما فاتصلتِ الياء بالسين كياء الاستقبال[٢].

وذكرَ النحاسُ ومكيٌّ أن الموضعَ الذي اختارَه ابنُ الأنباري في قراءةِ التخفيفِ ليس موضعَ وقفٍ وبيّنَ النحاسُ أن الوقفَ يكونُ على : ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ والابتداءَ بقوله ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ والمعنى: (ألا يا أيها الناسُ اسجدوا للهِ)[٣]،وتبعهما في ذلك السجاونديُّ وعلّلَ بأنه التنبيه للابتداءِ"[٤]

والذي يظهرُ أن القراءةَ الأولى أقربُ لخلوها من التقديرِ ولارتباطِ معناها بالفعلِ ﴿زَيَّنَ﴾ وعليها لا يتمُّ الوقفُ على ﴿يَهْتَدُونَ﴾ بل قد يكونُ حسناً.

---

(١) إيضاح الوقف (١/١٧٣)

(٢) الكشف (٢/١٥٨)

(٣) القطع (٥٣٥)

(٤) علل الوقوف (٢/٧٦٧)

قال تعالى:

﴿قَالُوا طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۚ أَئِن ذُكِّرتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ ١٩﴾ [يس:١٩]

قرأ شيبةُ ونافعٌ وأبو عمرو: (آن ذكرتم) بهمزةٍ واحدةٍ ممدودةٍ. وقرأ يحيى وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: (أئن ذكرتم)[١] بكسر الألفِ الثانية، وقرأ زرُّ بنُ حبيش[٢] (أأن ذكرتم) بهمزتين مفتوحتين على معنى: (ألأن ذكرتم طائركم معكم)[٣].

وذكرَ ابنُ الأنباري أن الوقفَ على هذه القراءاتِ الثلاثِ يكونُ على قولهِ تعالى: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۚ﴾[٤].

وفصَّلَ الأشمونيُّ في الوقفِ عليها، حيث بيّنَ أنّ الوقفَ على القراءتين الأوليين يحسنُ على قوله ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۚ﴾؛ لأنّ الاستفهامَ داخلٌ على شرطٍ جوابهُ محذوفٌ تقديرُه (آن ذكرتكم تطيرتم) بهمزة ممدودة وأنّ الناصبة: أي أتطيرتم لأن ذكرتم. أمّا على قراءةِ زر بن حبيش فلا يحسنُ الوقفُ على ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۚ﴾. ولم يعلِّلِ الأشمونيُّ لذلك[٥].

إنّ الاستفهامَ له حقُ الصدارةِ. ومن هذه الزاويةِ يرجّحُ قولُ ابنِ الأنباري على الأشموني، من الوقفِ على ﴿مَّعَكُمۚ﴾ والابتداءِ بـ (أأن ذكرتم) ولكن بالنظرِ إلى تقديرِ جوابِ الاستفهامِ الذي ذكرهُ ابنُ الأنباري نرى التعلقَ المعنويَ القويَ بين الاستفهامِ وصدرِ الآيةِ الذي عدّهُ جواباً للاستفهامِ حيث قدّرهُ بقوله: (ألأن ذكرتم طائركم معكم)، فمن هذا المنطلقِ لا يحسنُ الوقفُ بين الاستفهامِ وجوابهِ، أو ما يدلُّ على الجوابِ إن كان الجوابُ محذوفاً.

---

(١) على الاستفهام التوبيخي، يحسن الوقف من هذه القراءة على (معكم)، لأن الاستفهام له صدر الكلام، سواء قرئ بهمزة محققة أو مسهلة. المحتسب (٢/٢٥١)، منار الهدى (٣١٩)

(٢) زر بن حُبيش: مقرئ كوفي من الطبقة الأولى، عرض على ابن مسعود وعثمان وعلي، وروى عن عمر وأبيّ، وروى عنه الشعبي وعاصم، وثقه بن معين، توفي سنة (٨٢)هـ. غاية النهاية (١/٢٩٤)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٨٥٢، ٨٥٣)

(٤) المصدر السابق

(٥) منار الهدى (٣١٩)

وروى ابـــنُ الأنباري عن بعضِ القراءِ: (طائركم معكم أَين ذكرتم)[١] ، ثم ذكَر أنّ على هذه القراءةِ لا يحسنُ الوقفُ على قولهِ: (طائركم معكم)؛ لأن (أين) متعلقةٌ به، والتقديرُ عنده (طائرُكم في أي موضعٍ ذكرتم)[٢].

قال الفراءُ: "ومن جعلها (أين) فينبغي له أنْ يخففَ (ذكرتم)"[٣].

و(أيـــن) هنا شرطٌ وجوابها محذوفٌ لدلالةِ ﴿طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۚ﴾ عليه. وتقديرُ المعنى: (أين ذكِرْتم، أو أين وُجِدتمْ وجدَ شؤمُكم معكم)[٤]

وذكر أبو حيان أن من[٥] جوّزَ تقديمَ الجزاءِ على الشرطِ يجوّزُ أن يكونَ الجوابُ (طائركم معكم)، وكان أصلُه: (أين ذكرتم فطائركم معكم) فلما قُدّم الجواب حذفت الفاءُ[٦].

وهذا التقديرُ هو الذي يظهرُ من كلامِ ابنِ الأنباري في هذه القراءةِ.

---

(١) قرأ بها عيسى بن عمر والحسن البصري. إعراب القرآن للنحاس (٣/٣٨٨)

(٢) إيضاح الوقف (٢/٨٥٢ ، ٨٥٣)

(٣) معاني القرآن (٢/٣٧٤)

(٤) المحتسب (٢/٢٥١)

(٥) وهم الكوفيون وأبو زيد والمبرد. البحر المحيط (٧/٣١٤)

(٦) المصدر السابق (٧/٣١٤)

قال تعالى:

﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾

[يس:٥٢]

جعلَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾ حسناً[١]، عند من قرأ (مَنْ بَعَثَنا)[٢] على الاستفهامِ مع الفعلِ الماضي. ودلَّ على صحةِ مذهبِ العامةِ في هذه القراءةِ بقراءة ابنِ مسعود: (من أهبّنا من مرقدِنا)[٣].

فابنُ الأنباري حين ذكرَ حُسْنَ الوقفِ عند من قرأ بالاستفهامِ يبينُ العلّةَ التي حسّنتْ الوقفَ على (ياويلنا) وهي الابتداءُ بالاستفهامِ، حيثُ له صدرُ الكلامِ، فيحسنُ الوقفُ على ما قبلَه.

أمّا من قرأَ (مِنْ بَعْثِنا)[٤] بحرف جرٍ واسمٍ مجرورٍ، فقد بيّن ابنُ الأنباري أنه لا يحسنُ له الوقفُ على ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾، حتى يتمّ بقوله ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ۜ﴾[٥].

قال أبو الفتح[٦]: "أي يا ويلنا مِنْ بَعْثِنا من مَرْقَدِنا، كقولك: يا ويلي من أخذك مني مالي. فـ (مِنْ) الأولى متعلقةٌ بالويلِ، كقولك: يا تألمي منكَ. وإن شئتَ كانت حالاً من (ويلنا)، فتعلقتْ بمحذوفٍ كأنه قالَ: (يا ويلنا كائناً من بعثنا) .. وأمّا (من) في قوله تعالى ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ۜ﴾؛ فإنها متعلقةٌ بنفسِ البعثِ ، كقولكَ: سرني بعثُكَ من بلدِكَ إليّ"[٧].

---

(١) وكذلك هو عند النحاس،وعند الداني كافٍ ولم يذكر القراءة الثانية. القطع (٥٥٩) ، المكتفى (٤٧٣)

(٢) وهي قراءة الجمهور. المحرر الوجيز (٤/٤٥٧)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٨٥٤)

(٤) هي قراءة علي وابن عباس والضحاك وأبي نُهيك. البحر (٧/٣٢٥)

(٥) إيضاح الوقف (٢/٨٥٤)

(٦) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي ثم حل محله. توفي ببغداد سنة (٣٩٢) هـ. الأعلام (٤/٢٠٤)

(٧) المحتسب (٢/٢٥٨)

قال تعالى:

﴿ وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٦٣﴾ ﴾ [ص:٦٢ ، ٦٣]

قرأ ابنُ كثيرٍ والأعمشُ وأبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ: (من الأشرار . اتّخذناهم) بحذف الألفِ في الوصلِ. وقرأ أبو جعفر وشيبةُ ونافعُ وابنُ عامرٍ: (من الأشرار. أتخذناهم) بقطعِ الألفِ[1].

وذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ من قرأ بحذفِ الألفِ لا يتمُّ وقفهُ على ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾؛ لأنّ ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾ حالٌ، وتقديرُ ذلك (قد اتخذناهم). وتكون (أم) من هذا المذهب مردودةً على قولهِ ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا﴾[2].

وهذا ما استحسنهُ مكي في شأنِ (أم)، حيث يرى بأنها معادلةٌ للاستفهامِ في قوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا﴾[3]. وهذا مما يدلُّ على أنه يقرأُ بحذفِ همزةِ الاستفهامِ من (اتخذناهم) يريدُ الإخبارَ فهي أولى (بأم) ؛ لأن (أم) أكثرُ ما تجيء مع الألفِ ، كما يقولُ الفراءُ[4].

وذكر الداني أنّ الجملةَ المعادلةَ لـ (أم) محذوفةٌ، والتقديرُ: (أمفقدون هم أمْ زاغت عنهم الأبصارُ)[5].

ويقولُ النحاسُ: "إذا قرأتَ بالاستفهامِ كانتْ (أم) للتسويةِ، وإذا كانتْ بغيرِ استفهامٍ فهي بمعنى (بلْ)"[6].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٨٦٤)

(٢) المصدر السابق (٢/٨٦٤)

(٣) الكشف (٢/٢٣٤)

(٤) معاني القرآن (١/٧٢)

(٥) المكتفى (٤٨٥)

(٦) إعراب القرآن للنحاس (٣/٤٧١)

وإذا كانَ ابنُ الأنباري يرى بأن (اتخذناهم) حالٌ، فإن السجستاني يعدُّها نعتاً للرجالِ[١]. وتبعَهُ مكيٌّ والدانيُّ[٢]، وقالَ به ابنُ عطيةَ والزمخشريُّ، حيثُ عدّه الزمخشريُّ مثلَ قولِهِ: ﴿كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾[٣]، إلاّ أنّ ابنَ الأنباري خطَّأَ السجستاني وعلَّلَ بقولهِ: "لأنّ النعتَ لا يكونُ ماضياً ومستقبلاً"[٤]، أمّا على قراءةِ القطعِ فقد ذكرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ يكونُ على ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾[٥] قال الداني: "لأن قولَه: (أتخذناهم) استفهامٌ تقريرٌ وتعجبٌ فهو معادلٌ لـ (أمْ)"[٦]

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٨٦٤) ، القطع (٦١٥)

(٢) الكشف (٢/٢٣٤) ، المكتفى (٤٨٥)

(٣) الكشاف (٥/٢٧٨) ، البحر (٧/٣٨٩)

(٤) إيضاح الوقف (٢/٨٦٤)

(٥) المصدر السابق (٢/٨٦٥)

(٦) المكتفى (٤٨٥)

قال تعالى:

﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ وَٱلسَّلَـٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝٧١﴾ [غافر: ٧١]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على (السلاسلُ)(١) والابتداء بقوله تعالى ﴿يُسْحَبُونَ فِى ٱلْحَمِيمِ﴾(٢)، وذلك عند من قرأَ برفعِ (والسلاسلُ)(٣)، وذكرَ أنّه روي عن ابنِ عباسٍ: (والسلاسلَ يَسحبون) بالنصب وفتح الياء(٤). أي: (ويسحبون سلاسلَهم في النار) ثم قال: "ويجوزُ في العربية: (والسلاسلِ بالخفض)"(٥). والتقديرُ عنده: (إذ أعناقهم في الأغلالِ والسلاسلِ)، حيث خفض (السلاسل) على النسقِ على تأويلِ خفضِ (الأغلالِ)(٦). وفي حالتي نصبِ (السلاسل) أو خفضِها لا يرى ابنُ الأنباري الوقفَ عليها. والتمامُ عنده (كذلك يضلُّ اللهُ الكافرين)(٧).

والراجحُ تعلق قوله ﴿يُسْحَبُونَ﴾ بـ ﴿وَٱلسَّلَـٰسِلُ﴾ وما قبلَها حتى في حالِ رفعِ (السلاسلُ) فقد تكونُ خبراً له أو حالاً من الضميرِ في ﴿أَعْنَـٰقِهِمْ﴾ وعليه فلا يتمُّ الوقفُ قبلَ ﴿يُسْحَبُونَ﴾.

---

(١) وهو وقف تام عند أبي حاتم ويعقوب والأشموني. القطع (٦٣١)، و منار الهدى (٣٤١).

(٢) قال أبو جعفر: إن جعلت (يسحبون) في محل نصب على الحال لم يتم الكلام على (السلاسل)، والقطع الكافي: (بل لم نكن ندعوا من قبل شيئا) [غافر: ٧٤] ، القطع (٦٣١)

(٣) وهي قراءة الجمهور – المحرر الوجيز (٥٦٩/٤)

(٤) على هذه القراءة يكون في الكلام عطف جملة فعلية وهي: (السلاسل يسحبون) على جملة إسمية: (إذ الأغلال في أعناقهم). المحتسب (٢٩٠/٢)، والكشاف (٣٦٠/٥)

(٥) وقد عدها الزمخشري وأبو حيان والأشموني قراءة، ونسبوها إلى ابن عباس وأجاز الأشموني الوقف عليها. الكشاف (٣٦٠/٥) ، والبحر (٤٥٤/٧) ، ومنار الهدى (٣٤١)

(٦) وقد قال بهذا الزمخشري وابن عطية وسبقهما إليه الفراء حيث قال: (من جر السلاسل) حمله على المعنى لأن المعنى: أعناقهم في الأغلال والسلاسل. الكشاف (٣٦٠/٥) ، والبحر (٤٥٤/٧) ، ومنار الهدى (٣٤١)، و معاني القرآن (١١/٣)

وذكر الأشموني عن ابن الأنباري أنه قال: "والأغلال مرفوعة لفظاً مجرورة محلاً، إذ التقدير (إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل) لكن ضعف تقدير حرف الجر وإعماله – منار الهدى (٣٤١)".

(٧) إيضاح الوقف (٨٧٣/٢ ، ٨٧٤)، والآية من سورة غافر: ٧٤

قال تعالى:

﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ..... ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾ ﴾

[الشورى:٣٣-٣٥]

ذكرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولِه تعالى: ﴿ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴾ حسنٌ غيرُ تامٍ، وذلك عندَ من قرأَ بنصبِ (ويعلمَ)[١] ثم خطأ السجستاني الذي قالَ بالتمامِ في هذا الموضعِ؛ لأنّ قولَه (ويعلمَ) منصوبٌ على الصرفِ[٢] عن ﴿يُوبِقْهُنَّ﴾، والمصروفُ عنه متعلقٌ بالصرفِ[٣].

وذكرَ النحاسُ أنّ هذا تحاملٌ على أبي حاتمٍ فهو لم يقلْ بالتمامِ على ﴿كَثِيرٍ﴾ في حالِ النصبِ والجزمِ، وإنما في حالِ رفعِ (يعفو) وضمِ (ويعلمُ)[٤].

وأرى أنّ دفاعَ النحاسِ عن أبي حاتم لم يضعفْ مؤاخذةَ ابن الأنباريِ؛ لأن الرفعَ في (يعفو) يحتملُ عطف (يعلمُ) عليه، فلا يكونُ بذلك الوقفُ تاماً على (كثيرٍ).

قال الفراءُ في نصبِ (ويعلمَ): " (ويعلمَ الذين) مردودٌ على الجزمِ، إلاّ أنه صُرفَ، والجزمُ إذا صُرف عنه معطوفُه نُصبَ "[٥].

وعلّلَ مكي لصرفِ الفعلِ عن سابقِه المجزومِ بعدمِ استحسانِ معنى العطفِ بينهما، فَعِلْمُ اللهِ واجبٌ لا يحسنُ أنْ يُعطفَ على شرطٍ وجوابِه لأنّه غيرُ واجبٍ، فلذلك انتقلَ إعرابُ الفعلِ من الجزمِ إلى النصبِ[٦].

---

(١) وهي قراء الجمهور. البحر (٤٩٧/٧)

(٢) سبق الحديث عن معنى الصرف عند الكلام عن الآيتين (١٤ ، ١٥) من سورة التوبة في هذا المبحث.

(٣) إيضاح الوقف (٨٨١/٢)

(٤) القطع (٦٤٢ ، ٦٤٣)

(٥) معاني القرآن (٢٤/٣)

(٦) الكشف (٢٥٢/٢)

ونُصِبَ (ويعلمَ) عندَ البصريين بإضمارِ (أن) لأنّ قبلَها جزاءً[١]. وعندَ الزمخشري منصوبٌ بالعطفِ على تعليلٍ محذوفٍ تقديرُه: "لينتقمَ منهم ويعلمَ الذين يجادلون"[٢].

وذُكر أن الواو في (ويعلم) هي بمعنى لام التعليل[٣].

أمّا بقيةُ القراءاتِ فقد ذكرَ ابنُ الأنباري أن من قرأ (ويعلمْ الذين) بالجزم[٤] فلا يتمُ له الوقفُ على (كثيرٍ) أيضاً؛ لأن (يعلمْ) منسوق على (يوبقهن). أما من رفعَ (ويعلمُ)[٥] فيقفُ على ماقبلَه، أي على (كثيرٍ)[٦].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣٩٩/٤)

(٢) الكشاف (٤١٤/٥)

(٣) مغني اللبيب (٤٦٩)، همع الهوامع (١٦٠/٣)

(٤) بين الزمخشري وجه الجزم بأنه على ظاهر العطف، وقدر المعنى بقوله: "أو إن يشأ يجمع بين ثلاثة أمور: هلاك قوم، ونجاة قوم ، وتحذير آخرين" الكشاف (٤١٤/٥ ، ٤١٥)

(٥) قرأ نافع وابن عامر بالرفع على الاستئناف لأن الجزاء وجوابه تم قبله، أو على أنه خبر ابتداء محذوف تقديره (وهو يعلم الذين). الكشف (٢٥١/٢ ، ٢٥٢)

(٦) إيضاح الوقف (٨٨٢/٢)

قال تعالى:

﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الدخان:٤٩]

قالَ ابنُ الأنباري: "اجتمعت العوامُ على كسرِ (إنّ). ورُوي عن الحسنِ[١] بنِ علي رضي الله عنه (ذقْ أنّك) بفتح (أنّ) ، وبذلك كان يقرأُ الكسائيُّ. فمن كسرَ (إن) وقفَ على (ذقْ)، ومن فتحَها لم يقفْ على ﴿ذُقْ﴾؛ لأنَّ المعنى (ذقْ لأنّكَ وبأنّكَ)"[٢]

وذكرَ السجاونديُّ أنّ من كسرَ فقد يقفُ للابتداءِ بـ (إنّ) ، والوصلُ أوضحُ لأنّ التقديرَ: (فإنّكَ)[٣]. وهو الأرجحُ لدلالةِ المعنى عليه.

وجاءَ في الإتحافِ : "واختُلفَ في (ذقْ إنك). فالكسائيُّ يفتحُ الهمزةَ على العلّةِ: أي لأنك، ووافقهُ الحسنُ، والباقون بكسرها على الاستئنافِ المفيدِ للعلةِ فيتحدان، أو محكي بالقولِ المقدرِ، أي: اعتلوه، وقولوا له: كيتَ وكيتَ"[٤]

وببيانِ معنى الآية يتضحُ موضعُ الوقفِ وحكمُه، فقد قيلَ إن معنى الآيةِ في حال الكسرِ التعريضُ بأبي جهلٍ بمعنى: أنت الذليلُ المهانُ الساعةَ بخلافِ ما كنتَ تقولُ ويقالُ لك في الدنيا، وقيلَ المرادُ: أنت العزيزُ الكريمُ عندَ نفسِك[٥] وقد أوردَ ابنُ قتيبةَ في بابِ المقلوبِ المعنيين السابقين[٦]، وكأنّه يرى في الآية أنّ المعنى قد ينقلبُ عن ظاهرِ اللفظِ.

وذكرَ أبو حيان هذه الآيةَ في بابِ الحقيقةِ والمجازِ، وأشارَ إلى أنها تحملُ معنى الذمِ في صورةِ المدحِ[٧].

---

(١) الحسن بن علي بن أبي طالب، سبط رسول الله ﷺ ، ولد سنة ثلاث من الهجرة، وتوفي سنة ٥٠هـ وقيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء (٣/٢٤٥)

(٢) إيضاح الوقف (٢/٨٨٩)

(٣) علل الوقوف (٣/٩٣٢)

(٤) اتحاف فضلاء البشر (٣٨٩)

(٥) مشكل إعراب القرآن (٦٥٨)

(٦) تأويل مشكل القرآن (١١٩)، وانظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (٦/٢٨٣)

(٧) ارتشاف الضرب (٥/٢٣٧٤)

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ..... ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية:٣-٥]

ذكرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ حسنٌ عند من رفعَ: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ على الابتداءِ [١] في قولهِ: ﴿مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ﴾، وعلى هذا أكثرُ القراءِ.

أمّا الأعمشُ وحمزةُ والكسائيُّ فكانوا يقرءون بنصبِها [٢] في قولهِ تعالى: ﴿وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٍ﴾ وقوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ﴾ على إضمارٍ [٣] فعلى هذه القراءةِ لا يوقفُ على ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ بل لا يتمُ الوقفُ إلاّ على قولهِ: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [٤].

---

(١) ومن رفع فعطف على الموضع لم يقف إلاّ على (لقوم يعقلون) وكذلك من جعله في موضع الحال. القطع (٦٥٨)

(٢) كلمة (آيات) وردت ثلاث مرات في الآيات الثلاث المذكورة، فأما (آيات) الأولى فمنصوبة إجماعاً لأنها اسم (إنّ)، وأمّا الثانية والثالثة ففيهما قراءتان الأولى بالرفع والثانية بالنصب كما يقول ابن الأنباري، ونخص (آيات) الثالثة بالقول؛ لأنها تتعلق بمسألة نحوية خلافية، وهي العطف على معمولي عاملين، وقد أجازه بعض الكوفيين كالفراء. معاني القرآن (٤٥/٣)، ومن تابعهم كالأخفش وابن هشام وغيرهما . مغني اللبيب (٦٣٢-٦٣٤) ومنعه البصريون، انظر الكتاب (٦٦/١)، الكامل للمبرد (٣٧٥/١ ، ٣٧٦) وكذلك المقتضب (١٩٥/٤)، الأصول لابن السراج (٧٤/٢ ، ٧٥)

والعاملان المعطوف عليهما في هذه المسألة، هما في حال النصب (إنّ) و (في) حيث أُقيمت الواو العاطفة مقامهما؛ فعملت الجر في (واختلاف الليل)، والنصب في (آيات). وفي حال الرفع يكون العاملان (الابتداء) و (في) حيث عمل الأول الرفع في (آيات) والثاني الجر في (اختلاف). الكشاف (٤٨٠/٥)، وسبب منع العطف أن حروف العطف تنوب مناب العامل، والنائب أضعف ممن ناب عنه، فبالتالي لم تقوَ هذه الحروف أن تنوب مناب عاملين مختلفين، إذ لو ناب العاطف مناب جار وناصب كما في الآية لكان جاراً وناصباً في وقت واحد وهذا لا يجوز، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش والقرطبي وغيرهما. شرح المفصل (٥٦٤/١)، تفسير القرطبي (١٥٧/١٦).

(٣) خرج الزمخشري هذه الآية على رأي سيبويه بقوله: "قلت:فيها وجهان عندهأحدهما: أن يكون على إضمار (في) [يعني في قوله تعالى (واختلاف الليل)]، والذي حسّنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها. ويعضده قراءة ابن مسعود [يعني قوله: وفي اختلاف الليل]. والثاني: أن ينتصب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرار، ورفعها بإضمار (هي)" الكشاف (٤٨١/٥).

(٤) إيضاح الوقف (٨٩٠/٢)

قال تعالى:

﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾

[الجاثية:٢٨]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله: ﴿جَاثِيَةً﴾، ثم الابتداءَ بقوله: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ﴾ برفعِ ﴿كُلُّ﴾[١]، ثم ذكرَ أنّه رُوي عن بعضِ القراءِ: (كلَّ أمة) بالنصبِ[٢]، فعلى هذه القراءةِ لا يحسنُ الوقفُ على ﴿جَاثِيَةً﴾، بل يحسنُ على قولِه: ﴿إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾[٣].

ونُصبتْ (كلَّ) الثانية على البدلِ من الأولى، وهو كما يقولُ الأشموني: "بدلُ نكرةٍ موصوفةٍ من مثلِها"[٤].

وقيلَ انتصبَ بإعمالِ (ترى) مضمراً[٥]

قال أبو الفتح: " وجازَ إبدالُ الثانيةِ من الأولى لما في الثانيةِ من الإيضاحِ الذي ليس في الأولى، لأنّ جثوَّها ليس فيه شيءٌ من شرحِ حالِ الجثوِّ. والثانيةُ فيها ذكرُ السببِ الداعي إلى جثوِّها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابِها، فهي أشرحُ من الأولى، فلذلك أفادَ إبدالُها منها"[٦].

ثم قال: "فإن قلتَ: فلو قالَ: (وترى كلَّ أمةٍ جاثيةً تُدعى إلى كتابِها) لأغنى عن الإطالةِ. قيلَ: الغرضُ هنا هو الإسهابُ، لأنّه موضعُ إغلاظٍ ووعيدٍ، فإذا أُعيدَ لفظُ (كلِّ أمةٍ) كانَ أفخمَ من الاقتصارِ على الذكرِ الأولِ"[٧].

---

(١) وهي قراءة الجمهور. المحرر الوجيز (٥/٨٨) قال الزجاج: "رفع (كل) بالابتداء، والخبر (تدعى إلى كتابها). معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٣٥)

(٢) وهي قراءة يعقوب الحضرمي. المحتسب (٢/٣١٠)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٨٩٢). وهو وقف يعقوب، حيث يقول: "وأمّا أنا فاقرأ (كلَّ أمة تدعى إلى كتابها) -يعني بالنصب- فأجعل وقفي (إلى كتابها). القطع (٦٦٠)

(٤) منار الهدى (٣٥٧)

(٥) تفسير القرطبي (١٦/١٧٥)

(٦) المحتسب (٢/٣١١)

(٧) المصدر السابق (٢/٣١١)

قال تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِم ..... ٱلشَّيْطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾﴾

[محمد:٢٥]

قرأ إبراهيمُ النخعيُّ وأبو جعفر ونافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ (وأَملَى لهم)، على معنى (فأملى اللهُ لهم)[١].

وقرأ شيبةُ وأبو عمرو: (وأُمِلَى لهم) بضمِ الألفِ وفتحِ الياءِ على أنّه فعلُ ما لم يُسم فاعلُه. ورُوِيَ عن مجاهد: (وأُمليْ لهم) بضم الألف وتسكين الياء، وهي على معنى: (وأملِي أنا لهم)[٢]. قال ابنُ الأنباري بعد ذكرِ هذه القراءاتِ: "فمن فتحَ الألف فلا يتمُّ له الوقفُ على (سوّلَ لهم) لأنّ (أملى لهم) نسقٌ عليه[٣]. ومن ضمَّ الألفَ وقفَ على (سوّلَ لهم)"[٤].

---

(١) قال أبو حاتم : "ولا يكون الإملاء إلا من الله عز وجل كما قال: (فأمليت للذين كفروا) الرعد:٣٢" القطع (٦٦٧)

(٢) قدره ابن جني بقوله: "وتقديره: الشيطان سوّل لهم، وأملي أنا لهم، أي: الشيطان يغويهم وأنا أُنظرهم" المحتسب (٣٢١/٢)

(٣) أي أن المسند إليه لكلا الفعلين واحد وهو الشيطان، وقدره الحسن بقوله: "الشيطان زين لهم الخطايا ومد لهم في الأمل" ، القطع (٦٦٧) وعليه قول الشوكاني في معرض تفسيره لهذه الآية : (أي مد لهم في الأمل ووعدهم بطول العمر) فتح القدير (١٦١٢)

أما قول ابن الأنباري في صدر الكلام: (وأملى لهم) على معنى (فأملى الله لهم) فهو من باب أن طول العمر ليس إلا لله وهذا لا يتعارض مع القول بأن الشيطان فاعل الإملاء بمعنى الوعد بطول العمر وما يترتب على ذلك من طول الأمل. فعلى هذا المعنى يكون الوقف على (وأملى لهم). أمّا على قراءة من ضم الألف فلا يصبح المسند عليه في الفعلين واحداً فيمكن بذلك الوقف على قوله تعالى : (وسول لهم).

(٤) إيضاح الوقف (٨٩٨/٢).

قال تعالى:

﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الواقعة:١٧-٢٢]

قرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وأبو عمرو: (وحورٌ عين) بالرفعِ، على معنى: (وعندهم حورٌ عينٌ).

وقرأ أُبيُّ بنُ كعب: (وحوراً عيناً) بالنصبِ على معنى: (ويزوجون أو يعطون حوراً عيناً).

وقرأ أبو جعفرٍ والأعمشُ وحمزةُ والكسائيُّ: (وحورٍ عينٍ) بالخفض.

وبعد أن ذكرَ ابنُ الأنباري القراءاتِ السابقةَ شرعَ في بيانِ حكمِ الوقفِ، حيثُ بيّنَ أنّ من قرأَ بالرفعِ أو بالنصبِ حَسُنَ له أن يقفَ على (يشتهون).

ومن قرأ بالجر فلا يحسُنُ له ذلك؛ لأنّ (حورٍ عين) منسوقاتٌ على قولِه تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ أو على قوله: ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ﴾[1] قبلَها[2].

وذكر السجستانيُّ أنّه لا يجوزُ أن تكونَ (الحورُ) منسوقةً على (الأكوابِ)؛ لأنّه لا يجوزُ أن يطوفَ الولدانُ بـ (الحورِ العينِ)[3]. بل تُنسقُ على ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ﴾[4] ولكنّ ابنَ الأنباري خطّأهُ في ذلك وبيّنَ أنّ العربَ تُتبعُ اللفظةَ اللفظةَ وإن لم توافقْها في المعنى[5] ودلّلَ بقولِه تعالى ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[6]. حيثُ

---

(١) الواقعة: ١٢

(٢) إيضاح الوقف (٢/٩٢١)

(٣) المصدر السابق (٢/٩٢١)

(٤) القطع (٧٠٣)

(٥) بل يرى الزجاج أنها معطوفة على المعنى بتقدير (وينعمون بحور عين). وجوّز مكي عن قطرب أن تعطف الحور على الأكواب في المعنى حيث قال: "ولا ينكر أن يكون لأهل الجنة لذة في التطواف عليهم بالحور" معاني القرآن وإعرابه (٥/١١١)، الكشف (٢/٣٠٤)

(٦) المائدة: ٦

خُفضتِ (الأرجلُ) بالنسق على (الرؤوسِ)، وهي تخالفُها في المعنى؛ لأن (الرؤوسَ) تُمسحُ و (الأرجلَ) تُغسلُ. ثم استشهدَ بقولِ الشاعرِ:

إذا ما الغانياتُ برزنَ يوماً ... وزجَّجنَ الحواجبَ والعيونَا[1]

حيثُ نُسقت (العيونُ) على (الحواجبِ) في حين أنّ العيونَ لا تُزججُ إنما تُكحلُ.

ثم ذكرَ ابنُ الأنباري قولَ الفراءِ[2]: "يلزمُ من رفعَ (الحورَ العينَ)؛لأنهنّ لا يُطافُ بهن أن يرفعَ (الفاكهةَ واللحمَ)؛لأنهما لا يُطافُ بهما، إنما يطافُ بالخمرِ وحدها ، .. والخفضُ وجهُ القراءةِ"[3].

والذي يظهرُ لي أن عطفَ الحورِ العينِ على الأكوابِ والاشتراكَ في معنى التطوافِ؛ لا يتفقُ مع صيانةِ الحورِ والحفاظِ عليهن؛ حيث وُصِفْنَ بأنهنّ مقصوراتٌ في الخيامِ. وعليه يكونُ العطفُ من بابِ عطفِ الجملِ أو عطفاً على قولهِ ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝٣٢﴾ كما ذُكر. وبذلك يكونُ الوقفُ على ﴿يَشْتَهُونَ﴾ حسناً وليس بتامٍ. أمّا في قراءتي الرفعِ والنصبِ فيكونُ الوقفُ عليه أحسنُ لضعفِ تعلقِ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ بما قبلَها من جهةِ اللفظِ، واكتفائِها بعاملٍ مقدرٍ يناسبُ المعنى، كما ذكرَ ذلك ابنُ الأنباري.

---

(١) البيت منسوب للراعي النميري في ديوانه ص (٢٦٩)، وفي لسان العرب (زجج) والإنصاف –الشاهد رقم (٣٩٢). ولكن ابن الأنباري نسبه للحطيئة. إيضاح الوقف (٩٢٢/٢)، و (زجّجن) أي دققن.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء (١٢٤/٣)، والقطع (٧٠٣). وزاد الفراء في معانيه حول اتباع اللفظة وإن خالفتها في المعنى. قول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً ... حتى شتت همالةً عيناها

فالماء هنا لا يعتلف، إنما يشرب فجعله تابعاً للتبن، وهذا كثير في كلام العرب– أقول: وهذا الرجز الذي ذكره الفراء غير منسوب في لسان العرب (زجج) (علف). وانظر خزانة الأدب (٤٩٩/١). معاني القرآن للفراء (٣/ ١٢٤)

(٣) إيضاح الوقف (٩٢٢/٢ ، ٩٢٣).

الفصل الثاني

الوقف وتعدد الإعراب

ومقتضى الصناعة النحوية

قال تعالى:

﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة:١-٢]

ذكر ابن الأنباري أنّ في إعرابِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ خمسةَ أوجهٍ[١]، على ضوئِها يتضحُ حكمُ الوقفِ على قوله تعالى ﴿الٓمٓ﴾.

أوّلُها: أن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ خبراً للمبتدأ ﴿الٓمٓ﴾، والمعنى: (هذه الكلماتُ[٢] يا محمد، ذلك الكتابُ الذي وعدتُك أن أوحيَه إليك). فعلى هذا الوجهِ لا يحسنُ الوقفُ على ﴿الٓمٓ﴾[٣] لحاجتِه واضطرارِه لمرفوعِه.

أمّا الوجوهُ الأربعةُ الباقيةُ فهي أن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً، والأخبارُ بعده مختلفة، فمرةً يكونُ الخبر ﴿هُدٗى﴾، وأخرى يكونُ الخبرُ متعلقاً بالجارِ والمجرور ﴿فِيهِۛ﴾، وثالثةً يكونُ الخبرُ جملةً ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ على تقديرِ: (ذلك الكتابُ حقٌ هدى)، ورابعةً يكونُ الخبرُ ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾.

وعلى هذه الأوجهِ الأربعةِ الأخيرةِ يحسنُ الوقفُ على ﴿الٓمٓ﴾ لأنّها مستغنيةٌ عما بعدها غيرُ متعلقةٍ به[٤].

---

(١) في واقع الأمر هما وجهان لا ثالث لهما، أحدهما كما ذكره ابن الأنباري أن يكون (ذلك) خبراً لـ (ألم)، أما الوجه الآخر فهو أن يكون (ذلك) مبتدأ والأخبار مختلفة، أي في كل مرة يكون له خبر مختلف، ولعل ذلك ما دعا ابن الأنباري إلى أن يعدها أوجهاً مختلفة، أي بحسب تعدد الأخبار، لا بسبب تغير إعراب (ذلك)، وعذره فيما أرى أن يكون في تعدد الأخبار تعدد في الجمل إذ محمد قائم غير محمد جالس، فهما جملتان، وسبب حصري الإعراب هنا في وجهين هو أن الأخبار وإن تعددت إلاّ أن المبتدأ واحد في الأوجه الأربعة الأخيرة عند ابن الأنباري وهو (ذلك).

(٢) يرى ابن الأنباري أن الحروف الموجودة في أوائل السور ليست بهجاء لاسم معروف وإنما هي حروف اجتمعت يراد بكل واحد منها معنى. إيضاح الوقف (٤٧٩/١)

(٣) قال بذلك كل من عدّ هذه الحروف تحمل معان ترتبط بما بعدها، كأن تكون نداء أو قسماً أو تنبيهاً أو نحو ذلك مما يتعلق بما بعده. القطع (١٠٩، ١١١)، المكتفى (١٥٨)

(٤) إيضاح الوقف (٤٨٤/١-٤٨٦).

قال تعالى:

﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ [البقرة:٢]

يَذكرُ ابنُ الأنباري لكلمةِ ﴿هُدًى﴾ في هذه الآيةِ سبعةَ أوجهٍ إعرابيةٍ[١]، ويترتبُ على ذلك معرفةُ حكمِ الوقفِ على كلمتي ﴿لَا رَيْبَ﴾ و ﴿فِيهِ﴾.

الوجهُ الأولُ: أن تكونَ ﴿هُدًى﴾ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ (هو هدى). فعلى هذا لا يكونُ الوقفُ حسناً على ﴿فِيهِ﴾ ولا يوقفُ على ﴿رَيْبَ﴾ لأن ﴿فِيهِ﴾ خبرُه.

الوجهُ الثاني: أن تكونَ ﴿هُدًى﴾ خبراً لـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ فعليه لا يحسنُ الوقفُ بينهما.

الوجهُ الثالثُ: أن تُرفع ﴿هُدًى﴾ على الإتباعِ لموضعِ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، والتقديرُ (ذلك الكتابُ حقٌ هدى) أي تكونُ ﴿هُدًى﴾ حالاً مؤكدةً لمضمونِ جملةِ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فبذلك يحسنُ الوقفُ على ﴿فِيهِ﴾ لأن ﴿هُدًى﴾ ليس بخبرٍ لما قبله.

الوجهُ الرابعُ: أن تُرفع ﴿هُدًى﴾ بـ ﴿فِيهِ﴾، فيتمُ الوقفُ على ﴿لَا رَيْبَ﴾[٢] ويكون بمعنى (لاشكَ).

أمّا الوجوهُ الثلاثةُ الباقيةُ فهي أن تُنصب ﴿هُدًى﴾ على القطعِ أي حالٌ مؤسسةٌ، إمّا من ﴿ذَٰلِكَ﴾ أو من ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ أو من الهاء في قولِه ﴿فِيهِ﴾ وعليها لا يحسنُ الوقوفُ على ﴿لَا رَيْبَ﴾ ويحسنُ على ﴿فِيهِ﴾ ولا يتمُ لأنّ المقطوعَ متعلقٌ بالمقطوعِ منه[٣].

---

(١) هي في حقيقة الأمر أربعة أوجه إعرابية فقط، فلو نظرنا لما قاله ابن الأنباري نجد أن الوجه الأول والثاني يمكن أن يكونا وجهاً واحداً وهو أن (هدى) خبر لمبتدأٍ إما محذوف تقديره (هو) أو ظاهر وهو (ذلك).
وكذلك الأوجه (الخامس والسادس والسابع) يمكن أن نعدها وجهاً واحداً، وذلك أن (هدى) في جميع هذه الأوجه هي حال، وإن اختلف صاحب الحال في كل وجه.

(٢) قال الأشموني : "والوقف على (لا ريب) تام إن رفع (هدى) بـ (فيه) أو بالابتداء وفيه خبره، وكافٍ إن جُعل خبر (لا) محذوفاً لأن العرب يحذفون خبر (لا) كثيراً .. ومذهب سيبويه أنها واسمها في محل رفع بالابتداء ولا عمل لها في الخبر إن كان اسمها مفرداً، فإن كان مضافاً أو شبيها به، فتعمل في الخبر عنده كغيره" منار الهدى (٢٩).

(٣) إيضاح الوقف (١/٤٨٧-٤٩٠). وذكر أبو حيان في هذه الآية وجوهاً إعرابية كثيرة، قال فيها: "والذي نختاره منها أن قوله (ذلك الكتاب) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يُسلك به" البحر المحيط (١/١٥٩).

قال تعالى:

﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾

[البقرة:٢-٥]

بيّنَ ابنُ الأنباري أنَّ في لفظِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ من قولِه تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ أربعةَ أوجهٍ:

الخفضَ على النعتِ لـ (المتقين)، والنصبَ على المدحِ لـ (المتقين) أيضاً، والرفعَ بمبتدأٍ محذوفٍ على معنى المدحِ لما سبقَ والتقديرُ: (هم الذين يؤمنون بالغيب) فعلى هذه الأوجهِ الثلاثةِ يحسنُ الوقفُ على (المتقين) ولا يتمُّ لتعلقِ النعتِ بالمنعوتِ والمدحِ بالممدوحِ.

الوجهُ الرابعُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأً وخبرُه قولَه تعالى ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ﴾ وعليه يكونُ الوقفُ تاماً على (المتقين)؛لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ غيرُ متعلقٍ به[١].

وقد أنكرَ الأشمونيُّ صاحبُ(منارِ الهدى)هذا الوجهَ الأخيرَ؛لوجودِ فاصلٍ بين المبتدأِ وخبرِه وهو قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ..﴾ ، حيثُ يرى أنَّ هذا الفاصلَ هو أحقُّ بالخبرِ من سابقِه لقربِه منه. وأنكرَ أيضاً أن يكونَ قولُه (وأولئك هم المفلحون) هو الخبرُ، وذلك لاتصالِها بالواو مما يمنعُها من أن تكونَ خبراً. ثم قال: "والأولى تقديره محذوفاً، أي هم المذكورون"[٢].

أقولُ: وتعددُ الخبرِ متصلاً بواو العطفِ موجودٌ في كلامِ العربِ وذكرَه علماءُ اللغةِ وعليه فلا اعتبارَ لإنكارِ الأشموني. وقد ذُكرَ في شروحِ الألفيةِ أن تعددَ الخبرِ على ضربين"[٣].

---

(١) إيضاح الوقف (١/٤٩١، ٤٩٠)،

(٢) منار الهدى (٣٠)

(٣) شرح الأشموني على الألفية (١/٢١٣ ، ٢١٤)، شرح التصريح (١/٢٣١) ، أوضح المسالك (١/٢٢٨-٢٣٠)

الأولُ: تعـــددٌ في اللفظِ والمعنى نحو ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾[1]

وهذا الضربُ يجوزُ فيه العطفُ وتركُه.

الـــثاني: تعددٌ في اللفظِ دونَ المعنى، وضابطُه أن لا يصدقَ الإخبارُ ببعضِهِ عن المبتدأِ نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ)، أي مرٌّ، وهذا الضربُ لا يجوزُ فيه العطفُ على خلافٍ.

---

(١) البروج (١٤-١٦).

قال تعالى:

﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ ....﴾ [آل عمران: ٣٠]

قال ابن الأنباري: "والوقفُ على ﴿مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ حسنٌ إذا رفعتَ ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ بموضعِ ﴿تَوَدُّ﴾(١)؛ لعودتِه بذكرِ ﴿مَا﴾، وذكرُها (الهاء) التي في ﴿بَيْنَهَا﴾(٢). وإن جعلتَ ﴿مَّا﴾ منصوبةً بمعنى (وتجدُ ما عملتْ من سوءٍ) لم يتمّ الوقفُ على قوله ﴿مُّحْضَرًا﴾ لأنّ الثاني منسوقٌ عليه. والوقفُ على قولِه ﴿أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ﴾ تامٌ"(٣).

والأجودُ عند الداني أنْ تعطفَ ﴿مَا﴾ على ما قبلَها ولا يكونُ الوقفُ على ﴿مُّحْضَرًا﴾(٤) وهو كذلك عند أبي حيان حيثُ يرى أنّ ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ منسوقةٌ على ﴿مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ﴾، وإن حُذِفَ منها قوله ﴿مُّحْضَرًا﴾؛ وذلك لدلالةِ الأوّلِ عليه، أي في قولِه (يوم تجدُ ما عملتْ من خيرٍ محضراً)، ويكون ﴿مُّحْضَرًا﴾ حالاً إذا كانَ الفعلُ ﴿تَجِدُ﴾ متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ، أي من وجدانِ الضالةِ، أمّا إذا كانَ بمعنى (علم) فهو أي ﴿مُّحْضَرًا﴾ مفعولٌ ثانٍ(٥). وجملةُ ﴿تَوَدُّ﴾ على هذا الوجهِ حالٌ من المضمرِ المرفوعِ في ﴿عَمِلَتْ﴾ الثاني(٦).

والذي يبدو لي أنّ قولَه ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ جملةٌ مستقلةٌ بذاتها تفيدُ معنى جديداً غيرَ الأولِ الذي يُبيّنُ تقييدَ الأعمالِ وإحضارَها يومَ القيامةِ؛ فلا حاجةَ للإعادةِ، وهذا المعنى الجديدُ هو تمني النفس المباعدةَ بينها وبين سيئاتِها، وعليه يحسنُ الوقفُ بين الجملتين.

---

(١) أي أن (ما) مبتدأ وخبره (تود) وهما يترافعان عند ابن الأنباري.

(٢) أي أن العائد على المبتدأ من جملة الخبر (تود) هو الضمير (ها) في قوله (بينها)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٥٧٤)

(٤) المكتفى (١٩٩)

(٥) البحر المحيط (٢/٤٤٥) ، وفتح القدير (٢٥٣)

(٦) مشكل إعراب القرآن (١٥٥).

قال تعالى:

﴿ ۞ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ [آل عمران:١١٣]

قال ابنُ الأنباري : "﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ﴾ وقفٌ تامٌ[١]، ثم تبتدئُ ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ﴾ فترفعُ ﴿أُمَّةٌ﴾ بـ ﴿مِّنْ﴾. فإن رفعتَ ﴿أُمَّةٌ﴾ بمعنى ﴿سَوَآءً ۗ﴾، كأنكَ قلتَ: (ليستْ تستوي من أهلِ الكتابِ أمةٌ قائمةٌ وأخرى غيرُ قائمةٍ) لم يتمَّ الكلامُ على ﴿سَوَآءً ۗ﴾، وكان تمامُ الكلامِ على ﴿يَسْجُدُونَ﴾"[٢]

وهذا المعنى والتقديرُ الأخيرُ الذي ذكرَه ابنُ الأنباري وهو رفعُ ﴿أُمَّةٌ﴾ بمعنى (سواء) سبقَه إليه الفراءُ[٣]، وردَّ عليه النحاسُ بقولِه: "وهذا تعسفٌ شديدٌ، لأنّه حذفَ من الكلامِ، ورفعَ بما ليس جارياً على الفعلِ، وأشدُّ من هذين أنّ خبرَ ليس لم يعدْ منه شيءٌ على اسمِها"[٤].

وذكر أبو عبيدة[٥] أنّ ﴿أُمَّةٌ﴾ اسمُ(ليس) و ﴿سَوَآءً ۗ﴾ خبرُها، وأتى الضميرُ في(ليس)على لغةِ من قالَ: (أكلوني البراغيثُ)[٦]. قال مكي: "وهذا بعيدٌ؛لأن المذكورين قد تقدموا قبل (ليس) ولم يتقدمْ في (أكلوني) شيءٌ، فليس هذا مثلَه"[٧].

وتبعَه الأشموني في ردِّه على أبي عبيدة، وذكر أنّ الضميرَ في ﴿لَيْسُوا۟﴾ على رأيِ أبي عبيدةَ يعودُ على أهلِ الكتابِ، و ﴿سَوَآءً ۗ﴾ خبرُ ليس يُخبرُ به عن الاثنين وعن الجمعِ[٨].

---

(١) على أن الضمير في (ليسوا) لأحد الفريقين، وهو من تقدم ذكره في قوله تعالى (منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون) آل عمران: ١١٠. منار الهدى (٨٦)

(٢) إيضاح الوقف (٥٨٢/٢)

(٣) معاني القرآن (٢٣٠/١)

(٤) القطع (٢٣٢)

(٥) أبو عبيدة معمر بن المثنى،نحوي بصري، علامة قدم بغداد أيام الرشيد توفي سنة ٢٠٩هـ. إنباه الرواة (٢٧٦/٣)

(٦) مجاز القرآن (١٠١/١)

(٧) مشكل إعراب القرآن (١٧٠)

(٨) منار الهدى (٨٦).

قال تعالى:

﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ..... ﴾ [المائدة: ٦٠]

ذكر ابنُ الأنباري أنه يحسُن الوقفُ على قوله تعالى: ﴿عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾، وذلك عند من جعل قولَه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، وتقديرُ الكلامِ: (هو من لعنَهُ اللهُ). أمّا من خفضَ ﴿من﴾ على الإتباعِ لقولِه ﴿بِشَرٍّ﴾، أي من جعل ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ بدلاً من قوله ﴿بِشَرٍّ﴾ فلا يحسُن له الوقفُ على ﴿عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾[1].

وقد مثّل الفراءُ[2] للوقفِ على قوله تعالى ﴿عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾ والاستئنافِ بما بعده بقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۚ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ ﴾[3]

وقال الأشموني عن الوقفِ في هذا الموضعِ: "كافٍ، لتناهي الاستفهامِ، وعلى أنّ ما بعده مرفوعٌ خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه (هو من لعنَهُ اللهُ)[4]، وهو قولُ ابنِ الأنباري، وقدّرهُ القرطبيُّ بقوله: (هو لعنُ من لعنَهُ اللهُ). أما في حالِ الخفضِ فتقديرُه عند القرطبي: (هل أنبئكم بمن لعنه الله)، والمرادُ اليهودُ[5].

وإذا كانَ الأشموني رأى بكفايةِ الوقفِ على ﴿عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾ في حال رفعِ ما بعده إلا أنّه لم يستحسنْ الوقفَ عليه في حالِ نصبِ ما بعده أي عند جعلِ: (من لعنه الله) في موضعِ نصبٍ لـ (أنبئكم) بمعنى (قلْ هل أنبئكم من لعنه الله) أو جعلَها في موضعِ نصبٍ، بدلاً من موضعِ (بِشَرٍّ)[6].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٦٢٣)

(٢) معاني القرآن (١/٣١٤) ، (٢/٢٣٠)

(٣) الحج: ٧٢

(٤) منار الهدى (١٢٢)

(٥) تفسير القرطبي (٦/٢٣٤)

(٦) منار الهدى (١٢٢)

قال تعالى:

﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١ ﴾ [المائدة: ٧١]

قالَ ابنُ الأنباري: "﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾ حسنٌ ثم تقولُ: ﴿كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ على معنى: (عَمِيَ كثيرٌ منهم)[١]، وإن شئتَ على معنى: (ذلك عَمَى كثيرٍ منهم)"[٢]

والتقديرُ عند الأشموني (ذلك كثير منهم)[٣]، ولا أدري ما المشارُ إليه عند الأشموني، هل هم الناسُ العُمي، أم هو العَمَى نفسُه. وأفضلُ من هذا تقديرُ الزجاجِ[٤] (ذوو العمى والصمم كثيرٌ منهم)[٥].

أما الوجهُ الآخرُ عند ابنِ الأنباري فهو رفعُ ﴿كَثِيرٞ﴾ بـ﴿عَمُواْ﴾، حيث يقولُ: "فإن رفعتَ ﴿كَثِيرٞ﴾ بـ ﴿عَمُواْ﴾ وجعلتَ الواوَ علامةَ لفعلِ الجميعِ كما قالت العربُ: (أكلوني البراغيثُ)[٦] لم يحسنِ الوقفُ على ﴿ وَصَمُّواْ ﴾ لأنّه فعلٌ لـ ﴿كَثِيرٞ﴾ "[٧]

وكذلك إنْ جعلتَ ﴿كَثِيرٞ﴾ بدلاً من الواوِ في ﴿عَمُواْ﴾ لا يحسنُ الوقفُ على ﴿ وَصَمُّواْ ﴾؛ لأنّه لا يُفصلُ بين البدلِ والمبدلِ منه[٨].

---

(١) أي على تكرار الفعل مرة أخرى فيصبح (كثير) فاعل لـ (عمى) المكررة. معاني القرآن للفراء (٣١٦/١)

(٢) إيضاح الوقف (٦٢٤/٢)

(٣) منار الهدى (١٢٣)

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، نحوي أخذ عن المبرد، توفي سنة (٣١١)هـ. إنباه الرواة (١٥٩/١)

(٥) معاني القرآن وإعرابه (١٩٦/٢)

(٦) قال الدكتور هنادي: "منع ذلك جمهور النحاة، فلا يقال عندهم: قاما الزيدان وقاموا الزيدون، ولهذا فإنهم تأولوا الآية" ثم ذكر ثلاثة تأويلات، أولها: أن يكون (كثير) بدلاً من الواو في (عموا وصموا)، والثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: (العمى والصمم كثير)، والثالث: أن يكون مبتدأ مؤخراً، وجملة (ثم عموا وصموا) خبراً مقدماً ،والتقدير: (كثير منهم عموا وصموا). ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم (٤٨-٥٠)

(٧) إيضاح الوقف (٦٢٤/٢)

(٨) القطع (٢٩٢)

قال تعالى:

﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنعام:١٢]

ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ الوقفَ في قولهِ تعالى: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾ فيه وجهان:

الأولُ: أنْ يتمَّ الكلامُ على قولهِ ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ﴾، ثم يستأنفَ بقوله: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾[١]. وهذا قولُ الفراءِ[٢].

وذكرَ القرطبيُّ أن الاستئنافَ بـ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾ على جهةِ التبيينِ، فيكونُ المعنى: (ليمهلنّكم وليؤخرنّ جمعَكم)، وقيل المعنى ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾ أي في القبورِ إلى اليومِ الذي أنكرتموه.[٣]

وبيّنَ الأشموني أنّ الوقفَ على ﴿ٱلرَّحۡمَةَۚ﴾ حسنٌ إذا جعلتَ اللامَ في ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾ جوابَ قسمٍ محذوفٍ، والتقديرُ (والله ليجمعنكم)[٤].

أما الوجهُ الآخرُ عند ابنِ الأنباري فهو جعلُ قوله ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾ في موضعِ نصبٍ بـ ﴿كَتَبَ﴾[٥]، كما في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ..﴾[٦] وعلى هذا الوجهِ لا يحسنُ الوقفُ على ﴿ٱلرَّحۡمَةَۚ﴾ لتعلقِ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾ بما قبلَها.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٦٣٠)

(٢) معاني القرآن (١/٣٢٨)

(٣) تفسير القرطبي (٦/٣٩٥)

(٤) منار الهدى (١٢٨)

(٥) إيضاح الوقف (٢/٦٣٠)

(٦) الأنعام (٥٤)

وبـــيّنَ القرطبيُّ أنّ ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ على هذا المعنى تكونُ في موضعِ نصبٍ على البدلِ من ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ [١] وسبقَهُ إلى ذلك مكي [٢] وغيرُه.

وردَّ ابـــنُ هشـــامٍ [٣] على مكي بأنّه قد وَهِمَ في جملةِ الجوابِ فأعربَها إعراباً يقتضي أن لها موضـــعاً، وزعمَ أن اللام بمعنى (أنْ) المصدرية [٤]، والصوابُ أنها لامُ الجوابِ، وأنها منقطعةٌ مما قبـــلَها إن قدّرَ قسم، أو متصلةٌ به اتصالَ الجوابِ بالقسمِ إن جعلَ ﴿كَتَبَ﴾ بمعنى القسمِ [٥].

---

(١) تفسير القرطبي (٦/٣٩٥)

(٢) مشكل إعراب القرآن (٢٤٦)

(٣) عـــبدالله بـــن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الخزرجي، من أئمة العربية، ولد وتوفي بمصر، له مصنفات عديدة في النحو، توفي سنة (٧٦١) هـــ، بغية الوعاة (٢/٦٨)

(٤) وقال بها أيضاً الشوكاني ، فتح القدير (٤٨٥)، وانظر الجنى الداني (١٢٢)

(٥) مغني اللبيب (٥٣٢).

قال تعالى:

﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾

[الأعراف:٢٩ ، ٣٠]

ذكر ابنُ الأنباري وجهين في نصب ﴿فَرِيقًا﴾، وعليه يظهرُ حكمُ الوقفِ على ﴿تَعُودُونَ﴾، فقالَ: "إن شئتَ نصبتَ الفريقَ الأولَ والثانيَ بـ ﴿تَعُودُونَ﴾، كأنه قالَ: (تعودون على حالِ الهدايةِ والضلالةِ)،والدليلُ على هذا قراءةُ أُبي[١] (كما بدأكم تعودون فريقين فريقاً هدى ..) فمن هذا الوجهِ لا يتمُ الوقفُ على ﴿تَعُودُونَ﴾ لأنّه ناصبٌ للفريقين"[٢].

قال الأشموني: "وليس بوقفٍ إن نُصبتا حالين من فاعلِ تعودون، أي: تعودون فريقاً مهدياً وفريقاً حاقاً عليه الضلالة، والوقفُ حينئذٍ على ﴿الضَّلَالَةُ﴾"[٣].

أما الوجهُ الآخرُ عند ابنِ الأنباري فهو قولُه: "أنْ تنصبَ الفريقَ الأولَ والثانيَ بـ ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾، فمن هذا الوجهِ يحسنُ الوقفُ على ﴿بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ ويتمُ أيضاً"[٤].

أقولُ: في عبارة ابنِ الأنباري إيجازٌ مخل من جهتين: الأولى أنّ ﴿حَقَّ﴾ فعلٌ لازمٌ لا ينصبُ مفعولاً متأخراً، فكيف ينصبُ مفعولاً متقدماً؟.

والثانيةُ: أنّ في الكلام مفعولين، لكلٍ منهما فعلٌ مغايرٌ للآخرِ (فريقاً هدى ، وفريقاً أضل)، فَجَمْعُ المفعولين معاً لفعلٍ واحدٍ لا يعملُ النصبَ فيه سهوٌ شديدٌ.

وقد ذكرَ مكي أن ﴿فَرِيقًا﴾ الأولَ نُصبَ بـ ﴿هَدَىٰ﴾، والثاني نُصبَ بإضمارِ فعلٍ في معنى ما بعده، تقديرُه: (وأضلَّ فريقاً). وعليه يكونُ الوقفُ على ﴿تَعُودُونَ﴾[٥].

---

(١) أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، صحابي مقرئ، قرأ على النبي ﷺ ، وقرأ عليه جمع من الصحابة والتابعين، توفي سنة ٢٢هـ . التذكرة للذهبي (١٦/١)

(٢) إيضاح الوقف (٦٥٣/٢ ، ٦٥٤)

(٣) منار الهدى (١٤٤)

(٤) إيضاح الوقف (٦٥٤/٢)

(٥) مشكل إعراب القرآن (٢٨٧)

قال تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [الأنفال:٦٤]

ذكرَ ابنُ الأنباري أنّه يحسنُ الوقفُ على قوله تعالى ﴿حَسۡبُكَ ٱللَّهُ﴾ إذا نُصبَ قولُه تعالى ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ بفعلٍ مضمرٍ، وتقديرُ ذلك (يكفيك اللهُ ويكفي من اتبعَك من المؤمنين).

واستشهدَ بقولِ الشاعرِ:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشقتِ العصَا ... فحسبُكَ والضحاكَ سيفٌ مهندُ [١]

أراد (يكفيكَ ويكفي الضحاكَ).

ثم قال: "وإن جعلتَ (مَنْ) في موضعِ رفعٍ على النسقِ على ﴿ٱللَّهُ﴾[٢] لم يحسنْ الوقفُ على ﴿ٱللَّهُ﴾ تعالى. وقالَ السجستاني: "معناه (ومن اتبعكَ من المؤمنين حسبُهم اللهُ)"[٣].

ولكنَّ ابنَ الأنباري ردَّ قولَ السجستاني وخطأَهُ حيث قالَ: "وهذا غلطٌ؛ لأنّ المفسرين والنحويين على خلافِه، وإنّما رغبَ النحويون عنه لأنّه ينقطعُ من الأولِ إذا فُعلَ به ذلك، وهو متصلٌ على مذهبِهم، فليستْ بهم حاجةٌ إلى قطعِهِ منه"[٤].

وقالَ الزمخشريُّ: "﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ الواو بمعنى: مع، وما بعده منصوبٌ تقولُ: حسبُك وزيداً درهمٌ، ولا تجرّ، لأنّ عطفَ الظاهرِ المجرور على المكنى ممتنعٌ.. والمعنى: كفاك اللهُ وكفى أتباعَك من المؤمنين اللهُ ناصراً"[٥]

---

(١) البيت منسوب لجرير كما في: خزانة الأدب (٥٨١/٧)، ولم أجده في ديوانه.

(٢) أي بتقدير: كفاك الله وكفاك المؤمنون. الكشاف (٥٩٦/٢)

(٣) إيضاح الوقف (٦٨٧/٢ ، ٦٨٨)

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكشاف (٥٩٦/٢)

وكـــلامُ صـــاحبِ الكشـــافِ كأنّه من السجستاني، ولذلك يُحكمُ عليه بما حُكمَ به ابنُ الأنباري على السجستاني.

وذَكر الفراءُ أنّ الكـــافَ في ﴿حَسۡبُكَ﴾ في موضعِ خفضٍ، وإنما جازَ العطفُ عليها لأنّها في تـــأويلِ النصـــبِ، حيث وقعَ عليها معنى الفعلِ، فأصبحتْ مفعولاً به في التأويلِ لا في اللفـــظِ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهۡلَكَ﴾[1] حيثُ نصبَ الأهلَ بالعطفِ على تأويلِ الكافِ، فتأويلها مفعولٌ به[2].

---

(١) العنكبوت: ٣٣

(٢) معاني القرآن (١/٤١٧)

قال تعالى:

﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٧ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨ ﴾ [النحل:٣-٨]

قال ابنُ الأنباري: "والوقفُ على قوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ غيرُ تامٍ؛ لأنّ الخيلَ والبغالَ والحميرَ تنتصبُ على النسقِ على ﴿خَلَقَ﴾، ويجوزُ أن تنصبَها بإضمارِ (وسخرَ لكم الخيلَ والبغالَ)، فيحسنُ الوقفُ على قولِه: ﴿ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾"[1].

وذكر أبو حيان أنه بنصبِ ﴿ وَٱلْخَيْلَ ﴾ يكونُ عطفاً على ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ﴾[2].

ومثّلَ الفراءُ لنصبِ ﴿ وَٱلْخَيْلَ ﴾ بإضمارِ فعلٍ بقولِه تعالى ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾[3]، فمن نصبَ ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ نصبَها بإضمارِ (وجعلَ)، ثم قال: "ولو رفعتَ ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ﴾ كان صواباً ..."[4]

وعليه فإن نصبَ ﴿ وَٱلْخَيْلَ ﴾ وما بعدها بالعطفِ على ما قبلَها أولى من تقديرِ فعلٍ يُغنى عنه الفعلُ السابقُ، وهو الأولى، حيث صدّرَ به ابنُ الأنباري قولَه، في حين أنّه وصفَ الوجهَ الآخرَ بالجوازِ، ويكونُ الوقفُ على ﴿ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ غيرَ تامٍ كما ذكر ابنُ الأنباري، إلاّ أنّه حسنٌ لأنّه رأسُ آيةٍ، والسنةُ الوقفُ على رؤوسِ الآي.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٤٦)

(٢) البحر المحيط (٥/٤٦٢)

(٣) البقرة: ٧

(٤) معاني القرآن (٢/٩٧)

قال تعالى:

﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ .... ﴾ [الإسراء:٢-٣]

جعل ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله تعالى ﴿وَكِيلاً﴾ حسناً عندَ من نصبَ ﴿ذُرِّيَّةَ﴾ على النداءِ، أي على معنى: (يا ذريةَ من حَملنا مع نوحٍ).

أمّا من نصبَها بالفعلِ على تقديرِ: (ألاّ تتخذوا من دوني ذريةَ من حملنا مع نوحٍ وكيلاً)، أي تكونُ (ذريةُ) أحدَ مفعولي (تتخذوا) فعلى هذا الوجهِ لا يحسُنُ الوقفُ عنده على ﴿وَكِيلاً﴾ ، بل يكونُ الوقفُ على قوله ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ﴾[1].

وقد زادَ النحاسُ وجهين آخرين لنصبِ ﴿ذُرِّيَّةَ﴾: أحدُهما نصبُه بفعلٍ محذوفٍ على تقديرِ (أعني)[2].

وعلى هذا التوجيه يحسُنُ الوقفُ على ﴿وَكِيلاً﴾؛ لانقطاعِ التعلقِ بينه وبين ما بعدَه.

أما الوجهُ الآخرُ عندَ النحاسِ فهو نصبُ ﴿ذُرِّيَّةَ﴾ على البدلِ من ﴿وَكِيلاً﴾. وذكرَ النحاسُ أنّ الوقفَ على ﴿وَكِيلاً﴾ من هذا الوجهِ ليس كافياً[3].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٥٢)

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/٤١٤)

(٣) المصدر السابق.

قال تعالى:

﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ [الإسراء:١٠٥-١٠٦]

ذكر ابنُ الأنباري أن في نصبِ ﴿وَقُرْءَانًا﴾ وجهين: أحدُهما نصبُه بـ ﴿فَرَقْنَٰهُ﴾ وعليه يتمُ الوقفُ على ﴿نَذِيرًا﴾[١].

أي نصبُه بفعلٍ مضمرٍ يفسره الفعلُ الظاهرُ بعده ﴿فَرَقْنَٰهُ﴾ وهو من بابِ الاشتغالِ، وتقديرُ الكلامِ: (وفرقنا قرآناً فرقناه)[٢].

وقال ابنُ عطية[٣] عن هذا الوجه: وهو مذهبُ سيبويه[٤].

أمّا الوجهُ الآخرُ عندَ ابنِ الأنباري فهو نصبُه بـ ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، حيث يقول: "على معنى (وما أرسلناكَ إلا مبشراً وقرآناً) أي رحمةً"، وعليه لا يتمُ الوقفُ على ﴿نَذِيرًا﴾[٥]

وهذا الوجهُ الأخيرُ قال به الفراءُ[٦].

وقال ابنُ عطية: "ويصحُّ أن يكونَ معطوفاً على الكافِ في أرسلناكَ، من حيثُ كانَ إرسالُ هذا وإنزالُ، هذا لمعنى واحدٍ"[٧]

قال أبو حيان عن قولِ الفراءِ: "وهذا إعرابٌ متكلفٌ، وأكثرُ تكلفاً منه قولُ ابنِ عطية"، وقد رجحَ أبو حيان النصبَ على الاشتغالِ[٨].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٥٥)

(٢) مشكل إعراب القرآن (٤٣٥)، والبحر المحيط (٦/٨٤)

(٣) المحرر الوجيز (٣/٤٩٠)

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، إمام النحو،وصاحب الكتاب في النحو، أخذ عن الخليل، توفي سنة (١٧٩) هـ. إنباه الرواة (٢/٣٤٦).

(٥) إيضاح الوقف (٢/٧٥٥)

(٦) معاني القرآن (٢/١٣٢)

(٧) المحرر الوجيز (٣/٤٩٠)

(٨) البحر المحيط (٦/٨٤ ، ٨٥)

ولمكـــي توجيهٌ في نصبِ ﴿قُرْءَانًا﴾ يقاربُ ما ذكره ابنُ الأنباري من جهة العاملِ حيث يقول: "ويجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ﴿مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ على معنى (صاحبَ القرآن) ثم حذفَ المضافَ، فيكونُ ﴿فَرَقْنَـٰهُ﴾ نعتاً للقرآنِ"[1].

(١) مشكل إعراب القرآن (٤٣٦)

قال تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ... ﴾ [الكهف: ٣٠-٣١]

بيّن ابن الأنباري أن الوقف في هذه الآية يتوقفُ على تعيين خبر قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾، فهو يرى فيها احتمالين:

الأولُ: أن يكونَ الخبرُ قولَه: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾، وعليه فالوقفُ يتمُ بتمامِ الخبرِ، أي على قولهِ ﴿ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾.

والاحتمالُ الآخرُ أن يكونَ الخبرُ قولَه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ﴾، وعليه لا يتمُ الكلامُ إلى قوله ﴿ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ ﴾[١]. وتكونُ جملةُ ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ... ﴾ في هذه الحالةِ اعتراضيةً بين اسمِ (إن) وخبرِها كما ذكرَ ذلك الأشموني[٢]. وذكرَ مكي وجهاً ثالثاً لخبر: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ... ﴾، حيث يقولُ: "وقيلَ الخبرُ محذوفٌ تقديرُه: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يجازيهم اللهُ بأعمالهم)، ودلَّ على ذلك قولُه: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾"[٣]، وأوردَ أبو حيان الاحتمالين الذين ذكرَهما ابنُ الأنباري وأشارَ إلى أنّ العائدَ من الخبرِ ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ محذوفٌ تقديرُه (من أحسن عملاً منهم) أو قوله ﴿ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ على مذهبِ الأخفشِ في ربطِه الجملةَ بالاسمِ، إذا كان هو المبتدأَ في المعنى، لأنّ ﴿ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ هم ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ فالتقديرُ: (إنا لا نضيعُ أجرهم)، ثم ذكر أبو حيان احتمالاً رابعاً للخبرِ وهو أن تكونَ الجملتان خبرين لـ (إنّ) على مذهبِ من يجيزُ للمبتدأِ خبرين فصاعداً[٤].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٥٧)

(٢) منار الهدى (٢٣١ ، ٢٣٢)

(٣) مشكل إعراب القرآن (٤٤١)

(٤) البحر المحيط (٦/١١٦)

قال تعالى:

﴿ ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ .... ﴾ [الأنبياء: ١-٣]

يختلفُ حكمُ الوقفِ على قولهِ تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ﴾ باختلافِ إعراب قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[١] وما يتعلقُ به، فابنُ الأنباري يرى أنّ الوقفَ حسنٌ على ﴿ ٱلنَّجۡوَى ﴾ عندَ الابتداءِ بقوله ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾، على معنى (أسرّها الذين ظلموا)[٢].

أمّا إذا كانَ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ نعتًا ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ على تقدير: (اقترب للناس الذين ظلموا..)، فلا يحسنُ الوقفُ على ﴿ ٱلنَّجۡوَى ﴾[٣]، وكذلك إذا كانَ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في موضعِ رفعِ فاعلٍ بـ﴿ وَأَسَرُّواْ ﴾، والواوُ علامةً للجمعِ فلا يحسنُ الوقفُ على ﴿ ٱلنَّجۡوَى ﴾[٤].

---

(١) ذكر ابن هشام والأشموني وغيرهما عدداً من الأوجه الإعرابية لقوله تعالى (الذين ظلموا)، منها ستة في رفع (الذين)، والبقية في نصبها وجرها. وهي كما يلي:

أ- أن يكون (الذين) بدلاً من الواو في أسروا.

ب- أن يكون (الذين) فاعلاً بـ (أسروا) والواو علامة الجمع.

ت- أن يكون (الذين) فاعلاً بـ (يقولون) محذوف.

ث- أن يكون (الذين) مبتدأ، وخبره بتقدير (يقولون هل هذا إلا بشر مثلكم).

ج- أن يكون (الذين) مبتدأ، وخبره جملة (وأسروا) المتقدمة عليه.

ح- أن يكون (الذين) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هم الذين ظلموا).

أما النصب فهو على البدل من مفعول (يأتيهم)، أو على إضمار (أذم) أو (أعني) والجر يكون على النعت أو البدل من (للناس) أو على البدل من الضمير (هم) في قوله (قلوبهم). المغني لابن هشام (٤٧٩ ، ٤٨٠)، ومنار الهدى (٢٤٧)، وحاشية الدسوقي (٣٥٩/٢)

(٢) أن يكون (الذين) فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٣) وعلى هذا تكون جملة (هل هذا..) استئنافية مفسرة (للنجوى)، و (هل) هنا للنفي. انظر المغني (٥٢١ ، ٥٢٢)

وقد بين الأشموني خلاصة الوقف على (النجوى) حسب الأوجه الإعرابية السابقة حيث ذكر أنه (كافٍ) إن جُعل (الذين) خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ وخبره قوله (هل هذا ..)، أو نُصب بأعني، أو رفع بفعل مقدر، تقديره (يقول الذين) ، ولا يكون وقفاً في بقية الأوجه. منار الهدى (٢٤٧)

(٤) إيضاح الوقف (٧٧٢/٢).

قال تعالى:

﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾ [الحج:١٣]

يرى ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ﴾ حسنٌ في حين أنّ السجستاني لا يرى بأنّه وقفٌ تامٌ؛ لأنّ ﴿يَدْعُواْ﴾ عنده بمعنى (يقولُ)، وقولُه ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ مبتدأٌ، والخبرُ قولُه ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾[١].

وقد خطأَهُ ابنُ الأنباري مبيناً أن ﴿يَدْعُواْ﴾ على معناها الأصلي، وأنّ (من) منصوبةٌ بها، واللامُ الداخلة عليها هي لامُ اليمينِ[٢]، كأنّه قال: (يدعو من لضرُّه، أي: من والله لضرُّه أقربُ من نفعِه)، فنُقلتْ اللامُ من ﴿ضَرُّهُۥٓ﴾ فأدخلتْ على (مَنْ)؛لأنّها حرفٌ لا يظهرُ فيه الإعرابُ[٣]. ثم بيّن ابنُ الأنباري أنّ الأخفشَ يرى بأنّ الخبرَ محذوفٌ وتقديرُ الكلامِ: (لمن ضرُّه أقربُ من نفعِه إلهٌ)، فحذفَ الخبرَ وهو (إلهٌ)، فردَّ عليه ابنُ الأنباري بقولِه: "وأخطأَ الأخفشُ في هذا؛ لأنّ المحلوفَ عليهِ لا يُحذف، إذا قلت: "والله لأخوكَ زيدٌ" لم يحسنْ أنْ تحذفَ (زيد) فتقولَ: "لأخوكَ""[٤].

ويرى الأخفشُ أن ﴿يَدْعُواْ﴾ بمعنى(يقولُ)وهو نفسُ قولِ السجستاني إلاّ أنّهما يختلفان في الخبرِ وفي موضوعِ الوقفِ، فالسجتاني كما ذكرنا يرى أنّ الخبرَ ظاهرٌ وهو قولُه: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ..﴾، ويرى الوقفَ عليه. أمّا الأخفشُ فيرى أنّ الخبرَ محذوفٌ تقديرُه (إله) والوقفُ عنده يكونُ على ﴿نَّفْعِهِۦ ۚ﴾[٥].

وعليه فإن من قال بأن ﴿يَدْعُواْ﴾ بمعنى (يقولُ) له وجه، وذلك لأنّ المشركين لما تبيّنَ لهم ظلالُ صنيعهمِ تحسروا على ما فعلوا، وردّوا بقناعةٍ على ذلك من خلالِ القول، حيث يقولون بتأكيدٍ وقسمٍ: (والله لمن ضرُّه أقربُ من نفعِه لبئسَ المولى ولبئسَ العشيرُ).

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٨٠)

(٢) وافقه الزجاج في ذلك، وبسط القول في المسألة. انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/٤١٥)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٧٨١) ، وانظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢١٧)

(٤) إيضاح الوقف (٢/٧٨١)

(٥) القطع (٤٨٧ ، ٤٨٨)

قال تعالى:

﴿ وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ....﴾ [الحج:٧٨]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ﴾، والابتداءَ بقوله: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ﴾ على معنى: (الزموا ملّةَ أبيكم إبراهيم)[١]. ودلّلَ على صحةِ ذلك بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ .. ﴾[٢] أي أنّ الأمرَ تقدمَ فقدّرَ هنا: (والزموا ملّةَ أبيكم)[٣].

أمّا الوجهُ الآخرُ عنده فهو نصبُ ﴿ مِّلَّةَ ﴾ على نزعِ الخافضِ، بمعنى: (وسّعَ عليكم كملةِ أبيكم)[٤]، فأسقطَ الكافَ ونصبَ ﴿ مِّلَّةَ ﴾.

وذكرَ أن الذي دعا إلى تقديرِ الفعلِ (وسّعَ) في هذا المذهبِ هو قولُه تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ﴾، كأنّ المعنى: (وسّعَهُ وسمّحَه) وعليه لا يوقفُ على ﴿حَرَجٍ ۚ﴾ لأنّ ﴿ مِّلَّةَ ﴾ متصلةٌ بما قبلَها[٥].

وقال الزمخشري: "نصبَ الملةَ بمضمونِ ما تقدّمَها، كأنه قيلَ: "وسّعَ دينَكم توسعةَ ملّةِ أبيكم"، ثم حذفَ المضافَ، وأقامَ المضافَ إليه مقامَه، أو على الاختصاصِ، "أعني بالدين ملّةَ أبيكم"، كقولك: الحمدللهِ الحميدَ"[٦] أي بنصب (الحميد) بمعنى : "وأعني الحميد".

---

(١) وعلى تقدير الزجاج: "اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم"، وذكر أنه يجوز أن تنصب (ملة) بقوله: (اعبدوا ربكم) أي: (وافعلوا الخير فعل أبيكم إبراهيم). معاني القرآن وإعرابه (٣/٤٤٠)

(٢) الحج: ٧٧

(٣) إيضاح الوقف (٢/٧٨٧)

(٤) سبق إليه الفراء وذكر الوجه الأول كذلك، حيث يقول: "وقد تنصب (ملة إبراهيم) على الأمر بها؛ لأن أول الكلام أمر، كأنه قال: (اركعوا والزموا ملة إبراهيم)". معاني القرآن (٢/٢٣١)

(٥) إيضاح الوقف (٢/٧٨٧)

(٦) الكشاف (٤/٢١٤)

قال تعالى:

﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ۝٥٦﴾ [المؤمنون:٥٥-٥٦]

ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ في قوله ﴿أَنَّمَا﴾ مذهبين:

المذهبُ الأولُ: أنْ تكونَ ﴿أَنَّمَا﴾ حرفاً واحداً، وهو مذهبُ الكسائيِّ، أي أنّ (ما) هنا كافةٌ لـ (أن). وعليه يحسنُ الوقفُ على ﴿وَبَنِينَ﴾[١]. قال أبو حيان: "فلا تحتاجُ إلى ضميرٍ ولاحذفٍ، ويجوزُ الوقفُ على ﴿وَبَنِينَ﴾ كما تقولُ: "حسبتُ أنّما يقومُ زيدٌ"، "وحسبتُ أنّكَ منطلقٌ"، وجازَ ذلك؛لأن ما بعد (حسبت) قد انتظمَ مسنداً ومسنداً إليه من حيثُ المعنى، وإن كانَ في ما يقدّرُهُ مفرداً لأنه ينسبكُ من (أنّ) وما بعدها مصدراً"[٢].

ولا أدري كيفَ يكونُ المعنى عندما يكونُ تقديرُ الكلامِ: (أيحسبون إمدادنا لهم بالمال والبنين"؟ وكيف يكونُ الوقفُ حسناً؟.

بل إني أرى أنْ الاحتياجَ إلى جملةِ: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ ضرورةٌ.

أما المذهبُ الثاني فهو أنْ تكونَ ﴿أَنَّمَا﴾ حرفين، وهو مذهبُ الزجاجِ، حيث يرى أنّ (ما) بمعنى (الذي)، وخبرَ (أنّ) محذوفٌ، والمعنى: (يحسبون أن الذي نمدُهم به من مالٍ وبنين نسارعُ لهم به في الخيرات)، فحذفَ (به) أي: (يحسبون أنا نجعلُ لهم ثواباً)[٣].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٩١)

(٢) البحر المحيط (٦/٣٧٨)

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/١٦)

قال ابنُ الأنباري : "ومن قالَ (أنما) حرفان والخبرُ ما عادَ من ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ وموضعُ ﴿نُسَارِعُ﴾ [١] لم يتمَّ له الوقفُ على ﴿وَبَنِينَ﴾ "[٢].

ثم ذكر قولاً للسجستاني وخطأَهُ حيثُ قالَ: "وقال السجستاني: لا يحسنُ الوقفُ على ﴿وَبَنِينَ﴾؛لأنّ ﴿يَحْسَبُونَ﴾ يحتاجُ إلى مفعولين، فتمامُ المفعولين في ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[٣]. وهذا خطأٌ؛لأنّ (أن) كافيةٌ من اسمِ ﴿يَحْسَبُونَ﴾ وخبرِها، ولا يجوزُ أن يُؤتى بعد (أنّ) بمفعولٍ ثانٍ"[٤].

---

(١) قال النسفي: خبر (أن) جملة (نسارع لهم في الخيرات) والعائد من الخبر مقدر بـ (نسارع لهم به). تفسير النسفي (١٢٢/٣).

(٢) إيضاح الوقف (٧٩١/٢ ، ٧٩٢)

(٣) أي في جملة: (نسارع لهم في الخيرات).

(٤) إيضاح الوقف (٧٩٢/٢)

قال تعالى:

﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ..... وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ ..... ﴾ [النور:٣٥-٣٧]

ذكر ابن الأنباري أنّ الوقفَ على قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ مرتبطٌ بتعلقِ قولِه: ﴿فِى بُيُوتٍ﴾. فالوقفُ على قوله ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ غيرُ تامٍ إذا كان قولُه: ﴿فِى بُيُوتٍ﴾ حالاً من (المصباحِ) و (الزجاجةِ) و (الكوكبِ)، والمعنى: (وهي في بيوت)[١].

أمّا إذا كانَ قولُه ﴿فِى بُيُوتٍ﴾ متعلقاً بـ ﴿يُسَبِّحُ﴾[٢]، أو خبراً مقدماً لـ ﴿رِجَالٌ﴾ فيحسنُ الوقفُ على قوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[٣]. وذُكر أنّ ﴿فِى بُيُوتٍ﴾ متعلقٌ بـ ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ﴾، وعليه فلا يوقفُ على: ﴿عَلِيمٌ﴾[٤].

وقال القرطبيُّ: "فإن قيل: فما الوجهُ إذا كان البيوتُ متعلقةً بـ ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ﴾ في توحيدِ المصباحِ والمشكاةِ وجمعِ البيوتِ؟ ولا يكون مشكاةً واحدةً إلاّ في بيتٍ واحدٍ، قيل هذا من الخطابِ المتلونِ الذي يُفتحُ بالتوحيدِ ويُختمُ بالجمعِ، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[٥] ، ونحوه. وقيلَ رجعَ إلى كلِّ واحدٍ من البيوتِ، وقيلَ هو كقولِه تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾[٦]، وإنما هو في واحدٍ منها"[٧].

---

(١) وهو قول أبي العباس ثعلب كما ذكر ذلك ابن الأنباري، إيضاح الوقف (٢/٧٩٧).

(٢) أي (يسبح له رجال في بيوت)، وزاد الزمخشري وجهاً آخر للتعلق، حيث ذكر أنه قد يتعلق بمحذوف كقوله تعالى: ﴿ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ ﴾ [النمل:١٢] ، أي (سبحوا في بيوت)، وقد تكون ﴿في بيوت﴾ مكررة كقولك: (زيد في الدار جالس فيها). الكشاف (٤/٣٠٨)، والقول في هذه الآية مبسوط في: البحر المحيط (٦/٤٢١)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٧٩٨،٧٩٧).

(٤) وهو قول ابن جرير الطبري والرماني. القطع (٥١٢)، تفسير الطبري (١٨/١٤٤)

(٥) الطلاق: ١

(٦) نوح: ١٦

(٧) تفسير القرطبي (١٢/٢٦٥)

قال تعالى:

﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [الفرقان:٥٨ ، ٥٩]

قالَ ابنُ الأنباري: " ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ وقفٌ تامٌّ"(١)، وذَكَرَ النحاسُ أنّ ذلك يجوزُ إذا كانَ الرحمنُ بدلاً من المضمرِ الذي في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾، أي بدلاً من الفاعلِ في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾(٢).

وذَكَرَ الزمخشري جوازَ أنْ يكونَ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ خبراً لـ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ أو صفةً لـ ﴿ٱلْحَيِّ﴾ في الآيةِ السابقة لها، وذلك عند من قرأ بجرِ (الرحمنِ)(٣).

وعلى هذين الوجهين يحسنُ الوقفُ على ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ ولا يوقفُ قبلَه.

وقد ذَكر ابنُ الأنباري أنّ الكسائيَ يجيزُ إتباعَ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ لما في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾، في حين لا يجيزُه الفراءُ لأنّ التابعَ مبينٌ وظاهرٌ(٤)،

وقد فسّرَ ذلك النحاسُ بأن الكسائيَ يجيزُ اتباعَ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ للفاعلِ المضمرِ في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ كما هو قولُ البصريين، غيرَ أنّه أي الكسائي لا يقولُ على البدلِ، بل يقول: مردودٌ على المضمرِ.

أمّا الفراءُ فلا يجيزُ أنْ يُردَّ على المضمرِ ظاهرٌ؛ لأنّ المضمرَ عندَه لا يبينُ(٥).

---

(١) إيضاح الوقف (٨٠٨/٢)

(٢) القطع (٥٢٤)

(٣) الكشاف (٣٦٥/٤)

(٤) إيضاح الوقف (٨٠٨/٢ ، ٨٠٩)

(٥) القطع (٥٢٤)

وذكرَ ابنُ الأنباري وجهاً آخر للوقفِ، حيث يقولُ: "ويحسنُ أنْ تقفَ على ﴿ٱلْعَرْشِ﴾، ثم تبتدئَ ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ على معنى: (هو الرحمنُ)[١].

وبين الأشموني أنّه يتمُّ الوقفُ أيضاً على ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ إنْ جُعلَ ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ مبتدأ، وجملةُ ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ خبراً له[٢].

ويجوزُ نصبُ ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ على المدحِ[٣]، وعليه يحسنُ الوقفُ على ﴿ٱلْعَرْشِ﴾.

---

(١) إيضاح الوقف (٨٠٨/٢)

(٢) منار الهدى (٢٧٥).

مسألة اقتران الخبر بالفاء، مسألة خلافية، حيث أجاز الأخفش دخول الفاء على الخبر الذي لا يشبه أداة الشرط مطلقاً نحو (زيد فمنطلق) ومنعه سيبويه وضعفه ابن مالك، وأجاز الفراء والفارسي وابن جني وجماعة منهم الأعلم، أجازوا دخولها على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط وخبره أمر أو نهي نحو (زيد فاضربه، أو زيد فلا تضربه). ويفهم من كلام المبرد وأبو علي الفارسي أيضاً أن الخبر إذا كان يحمل معنى الجزاء فيجوز أن يقترن بالفاء. معاني الأخفش (٨٣/١). الكتاب (٣٨/١-٣٩-١٤٢-١٤٣) ، شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٠/١) همع الهوامع (٣٥٠/١)، مغني اللبيب (٢١٩) ، ارتشاف الضرب (١١٤٣/٣)، التذييل والتكميل في شرح التسهيل (١٠٦/٤-١٠٨)، الكامل في اللغة (٨٢١/٢-٨٢٢)، كتاب المقتصد للجرجاني (٣٢٣/١) سر صناعة الإعراب (٢٦٠/١).

(٣) تفسير القرطبي (٦٤/١٣).

قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الروم:٤٧]

ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ الاختيارَ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أنْ يكونَ ﴿نَصْرُ﴾ اسمَ (كان) و ﴿حَقًّا﴾ خبرَها، و (على) متعلقة بـ ﴿حَقًّا﴾ وتقديرُ الكلام: (وكان نصرُ المؤمنين حقاً علينا)، وعليه فإنّ الوقفَ يتمُّ على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ ولا يحسُن قبلَه[١].

ثم جوّزَ ابنُ الأنباري وجهاً آخرَ وهو أنْ يضمرَ في ﴿كَانَ﴾ اسمُها، ويكونَ ﴿حَقًّا﴾ خبرَها، وتقديرُ ذلك: (فانتقمنا من الذين أجرموا وكان انتقامنا حقاً)، فبذلك يحسُنُ الوقفُ على ﴿حَقًّا﴾[٢]، ويكونُ الابتداءُ بعدها بقولِه: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وتقديرُ ذلك عنده : (إنّ علينا أن ننصرَ المؤمنين بالانتقامِ من أعدائِهم، وهم الذين أجرموا)[٣].

وقد رجّحَ أبو حاتم الوجهَ الأول لأمرين: أحدُهما: أنّه لا يحتاجُ إلى تقديرِ محذوفٍ، والثاني من حيث المعنى، فالوقفُ على ﴿حَقًّا﴾ يوجبُ الانتقامَ، ويوجبُ نصرَ المؤمنين[٤].

وقد ضعّفَ ابنُ عطيةَ ما جوّزَه ابنُ الأنباري في الوجهِ الثاني، وهو الوقفُ على ﴿حَقًّا﴾، والابتداءُ بـ ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٥]، إلاّ أنّ أبا حيان وافقَ ابنَ الأنباري، وجوّزَ الوقفَ على ﴿حَقًّا﴾ مبيناً أثرَ ذلك في المعنى، حيث يقولُ: "وفي الوقف على ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ بيانٌ أنّه لم يكنْ الانتقامُ ظلماً، بل عدلاً، لأنّه لم يكنْ إلاّ بعدَ كونِ بقائِهم غيرَ مفيدٍ إلاّ زيادةَ الإثمِ، وولادةَ الفاجرِ الكافرِ، فكان عدمُهم خيراً من وجودِهم الخبيثِ"[٦].

---

(١) إيضاح الوقف (٨٣٤/٢)

(٢) وهو تام عند بعض الكوفيين ورده أبو حاتم. القطع (٥٦٤)

(٣) إيضاح الوقف (٨٣٥/٢)

(٤) منار الهدى (٣٠١)

(٥) المحرر الوجيز (٣٤١/٤)

(٦) البحر المحيط (١٧٣/٧)

قال تعالى:

﴿ ۞ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ... ﴾ [الأحزاب:١٨ ، ١٩]

أوضحَ ابنُ الأنباري أنّه لا يتمُ الوقفُ على قولهِ تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ عند من نصبَ ﴿أَشِحَّةً﴾ على القطعِ أي على الحالِ: إمّا من ﴿ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ وتقديرُ الكلامِ: (قد يعلم اللهُ الذين يعقون عند القتالِ ويشحون عن الإنفاقِ على فقراء المسلمين).

وإمّا أنْ يكونَ حالاً من ﴿ٱلْقَآئِلِينَ﴾، أي (هم أشحةٌ)، أو يكونَ حالاً من الفاعلِ في ﴿يَأْتُونَ﴾، كأنه قال: (ولا يأتون البأسَ إلّا جبناءَ بخلاءَ)[1].

ولكنّ ابنَ الأنباري حسّنَ الوقفَ على قوله ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ في حالٍ واحدةٍ وهو عند نصبِ ﴿أَشِحَّةً﴾ على الذمِ[2].

قال النحاسُ: "ولا يجوزُ أنْ يكونَ العاملُ فيه ﴿ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ ولا ﴿ٱلْقَآئِلِينَ﴾ لئلا يُفرّقَ بين الصلةِ والموصولِ"[3].

والمرادُ أنه فُرقَ بين ﴿أَشِحَّةً﴾ وبين ﴿ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ أو ﴿ٱلْقَآئِلِينَ﴾ بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ﴾، وهذه الجملةُ غيرُ داخلةٍ في الصلةِ إلاّ أنْ يكونَ حالاً من المضمرِ في القائلين.[4].

---

(١) إيضاح الوقف (٨٤١/٢ ، ٨٤٢)

(٢) المصدر السابق (٨٤٢/٢)

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣٠٨/٣)

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن (٥٧٤)

قال تعالى:

﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ [يس:٥٢]

جعلَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِه تعالى ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ﴾ حسناً. ثم الابتداءَ بقوله ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[١]. وهو كما قال ابنُ عباسٍ من قولِ الملائكةِ، أو من قولِ المؤمنين كما قال الحسنُ[٢].

ثم قال ابنُ الأنباري: "ويجوزُ أنْ تقفَ على ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا﴾ فتخفضَ ﴿هَٰذَا﴾ على الإتباعِ لـ (المرقدِ)[٣] وتبتدئَ: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ على معنى: (بعثُكم ما وعدَ الرحمنُ) أي: بعثُكم وعدُ الرحمنِ"[٤].

والمرادُ أنّ قولَه ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في محلِ رفعِ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه (بعثُكم)، وقد زادَ الزجاجُ تقديرين آخرين: أحدُهما قولُه: ﴿هَٰذَا﴾ أي (هذا ما وعدَ الرحمنُ) وهو ما عليه أهلُ التفسيرِ واللغةِ، أمّا الثاني فتقديرُه: (حقٌ ما وعدَ الرحمنُ)[٥].

وقد يكونُ ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ مبتدأً وخبرُه محذوف تقديرُه (حقٌ)[٦].

---

(١) فـ (هذا) مبتدأ، والخبر (ما وعد الرحمن)، وهو من قول المشركين. معاني القرآن وإعرابه (٤/٢٩١)

(٢) (وهذه الأقوال متفقة لأن الملائكة من المؤمنين وممن هدى الله). إعراب القرآن للنحاس (٣/٤٠٠)، إيضاح الوقف (٢/٨٥٣ ، ٨٥٤)

(٣) أي يكون إشارة ونعتاً لـ (مرقدنا) أو بدلاً منه على معنى (من بعثنا من مرقدنا هذا الذي كنا راقدين فيه) معاني القرآن وإعرابه (٤/٢٩١)، منار الهدى (٣٢٠)

(٤) إيضاح الوقف (٢/٨٥٤)

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٤/٢٩١)

(٦) الكشاف (٥/١٨٢)

قال تعالى:

﴿ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ قَوْلاً مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾ ﴾

[يس:٥٧ ، ٥٨]

حسَّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله تعالى ﴿ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴾، وذلك عند رفعِ ﴿سَلَامٌ﴾ بمبتدأٍ محذوفٍ والتقديرُ: (ذلك لهم سلامٌ)[١]. وكذلك يحسنُ الوقفُ على ﴿يَدَّعُونَ﴾ عندما لا يكونُ عاملاً في ﴿قَوْلاً﴾ أي يكونُ ﴿قَوْلاً﴾ منصوباً بالقولِ والتقديرُ: (قال قولاً)[٢].

أمّا إذا اتصلتْ جملةُ ﴿ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴾ بما بعدها فرفعتْ ﴿سَلَامٌ﴾ على معنى: (ولهم ما يدعون مسلّم خالص)[٣]، أو نصبتْ ﴿قَوْلاً﴾ على تقدير (ولهم ما يدّعون قولاً)، أي عدة من الله، فعلى هذا المذهب لا يُحسِّنُ ابنُ الأنباري الوقفَ على ﴿ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴾ لارتباطِ ما بعدَها بها[٤].

---

(١) وقد يكون (سلام) مبتدأ وخبره الفعل الناصب لقوله (قولاً) أي: (سلام يقال قولاً)، وقد يكون خبره (عليكم) محذوفاً، أي: (سلام عليكم قولاً من رب رحيم). البحر المحيط (٣٢٧/٧)

(٢) أي: (سلام يقوله الله عز وجل قولاً). معاني القرآن وإعرابه (٢٩٢/٤)

(٣) أي أن (سلام) نعت لـ (ما) شريطة أن تكون نكرة. القطع (٦٠٠) أو يكون خبراً لـ (ما يدعون) بمعنى: (ولهم ما يدعون سالم خالص لا شوب فيه) الكشاف (١٨٤/٥)
وقد يكون بدلاً أي: (وله ما يدعون، ولهم فيها سلام كذلك)، وإذا كان بدلاً كان خصوصاً. والظاهر أنه عموم في كل ما يدعونه، وإذا كان عموماً لم يكون بدلاً منه) منار الهدى (٣٢١)

(٤) إيضاح الوقف (٨٥٥/٢)

قال تعالى:

﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾ ﴾ [ص:٥٧]

ذَكَرَ ابنُ الأنباري أنّه لا يحسنُ الوقفُ على قوله تعالى﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ إذا ارتفعَ ﴿هَٰذَا﴾ بـ ﴿حَمِيمٌ﴾ أي إذا جُعِلَ ﴿حَمِيمٌ﴾ خبراً لـ ﴿هَٰذَا﴾، كأنكَ قلتَ: "هذا حميمٌ وغساقٌ فليذوقوه"(١).

أمّا إذا ارتفعَ ﴿هَٰذَا﴾ بما عادَ من الهاءِ في قوله ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾، أي تكونُ جملةُ ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ خبراً له، فيحسُنُ الوقفُ على ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾، ويكونُ الاستئنافُ بـ ﴿حَمِيمٌ﴾ على تقديرِ (منه حميمٌ وغساقٌ)(٢).

وهذا القولُ الأخيرُ قالَ به الزجاجُ(٣)، ومنعَهُ أبو حيان(٤).

وذَكر مكي أنَّ الفاءَ في قوله ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ للتنبيهِ الذي في ﴿هَٰذَا﴾، ويُرفعُ ﴿حَمِيمٌ﴾ على تقديرِ (هذا حميمٌ)(٥).

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿هَٰذَا﴾ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مضمرٍ يبينُه ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾(٦) أي على الاشتغالِ، وتكونُ الفاءُ زائدةً، كقولِك: (هذا زيدٌ فاضربْ).

قال مكي: "ولولا الفاءُ لكانَ الاختيارُ النصبَ لأنّه أمرٌ، فهو بالفعلِ أولى، وهو جائزٌ مع ذلك"(٧).

---

(١) وهو رأي الفراء. معاني القرآن (٢/٤١٠)

(٢) إيضاح الوقف (٢/٨٦٣)

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٣٨ ، ٣٣٩)

(٤) ارتشاف الضرب (٣/١١٤٣)

(٥) مشكل إعراب القرآن (٦٢٧)

(٦) القطع (٦١٥) ، منار الهدى (٣٣٠)

(٧) مشكل إعراب القرآن (٦٢٧)

وفي كلا التقديرين (هذا حميمٌ) أو النصبِ بفعلٍ مضمرٍ فإنّه يحسنُ الوقفُ على ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾.

وقد جوَّزَ بعضُهم أنْ يكونَ ﴿هَـٰذَا﴾ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه (الأمرُ هذا)[1] أو كما عندَ الزمخشري: (العذابُ هذا فليذوقوه)[2].

ويُرفعُ ﴿حَمِيمٌ﴾ على تقديرِ (هذا حميمٌ) أو (منه حميمٌ)[3] كما قدرَه ابن الأنباري.

---

(١) وهو قول أبي البركات ابن الأنباري وغيره. البيان في إعراب القرآن (٢/٣١٧)

(٢) الكشاف (٥/٢٧٦)

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/٤٦٩)

قال تعالى:

﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾

[فصلت:٢٣]

يختلفُ حكمُ الوقفِ على قوله تعالى ﴿ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ﴾ بحسبِ إعرابِ قوله ﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾، حيث ذَكر ابنُ الأنباري ثلاثةَ أوجهٍ إعرابيةٍ لها[١]:

الوجهُ الأولُ: أنْ يكونَ حالاً[٢] من ﴿ذَٰلِكُمْ﴾، ويكونُ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ مبتدأً، و ﴿ظَنُّكُمُ﴾ خبرَه، وتقديرُ الكلامِ: (وذلكم ظنُّكم مردياً لكم). فعلى هذا الوجهِ يحسنُ الوقفُ على ﴿ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ﴾ ولا يتمُّ.

وقد يكونُ ﴿ظَنُّكُمُ﴾ خبراً و ﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾ خبراً ثانياً كما هو عند الزجاجِ[٣] والزمخشري[٤] وابنِ عطية[٥] وغيرِهم.

ولم يجوّزْ أبو حيان أنْ يكونَ ﴿ظَنُّكُمُ﴾ خبراً بأنّ قولَه ﴿وَذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى ظنِهم السابق، فيصيرُ التقديرُ: (وظنُّكم بأنّ ربَكم لا يعلمُ ظنَّكم بربِكم) فأصبحَ الخبرُ يفيدُ نفسَ إفادةِ المبتدأِ وهذا لا يجوزُ[٦].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٨٧٧)

(٢) وهو قول الفراء، وغلطه النحاس، وقال مكي: "لا يحسن أن يكون حالاً عند البصريين إلا على إضمار قد".
معاني القرآن (٣/١٦)، إعراب القرآن للنحاس (٤/٥٧)، مشكل إعراب القرآن (٦٤١)
وذكر أبو حيان أن الأخفش من البصريين يجيز وقوع الماضي حالاً بغير قد، ثم قال: "وهو الصحيح إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل" البحر المحيط (٧/٤٧٢)

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٨٤)

(٤) الكشاف (٥/٣٧٩)

(٥) المحرر الوجيز (٥/١٢)

(٦) البحر المحيط (٧/٤٧٢)

الوجـــهُ الـــثاني: أنْ يكـــونَ ﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾ خبراً لـــ ﴿وَذَٰلِكُم﴾، و ﴿ظَنُّكُمُ﴾ تابعاً لـــ﴿ذَٰلِكُمْ﴾، وعليه لا يحسنُ الوقفُ على ﴿ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ﴾[1].

الوجـــهُ الثالثُ: أنْ يكونَ ﴿وَذَٰلِكُم﴾ مبتدأً وخبرُه ﴿ظَنُّكُمُ﴾ ، ولا يكونُ ﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾ حالاً بل هو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ، (هو أرداكم).

ومن هذا الوجه يحسنُ الوقفُ على ﴿ظَنَنتُم﴾.

ونفهـــمُ من هذا الوجهِ الأخيرِ أنّه يحسنُ الوقفُ على ﴿بِرَبِّكُمْ﴾ بل يتمُ؛ لأنّ بعده جملةً مستأنفةً بخلافِ الوجهِ الأول، حيث يحسنُ الوقفُ ولا يتمُ لأنّ ﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾ حالٌ مرتبطةٌ بما قبلَها، فلا يتمُ الوقفُ قبلَها وإن حَسُنَ.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٨٤)

قال تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا ....

وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت:٤١-٤٤]

بيّنَ ابنُ الأنباري أنّ للوقفِ على قوله تعالى ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ وجهين، وذلك بحسبِ تحديدِ خبرِ (إنّ) في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾:

الوجهُ الأولُ: أنْ يكونَ الخبرُ مضمراً، وعليه يكونُ الوقفُ على ﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ تاماً[١]

والقولُ بحذفِ الخبرِ هو رأيُ الكسائي والفراءِ وجماعةٍ غيرِهما، وتقديرُ ذلك عند الكسائي: (إن الذين كفروا بالذكرِ لما جاءَهم يلقون في النارِ)، وقد دلّ على هذا الحذفِ ما تقدمَ من قولِه: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ﴾[٢]، وقدّرَهُ الفراءُ بقوله: (إن الذين كفروا بالذكرِ لما جاءَهم قد كفروا بمعجزٍ لم يأتِ إلا من عندِ الله)، ودلّ عليه قولُه ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ وقيلَ التقديرُ: (هالكون)[٣].

أمّا الوجهُ الثاني: فهو أنْ يكونَ الخبرُ قولَه ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ وعليه فلا يتمُ الوقفُ على ﴿حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾، بل يكونُ التمامُ على ﴿مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾[٤].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٨٧٨)

(٢) فصلت: ٤٠

(٣) القطع (٦٣٥ ، ٦٣٦) ، معاني القرآن للفراء (٣/١٩)، وانظر البحر المحيط (٧/٤٧٨ ، ٤٧٩)، ومعاني القرآن للأخفش (٢/٥٠٨)

(٤) إيضاح الوقف (٢/٨٧٨)

وقـــد ردّ بعضُ أهلِ اللغة هذا الوجهَ لكثرةِ الفصلِ بين المبتدأِ وخبرِه، ولوجودِ مشارٍ إليه قريبٍ من الخبرِ فهو أحقُ به، وهو قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ ﴾[1].

قال أبو حيان: "والذي أذهبُ إليه أنّ الخبرَ مذكورٌ لكنّه حُذفَ منه عائدٌ يعودُ على (إنّ)، وذلـــك في قوله ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾، أي: الباطلُ منهم، أي الكافرون به وحالُه هذه لا يأتيهِ باطلُهم .. أو يكونُ الخبرُ قولَه: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ﴾، أي: أوحيَ إليكَ في شأنِ هؤلاء المكذبين لك ولِما جئتَ به مثل ما أوحيَ إلى من قبلَك من الرسلِ، وهو أنّ عاقبتَهم سيئةٌ في الدنيا بالهلاكِ، وفي الآخرةِ بالعذابِ الدائمِ"[2].

---

(١) البحر المحيط (٤٧٨/٧ ، ٤٧٩)، وممن قال بذلك من أهل اللغة الحوفي.

(٢) المصدر السابق، وانظر فتح القدير (١٥٤٢)

قال تعالى:

﴿ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴿١٢﴾ ﴾ [الأحقاف:١٢]

أوضح ابنُ الأنباري أنه لا يحسنُ الوقفُ على قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ عند من رفعَ قولَه ﴿وَبُشْرَىٰ﴾ وعطفَها على ﴿كِتَٰبٌ﴾ في قوله ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ﴾ كأنّه قالَ: (وهذا كتابٌ وبشرى)، ذَكر ذلك عن الفراءِ[١]. ثم ذهبَ إلى أنّه يجوزُ نصبُ ﴿بُشْرَىٰ﴾ على معنى: (لتنذرَ الذين ظلموا وتبشرَهم بشرى)، أو على معنى: (إماماً ورحمَة وبشرى). وعلى هذين التقديرين لا يحسنُ الوقفُ على ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[٢].

ومرادُ ابنُ الأنباري هنا أن ﴿بُشْرَىٰ﴾ منصوبٌ على المصدريةِ بفعلٍ محذوفٍ معطوفٍ على ﴿لِّيُنذِرَ﴾، والتقديرُ: (لينذرَ الذينَ ظلموا ويبشرَ المحسنين بشرى)[٣]، أو معطوفٌ على الحالِ ﴿إِمَامًا﴾ فهو منصوبٌ مثله.[٤]

قال الفراءُ: "فإذا أسقطتَ تُبشرَ، ووضعتَ في موضعِهِ ﴿بُشْرَىٰ﴾ أو (بشارةَ) نصبتَ، ومثلُه في الكلام: أعوذُ باللهِ منكَ، وسقيا لفلانٍ، كأنه قال: وسقى اللهُ فلاناً، وجئتُ لأكرمَك وزيارةً لك وقضاءً لحقِك، معناه: لأزورَك، وأقضي حقَّك، فنصبتَ الزيارةَ والقضاءَ بفعلٍ مضمرٍ"[٥]

وذكر القرطبيُّ أنّه يجوزُ أن تنصبَ ﴿بُشْرَىٰ﴾ بترعِ الخافضِ، أي: (لينذرَ الذين ظلموا و للبشرى) فلما سقطَ الخافضُ نُصبَ[٦].

---

(١) معاني القرآن (٣/٥١)

(٢) إيضاح الوقف (٢/٨٩٣ ، ٨٩٤)

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٤١)

(٤) القطع (٦٦٢)، منار الهدى (٣٥٩)

(٥) معاني القرآن (٣/٥١ ، ٥٢)

(٦) تفسير القرطبي (١٦/١٩١)

والوجـــهُ الآخرُ عند ابنِ الأنباري رفعُ ﴿بُشْرَىٰ﴾ بخبرِها وهو قولُه ﴿لِلْمُحْسِنِينَ﴾ إذ المبـــتدأُ والخبرُ عنده يترافعان كما هو قول الكوفيين. وعلى هذا الوجهِ يحسنُ الوقفُ على قولِه ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1].

وجوّزَ النحاسُ أنْ تكونَ ﴿بُشْرَىٰ﴾ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ والتقديرُ: (هو بشرى) وبذلك يكونُ الوقفُ على ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ كافياً[2].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٨٩٤)

(٢) القطع (٦٦٢)، وانظر البحر المحيط (٨/٦٠)

قال تعالى:

﴿ وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ۝٣ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ۝٤ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ۝٥ ﴾ [القمر:٣-٥]

قالَ ابنُ الأنباري : " ﴿مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ وقفٌ حسنٌ إذا رفعتَ ﴿حِكْمَةٌ﴾ بإضمارِ: (هي حكمةٌ بالغةٌ)، فإن رفعتَ ﴿حِكْمَةٌ﴾ على الإتباعِ لـ ﴿ما﴾ لم يحسنْ الوقفُ على ﴿مُزْدَجَرٌ﴾ على أنّك تنوي التمامَ"[١] ومرادُ ابنِ الأنباري من الاتباعِ هو أنْ تكونَ ﴿حِكْمَةٌ﴾ بدلاً من ﴿ما﴾ والتقديرُ: (ولقد جاءَهم حكمةٌ بالغةٌ)[٢].

وقد سبقَ الفراءُ إلى الوجهين اللذين ذكرهما ابنُ الأنباري، وزادَ وجهاً ثالثاً هو نصبُ ﴿حِكْمَةٌ﴾ على الحالِ من ﴿ما﴾ ،حيث قالَ: (ولو نُصبَ على القطعِ لأنّه نكرةٌ، و ﴿ما﴾ معرفةٌ كانَ صواباً"[٣]

وقال الزمخشري في بيان مجيء الحالِ من ﴿ما﴾ وهي نكرةٌ: "فإن قلتَ: إن كانتْ ﴿ما﴾ موصولةً ساغَ لك أنْ تنصبَ ﴿حِكْمَةٌ﴾ حالاً [٤]، فكيف تعملُ إن كانتْ موصوفةً؟ وهو الظاهرُ. قلتُ: تخصّصُها الصفةُ، فيحسنُ نصبُ الحالِ عنها"[٥].

ويجوزُ رفعُ ﴿حِكْمَةٌ﴾ على أنها خبرٌ لـ ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ عند من قرأ بجرِ ﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾[٦]، وعليه لا يحسنُ الوقفُ على ﴿مُزْدَجَرٌ﴾ ولا قبلَها حتى يتصلَ المبتدأُ بخبرِه[٧].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٩١٣)

(٢) القطع (٦٩٤)، معاني القرآن وإعرابه (٥/٨٥)

(٣) معاني القرآن (٣/١٠٤)

(٤) ونصب (حكمة بالغة) قراءة ذكرها أبو حيان حيث قال: "وقرأ اليماني: (حكمةً بالغةً) النصب فيهما حالاً من (ما). البحر المحيط (٨/١٧٢)، فتح القدير (١٦٧١)

(٥) الكشاف (٥/٦٥٥)

(٦) وهي قراءة أبي جعفر يزيد، المحتسب (٢/٣٤٧)

(٧) البحر المحيط (٨/١٧٢)، مغني اللبيب (٧١٣)

قال تعالى:

﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ۝٩﴾

[الرحمن:٨-٩]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله تعالى ﴿أَلَّا[١] تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ والاستئنافَ بقوله: ﴿وَأَقِيمُوا﴾، وذلك إذا كانَ قولُه: ﴿تَطْغَوْا﴾ في موضعِ نصبٍ، أمّا إذا كانَ في موضعِ جزمٍ بـ (لا) على النهي فإنّ قولَه ﴿وَأَقِيمُوا﴾ يكونُ منسوقاً عليه لأنّ الأمرَ يُنسقُ على النهي، ولا يكونُ مستأنفاً[٢]. وقد سبقَ الفراءُ إلى ما ذهبَ إليه ابنُ الأنباري،ثم قال: "وأن تكونَ ﴿تَطْغَوْا﴾ في موضعِ جزمٍ أحبُّ إليّ،لأنّ بعدَها أمراً" واستدلَ بقراءةِ ابنِ مسعودٍ (لا تطغوا) بغير (أنْ)"[٣] وفي حالِ النهي تكونُ (أنْ) تفسيريةً بمعنى (أي) لا موضعَ لها من الإعرابِ، ويكونُ المعنى كما ذكرَ الزجاجُ: "ووضعَ الميزانَ أي لا تطغوا في الميزانِ" وبذلك لا تعملُ (أن)، فيكونُ ﴿تَطْغَوْا﴾ على هذا مجزوماً بـ (لا)[٤].

وردَّ أبو حيان أنْ تكونَ (أنْ) مفسرةً؛ لأنّه فاتَ أحدُ شرطيها، وهو أنْ يكونَ ما قبلها جملةً فيها معنى القولِ (ووضعَ الميزانَ) جملةٌ ليس فيها معنى القولِ[٥]. وإن كانَ الشوكاني يرى أنّ في (الوضعِ) معنى القولِ[٦]. وقد ردَّ الأشموني على قولِ ابنِ الأنباري بأنّ الأمرَ يُنسقُ على النهي، حيث قالَ: "وهذا القولُ غيرُ جائزٍ،لأنّ فعلَ النهي مجزومٌ، وفعلَ الأمرِ مبنيٌّ إذا لم يكنْ معه لامُ الأمر"[٧]

إن كلامَ ابنِ الأنباري أرجحُ عندي من كلامِ الأشموني،لأنّ المقصودَ -واللهُ أعلمُ- هو نسقُ الطلبِ على الطلبِ، وليس المرادُ الإعرابَ وعلاماتِه.

---

(١) ذكر مكي وابن عطية أن (أن) في موضع نصب على نزع الخافض تقديره: (لئلا تطغوا) وزاد ابن عطية أو بتقدير مفعول لأجله. مشكل إعراب القرآن (٧٠٤)، المحرر الوجيز (٥/٢٢٥)

(٢) إيضاح الوقف (٢/٩١٥)

(٣) معاني القرآن (٣/١١٣)

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٥/٩٦) ، إعراب القرآن للنحاس (٤/٣٠٤)، مشكل إعراب القرآن (٧٠٤)

(٥) البحر المحيط (٨،١١٨)

(٦) فتح القدير (١٦٧٩)

(٧) منار الهدى (٣٧٨)

قال تعالى:

﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ ﴾ [الواقعة: ١٠-١١]

ذكر ابن الأنباري من قول الفراء[١] وجهين لخبر المبتدأ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾.

الوجهُ الأولُ: أنْ يكونَ قولُه ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ مبتدأً وخبرَه، وعليه يحسنُ الوقفُ[٢]. ويكونُ المعنى كما قال الزجاجُ: "السابقونُ إلى طاعةِ اللهِ السابقونَ إلى رحمةِ اللهِ، ويكونُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ من صفتِهم"[٣] وردَّ النحاسُ قولَ الزجاجِ بأنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ صفةٌ لـ ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ وخطأَهُ في ذلك؛ لأنّ ما فيه الألفُ واللامُ لا يوصفُ بالمبهمِ. أي أنّ المعرَّفَ بـ (أل) لا يمكنُ وصفهُ بـ (اسمِ الإشارةِ) كما في الآية. ثم قال: "لا يجوزُ عندَ سيبويه مررتُ بالرجلِ ذلك، ولا مررتُ بالرجلِ هذا، على النعتِ، والعلةُ فيه أنّ المبهمَ أعْرَفُ مما فيه الألفُ واللامُ، وإنما يُنعتُ الشيءُ عندَ الخليلِ[٤] وسيبويه بما هو دونَه في التعريفِ، ولكنْ يكونُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ بدلاً أو خبراً بعد خبرٍ"[٥]

أمّا الوجهُ الآخرُ فهو أنْ يكونَ خبرُ ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ هو قولَه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾. و لفظُ ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ الثاني نعتٌ للأول، وعليه لا يحسنُ الوقفُ على قوله ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ لأنّ الكلامَ لم يتم[٦].

---

(١) معاني القرآن (١٢٢/٣)

(٢) إيضاح الوقف (٩١٩/٢، ٩٢٠)

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١٠٩/٥)

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام النحو وصاحب العروض العربية، روى عن عاصم وابن كثير. توفي سنة (١٧٩) هـ. بغية الوعاة (٥٥٧/١)

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٣٢٤/٤، ٣٢٥)

(٦) إيضاح الوقف (٩٢٠/٢)

وعندَ الزجاجِ يكونُ ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ الثاني توكيدًا والمعنى عندَه "السابقون السابقون إلى طاعةِ الله عزَّ وجلَّ والتصديقِ بأنبيائه أولئكَ المقربون"[١]

وقـــالَ الزمخشري[٢]: "ووقفَ بعضُهم على ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾،وابتدأَ ﴿ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ ﴾ ، والصوابُ أنْ يوقفَ على الثاني؛ لأنّه تمامُ الجملةِ، وهو في مقابلةِ ﴿ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ ﴾[٣] و ﴿ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝٩ ﴾[٤] "

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (١٠٩/٥)

(٢) الكشاف (٢٣/٦)

(٣) الواقعة: ٨

(٤) الواقعة: ٩

قال تعالى:

﴿ ... قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ... ﴾ [الطلاق: ١٠-١١]

ذكر ابنُ الأنباري في إعرابِ ﴿رَّسُولًا﴾ ثلاثةَ أوجهٍ[١]:

أولُهـا: أنْ يكونَ منصوباً على الإتباعِ لـ ﴿ذِكْرًا﴾، وعليه يحسنُ الوقفُ على ﴿ذِكْرًا﴾ ولا يتمُّ لأنّه بينَ متبوعٍ وتابعِه. والمرادُ بالإتباعِ هنا البدليةُ، فـ ﴿رَّسُولًا﴾ بدلٌ من ﴿ذِكْرًا﴾. ولا يرى النحاسُ وكذلك الداني أنّ الوقفَ حسنٌ بين البدلِ والمبدلِ منه[٢].

الوجهُ الثاني: لإعراب ﴿رَّسُولًا﴾ "أنْ يكونَ منصوباً بمشتقٍ من ﴿ذِكْرًا﴾، أي بتقديرِ: (قد أنزلَ اللهُ إليكم ذكراً يُذكِّرُ رسولاً"،وعليه يحسنُ الوقفُ على ﴿ذِكْرًا﴾ ولا يتمُّ.

الوجهُ الثالث: أنْ يكونَ ﴿رَّسُولًا﴾ منصوباً على الإغراءِ، وتقديرُ ذلك (عليكم رسولاً، اتبعوا رسولاً)، وعليه يتمُّ الوقفُ على ﴿ذِكْرًا﴾ ثم قالَ ابنُ الأنباري : "وإنما صلحَ وقوعُ الإغراءِ بنكرةٍ لأنها وُصِلتْ بـ﴿يَتْلُوا۟﴾ فأدنتها الصلةُ من المعرفةِ"[٣].

وهناك العديدُ من الأوجهِ الإعرابيةِ لـ﴿رَّسُولًا﴾ لم يذكرها ابنُ الأنباري منها أنْ يكونَ ﴿رَّسُولًا﴾ مفعولاً به على تقديرِ (وأرسلَ رسولاً) أو مفعولاً بالمصدرِ لأن المصدرَ المنونَ يعملُ والمعنى (ذكرَ الرسول)، أو بدلاً من مضافٍ محذوفٍ من الأولِ، والتقديرُ (ذا ذكرِ رسولاً، أو صاحبَ ذكرٍ)، أو نعتاً لـ ﴿ذِكْرًا﴾ على تقديرِ حذفِ مضافٍ أي: (ذكراً ذا رسولٍ)[٤]. والقاعدةُ في هذه الأوجهِ أنّه كلما كان هناك صلةٌ بين ﴿ذِكْرًا﴾ و ﴿رَّسُولًا﴾ فلا يتمُّ الوقفُ بينهما.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٩٣٩ ، ٩٤٠)

(٢) القطع (٧٣١ ، ٧٣٢) ، المكتفى (٥٧٤ ، ٥٧٥)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٩٤٠)

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٥/١٨٨)، مشكل إعراب القرآن (٧٤١)، منار الهدى (٣٩٦)، القطع (٧٣١ ، ٧٣٢)، المكتفى (٥٧٤ ، ٥٧٥)، تفسير القرطبي (١٨/١٧٣)، فتح القدير (١٧٦٠).

قال تعالى:

﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ۝٢﴾ [النبأ:١-٢]

قال ابنُ الأنباري: "﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ فيها وجهان: إن شئتَ جعلتَ ﴿عَنِ﴾ الأولى صلةً للفعلِ الظاهرِ، والثانيةَ صلةً لفعلٍ مضمرٍ، كأنّك قلتَ: (عن أي شيءٍ يتساءلون، يتساءلون عن النبأِ العظيمِ) فمن هذا الوجهِ يحسُن الوقفُ على (يتساءلون).

والوجهُ الآخر أن تجعلَ ﴿عَنِ﴾ الثانيةَ توكيداً للأولى[1]، كما قرأ عبدُاللهِ بنُ مسعودٍ: (وللظالمين أعدّ لهم عذاباً أليما)[2]، فجعلَ اللامَ الثانيةَ توكيداً للأولى .."[3].

وهذا يشبهُ ما ذكرَه في قولهِ تعالى: ﴿لِأَيِّ يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ ۝١٢ لِيَوۡمِ ٱلۡفَصۡلِ ۝١٣﴾[4] حيث ذكر أنّه يحسُن الوقفُ على ﴿أُجِّلَتۡ﴾ إذا جعلتَ اللامَ في ﴿لِيَوۡمِ ٱلۡفَصۡلِ﴾ صلةً للفعلِ المضمرِ، كأنّكَ أضمرتَ ﴿أُجِّلَتۡ﴾، فتكونُ اللامُ الأولى متعلقةً بالفعلِ الظاهرِ، والثانيةُ متعلقةً بالمضمرِ. أمّا إن جعلتَ اللامَ الثانيةَ توكيداً للأولى فلا يحسُنُ الوقفُ على ﴿أُجِّلَتۡ﴾ "[5].

---

(١) أي يكون الكلام متصلاً، ويكون الوقف على (العظيم)، والتقدير: (لأي شيء يتساءلون عن النبأ العظيم).

القطع (٧٥٦) ، المحرر الوجيز (٤٢٣/٥)

وقيل (عن النبأ العظيم) ليس متعلقاً بالفعل المذكور، لأنه لا يلزم دخول حرف الاستفهام، فيكون التقدير: (أعن النبأ العظيم) فلزم أن يتعلق بـ (يتساءلون) آخر مقدر. فتح القدير (١٨٤٣)، وذكر القرطبي أنه لا مانع من القول بالتبعية على إضمار الاستفهام. تفسير القرطبي (١٧٠/١٩)

(٢) (والظالمين) الإنسان:٣١، انظر معاني القرآن (٢٢٠/٣)، وتفسير الطبري (٢٢٧/٢٩)، والقراءات الشاذة وتوجيهها لمحمود الصغير (١٥٧ ، ٤٣٦).

(٣) إيضاح الوقف (٩٦٢/٢ ، ٩٦٣)

(٤) المرسلات: (١٢ ، ١٣)

(٥) إيضاح الوقف (٩٦١/٢)

قال تعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١ .... فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝٥ ﴾ [الفيل:١-٥]

﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ ﴾ [قريش:١]

يختلفُ حكمُ الوقفِ على آخرِ سورةِ الفيلِ باختلافِ النظرِ إلى متعلقِ اللامِ وصلتِها في أولِ سورةِ قريش ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾.

فذكر ابنُ الأنباري أنّ هناك من يرى بأنّ اللامَ في ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ صلةٌ لقولهِ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ..﴾ وذلك تذكيرٌ لأهلِ مكة بعد إنجائِهم من أهلِ الحبشةِ وإهلاكِ الأحباشِ، حيث قالَ: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، أي: ذلك نعمتُه عليهم في رحلةِ الشتاءِ والصيفِ، أي نعمةٌ إلى نعمةٍ[١]، وهناك قومٌ[٢] يرون بأنّ اللامَ صلةٌ لقولهِ: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾، أي: "جعلَهم كذلك لتأتلفَ قريشٌ"[٣] وعلى هذين الرأيين لا يحسنُ الوقفُ على آخرِ سورةِ الفيل لتعلقِ ما بعدَها بها.

ثم قال ابنُ الأنباري: "وقال قومٌ: اللامُ صلةٌ لفعلٍ مضمرٍ[٤] كأنه قالَ: أعجب يا محمدُ لنعم اللهِ على قريشٍ في إيلافهم رحلةَ الشتاءِ والصيفِ، فلا يتشاغلُنّ بذلك عن الإيمانِ باللهِ، واتّباعِك،والدليلُ على هذا قولهُ: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ... ﴾ [قريش:٣]"[٥]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء (٣/٢٩٣)، منار الهدى (٤٣٥)، تأويل مشكل القرآن (٢٣٥).

(٢) منهم الأخفش والفراء وسفيان بن عيينة، معاني القرآن للأخفش (٢/٥٨٥)، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (١٩٥-١٩٦)، البحر المحيط (٨/٥١٤)

(٣) أي: "أهلك الله أصحاب الفيل لتبقى قريش وما قد ألفوا من رحلة الشتاء والصيف" معاني القرآن وإعرابه (٥/٣٦٥) ؛ قال مكي: عن هذا التعلق: "وفيه بعد لإجماع الجميع على جواز الوقف على آخر: (ألم تر) مشكل إعراب القرآن (٨٤٥)

(٤) وقيل متعلقة بـ (فليعبدوا) قاله الخليل ورجحه الزجاج، وذكره الزمخشري معللاً لدخول الفاء بأن في الكلام معنى الشرط. الكتاب (٣/١٢٧)، معاني القرآن وإعرابه (٥/٣٦٥)، الكشاف (٦/٤٣٥).

(٥) إيضاح الوقف (٢/٩٨٥-٩٨٦)

الباب الثالث

علامة الوقف بالمعنى

١- الوقف وتمام المعنى.

٢- الوقف وتعدد المعنى.

٣- الوقف بين القبح والحسن.

أشـــرنا في مبحـــث صلة الوقف بعلوم العربية إلى صلة الوقف بالمعنى، وبينا أثر المعنى في الوقـــف، ولعلـــنا في هـــذا الباب نبدأ بالأمثلة فهي أوضح ما يبين هذه العلاقة بين المعنى والوقف. مبتدئين في الفصل الأول بتمام المعنى، حيث اخترنا فيه الأمثلة التي يرى فيها ابن الأنباري وجهاً واحداً للمعنى، وأنه لا يتم المعنى إلا بما ذكر، دون النظر إلى رأي غيره في تقســـيم هـــذه الأمثلة، أمّا الفصل الثاني فهو تعدد المعنى وأثره على الوقف، حيث تُذكر الأمثلة التي أوردها وذكر فيها أنها تحتمل معنيين ويرجع في ذلك إلى أهل التفسير، ويحكم بالوقف على ضوء ذلك.

أمّـــا الفصل الثالث والأخير فهو عن بعض الأمثلة التي أوردها وحكم بقبح الوقف فيها أو بحسنه.

الفصل الأول

الوقف وتمام المعنى

قال تعالى:

﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا..﴾ [البقرة ٧١].

ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ الوقفَ على قوله تعالى ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ حسنٌ، وكذلك على قوله: ﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾، ثم الابتداءُ بـ ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾، على معنى: (هي مسلمةٌ). ثم أشارَ إلى قولِ الفراءِ[١]: "لا تقفنّ على ﴿ذَلُولٌ﴾ لأنّ المعنى (ليست بذلولٍ فتثيرَ الأرضَ)، فالمثيرةُ هي الذلولُ"، وبيّن أنّ السجستاني يرى الوقفَ على ﴿ذَلُولٌ﴾[٢]، والابتداءَ بـ ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾، بمعنى أنّ هذه البقرةَ وصفَها اللهُ بأنها تثيرُ الأرضَ ولا تسقي الحرثَ. قالَ: "وهذا القولُ عندي غيرُ صحيحٍ، لأنّ التي تثيرُ الأرضَ لا يُعدمُ منها سَقيُ الحرثِ و ما روى أحدٌ من الأئمةِ الذين يلزمنا قبولُ قولِهم أنّهم وصفوها بهذا الوصفِ، ولا ادّعوا لها ما ذكرهُ هذا الرجلُ، بل المأثورُ في تفسيرِها: (ليست بذلولٍ فتثيرُ الأرضَ وتسقي الحرثَ"، وقولُه أيضاً يفسدُ بظاهرِ الآيةِ، لأنها إذا أثارتْ الأرضَ كانت ذلولاً، وقد نفى اللهُ هذا الوصفَ عنها"[٣]

وأرى أن ردّ ابنِ الأنباري على السجستاني يميلُ إلى الوعظِ، وأفضلُ منه ما ذكرهُ النحاسُ إذ يقولُ: "وزعمَ عليُّ بنُ سليمان[٤] أنّه لا يجوزُ أنْ يكونَ ﴿تُثِيرُ﴾ مستأنفاً لأنّ بعده ﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾، فلو كانَ مستأنفاً لما جمعَ بين الواو و (لا)"[٥].

وذكرَ الزمخشريُّ أنّ ﴿لَا﴾ الأولى للنفي والثانيةَ لتوكيدِ الأولى، لأنّ المعنى: (لا ذلولٌ تثيرُ الأرضَ وتسقي)، على أن الفعلين صفتان لذلولٍ، كأنه قال: لا ذلولٌ مثيرةٌ ساقيةٌ"[٦].

---

(١) انظر القطع: ١٤٨، و منار الهدى: ٤١

(٢) وكذلك الأشموني يرى أن الوقف عليها كاف. منار الهدى: ٤١

(٣) إيضاح الوقف : (١/٥٢١، ٥٢٠).

(٤) أبو الحسن علي بن سليمان، الأخفش الصغير، نحوي سمع المبرد وثعلبا، كان ثقة، توفي سنة (٣١٥)هـ. إنباه الرواة (٢/٢٧٦)

(٥) إعراب القرآن للنحاس (١/٢٣٦).

(٦) الكشاف: (١/٢٨٣).

قال تعالى:

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ... ﴾ [البقرة: ٨٣].

بيّنَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ لا يتمُّ على قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، لأنّ قولَه ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ متعلقٌ بأخذِ الميثاقِ، كأنّ تقديرَ ذلك: (أخذنا ميثاقكم بأنْ لا تعبدوا إلا الله)، فلما أُسقطَ الخافضُ، نُصبتِ الجملةُ[١].

وأرى أنّ في توجيهِ ابنِ الأنباري دليلاً على أنّ الميثاقَ المأخوذَ من بني إسرائيلَ هو ما فرضَهُ اللهُ عليهم من أُصولِ التشريعِ المذكورةِ تباعاً في الآية، لذلك فلا يتمُّ الوقفُ قبلَ تمامِ ذكرِها، ويدعمُ هذا التوجيهَ أعاريبُ أخرى لقولِه: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ وقد ذكرها غيرُ واحدٍ من علماءِ العربية والتفسيرِ[٢]، منها:

- أنْ يكونَ التقديرُ: (أن لا تعبدوا) فحذفَ (أنْ)، وارتفعَ الفعلُ، وهو في موضعِ نصبٍ على البدلِ من قولِه تعالى ﴿مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.
- أنْ تكونَ (لا تعبدوا) محكيةً بحالٍ محذوفةٍ: أي قائلين لا تعبدون إلا الله، ويكونُ بذلك لفظُهُ لفظَ الخبرِ ومعناهُ النهيَ، ويؤيدُه قراءةُ ابنِ مسعودٍ، وأُبي: (لا تعبدوا)، وكذلك العطفُ عليه بقوله ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ، قاله الفراءُ.
- أنْ يكونَ التقديرُ: (أن لا تعبدون) ، وتكونَ (أن) مفسرةً لمضمونِ الجملةِ؛ لأن في قولِه ﴿أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ معنى القولِ، فحذفَ (أنْ) المفسرةَ، وأبقى المفسَّرَ.

---

(١) إيضاح الوقف (١/٥٢٣).

(٢) انظر: الكشاف (١/٢٨٨)، معاني القرآني للفراء (١/٥٣)، معاني الأخفش (١/١٣٣)، المحرر الوجيز (١/١٧٢)، تفسير القرطبي (٢/١٣)، البحر المحيط (١/٤٥٠ ، ٤٥١)، مغني اللبيب: ٥٢٨.

قال تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ۝ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران ١٠-١١]

قال ابنُ الأنباري: "والوقفُ على ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ غيرُ تامٍ، لأنّ قوله: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ متصلٌ بالكلامِ الذي قبلَه، كأنّه قال "كفرَ اليهودُ ككفرِ آلِ فرعونَ"

وقال امرؤ القيس[١]:

وإنّ شِفائي عبرةٌ مهراقةٌ ... فهلْ عندَ رسمٍ دارسٍ من معوّلِ

كدأبكَ من أمِّ الحويرثِ قبلَها ... وجارتِها أمِّ الرباب بمأسلِ

فمعناه: "كما كنت تلقى من هاتين المرأتين من المكروهِ والبكاءِ، و "الدأبُ: الحالُ والعادةُ"[٢].

وقد ذهبَ أبو حاتم والفراءُ إلى موافقةِ ابنِ الأنباري، وذكرا أنّ الوقفَ على﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ ليس بكافٍ،لأنهما يقدران المعنى: (إن الذين كفروا كفعلِ آلِ فرعون)[٣].

قال أبو جعفر: "وهذا غلطٌ، لو كان كذا لكانَ داخلاً في الصلةِ"[٤]، ثم ذكرَ أنّه إذا كان (كدأب) متعلقاً بقولِه: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ﴾ أو بقوله: ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ فلا يوقفُ على ما قبلَه، وإذا كان منقطعاً مما قبلَه جازَ الوقفُ على ما قبلَه،ويكونُ التقديرُ: (فعلهُم كدأبِ آلِ فرعون)[٥] أو كما ذكر الزجاجُ: "دأبُهم مثلُ دأبِ آلِ فرعون"، وتكونُ الكافُ في موضعِ رفعِ خبرِ الابتداءِ[٦].

---

(١) في ديوانه:٩، والأمالي (٢/٢٩٦).

(٢) الإيضاح (٢/٥٦٨-٥٦٩).

(٣) القطع (٢١٥-٢١٦)، معاني الفراء (١/١٩١).

(٤) القطع ٢١٥

(٥) المصدر السابق.

(٦) معاني القرآن وإعرابه (١/٣٨٠).

وهذا أحدُ وجهين ذكرَهما أبو البركات[١] ابنُ الأنباري[٢].

وأرى أن توجيهَ الزمخشري لربطِ الآيتين أوجهُ من هذا الكلامِ إذ يقولُ: "ويجوزُ أنْ ينتصبَ محلُ الكافِ بـــ ﴿لَن تُغۡنِيَ﴾، أي لنْ تغنيَ عنهم مثلَ ما لم تغنِ عن أولئكَ"[٣]، وعليه فإن الوقفَ يكونُ تاماً على ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ إذا كانَ (كدأبِ) منقطعاً عما قبلَه، وهو ما نراه في حالِ رفعهِ أمّا في حالِ نصبهِ[٤] فلا يُفصلُ عما قبلَه.

---

(١) أبـــو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري الأنباري، من علماء اللغة والأدب، وتاريخ الرجال. زاهد عفيف، سكن بغداد وتوفي بها سنة (٥٧٧)هـــ، الأعلام (٣٢٧/٣).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (١٩٢/١) وانظر إعراب القرآن للعكبري (١٢٥/١).

(٣) الكشاف (٥٣٠/١)، والبحر (٤٠٦/٢).

(٤) انظر أوجه النصب عند الأشموني، منار الهدى٧١.

قال تعالى:

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ..... ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾ ﴾ [آل عمران:١٤]

قال ابنُ الأنباري: "والوقفُ على ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾ حسنٌ غيرُ تامٍ، وزعمَ السجستاني أنه تامٌ، وهذا غلطٌ، لأنّ قوله ﴿ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ متعلقٌ بمعنى الكلامِ الذي قبلَه[١]، والوقفُ على ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾ تامٌ"[٢].

وذكرَ السجاوندي أنّ الوقفَ على ﴿ٱلدُّنْيَا ۖ﴾ جائزٌ، وإن كانت الجملةُ التي تليها متفقةً معها، وذلك للفصلِ بين النقيضين، والتعرضِ للتفكرِ بينهما[٣].

والنقيضان اللذان ذكرهما السجاوندي هما متاعُ الدنيا وزخرفُها وثوابُ الآخرةِ ونعيمُها[٤]، وعليه فإنّ الوقفَ بين هذين الأمرين المتقابلين حسنٌ لبيانِ المعنى للمتدبرِ، وللفصلِ بين المتقابلين، ولكنّه ليس بتامٍ؛ وذلك لترابطِ المعنيين، حيثُ تتضحُ المقارنةُ بين الضدين عند ذكرِهما. ومع ذلكَ فإني لا أميلُ إلى تخطئةِ السجستاني مطلقاً؛لأنّ قولَه تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ مفهومٌ ومستفادٌ من الكلامِ السابقِ له وهو قولُه ﴿..... ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾، لأنّ الحكمَ على الشهواتِ بأنها متاعُ الحياةِ الدنيا يستلزمُ عندَ المؤمنِ بالآخرةِ أنْ يكونَ متاعُ الآخرةِ ونعيمُها أفضلَ من أي متاعٍ. وعليه فلا مانعَ من الوقفِ على ﴿ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾.

---

(١) وهو قول ابن النحاس أيضاً، القطع ٢١٧.

(٢) إيضاح الوقف (٢/٥٧٠ ، ٥٧١).

(٣) علل الوقوف (١/٣٦٥).

(٤) انظر البحر المحيط لأبي حيان (٢/٤١٥).

قال تعالى:

﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ ....﴾ [آل عمران:١٩٥]

ذَكَرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ﴾ غيرُ تامٍ، لأنّ قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ﴾ متعلقٌ بالأولِ في المعنى، كأنّه قالَ: (لا أُضيعُ عملَ بعضِكم من بعضٍ) فلما أُخرتْ ﴿بَعْضٍ ۖ﴾ ارتفعتْ بالصفةِ[١]، ثم أشارَ إلى أنّ المعنى في هذه الآية مثلُ قولهِ تعالى ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ﴾[٢] أي: (إيمانُ بعضِكم من بعضٍ) فمعنى ﴿بَعْضٍ ۖ﴾ التقدمُ فلا يتمُ الوقفُ قبلَها، وهذا بخلافِ قولِ السجستاني الذي يرى بأن الوقفَ على قوله ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ﴾ تامٌ[٣]، وقد وافقَه ابنُ مجاهد، ووصفَ النحاسُ قولَهما بالصحةِ؛لأنّ المعنى (بعضُكم من بعضٍ في الجزاءِ والأعمالِ) .. فعلى هذا ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ﴾ ابتداءٌ"[٤].

وذكرَ الزمخشري أنها جملةٌ معترضةٌ، بينتْ شركةَ النساءِ مع الرجالِ فيما وعدَ اللهُ عبادَه العاملين[٥]. وعلّلَ الدرويشُ[٦] كونها معترضةً بقوله: "لأنها وقعتْ بين قولهِ ﴿عَمَلَ عَـٰمِلٍ﴾، وبينَ ما فصّلَ به عَملَ العاملين، فصحّ كونُها وقعتْ بين كلامين متصلين"[٧].

---

(١) قول ابن الأنباري "ارتفعت بالصفة" أي أن (بعضكم) فاعل بالمصدر الذي هو (عمل) لأن الفعل وصف للفاعل في المعنى، وراجع القطع: ٢٤٣.

(٢) سورة النساء: ٢٥

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢/٥٨٩-٥٩٠)

(٤) القطع (٢٤٢/٢٤٣) وراجع منار الهدى ص٩٤

(٥) الكشاف (١/٦٧٩)، وفتح القدير (٣١٣).

(٦) محيي الدين الدرويش، أديب مبدع وشاعر مجدد،وعالم باللغة والنحو، ولد بحمص سنة (١٩٠٨م)، نال الإجازة من دار المعلمين العليا بدمشق استغرق عشرين عاماً في إنجاز كتابه إعراب القرآن، توفي سنة (١٩٨٢م). انظر مقدمة الناشر لإعرابه القرآن للدرويش.

(٧) إعراب القرآن للدرويش (١/٦٠٢).

والأرجحُ عندي موافقةُ النحاسِ في أنْ تكونَ جملةُ ﴿بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾ مستأنفةً، بخلافِ ما ذهبَ إليه ابنُ الأنباري، وذلك لأمرين:

- أولهُما معنويٌّ، وهو أن المدلولَ الظاهرَ لقوله ﴿بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾ هو المساواةُ بين الذكورِ والإناثِ في المجازاةِ، لا كما يُفهم من تقديرِ ابنِ الأنباري عندما قالَ: "لا أضيعُ عملَ بعضِكم من بعضٍ"، أي لا يضيعُ عندي عملَ أحدٍ منكم، فكلُّ واحدٍ منكم محصي له عملُه. فهذا المعنى مفهومٌ من قوله تعالى: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم﴾ فلا حاجةَ لتكرارِه.

ويقوي اختيارَ معنى المساواة الآيةَ الأخرى في سورةِ النساء (٢٥) ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِكُم بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾، حيث يُفهم منها المساواةُ بين العبيدِ والأحرارِ في ميزانِ الإيمان، والرابطُ بين الآيتين أنّ كلا الأمرين كانَ فيه عندَ العربِ حيفٌ وظلمٌ، حيث كانوا يفضلون الذكورَ على الإناثِ، كما يفضلون الأحرارَ على العبيدِ، فأرادَ الشارعُ سبحانَه إلغاءَ ذلك بتأكيدِ مبدأِ المساواةِ على حسبِ الموازينِ التي شرعَها.

- أمّا الأمرُ الثاني فهو إعرابيٌّ، فالقولُ بأنّ ﴿بَعْضٍ﴾ ارتفعتْ بالصفةِ أو ما يُسمى بالمصدرِ في الجملةِ التي قبلَها يجعلُ الجارَ والمجرورَ ﴿مِّنۢ بَعْضٍ﴾ متعلقًا بفضلةٍ، في حين أننا لو جعلنا جملة ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ مستأنفةً لتعلقَ الجارُ والمجرورُ بالخبرِ، وهو ركنٌ في الجملةِ، وأولى من الفضلةِ، كما أنّ تعليقَ ابنِ الأنباري للجارِ والمجرورِ بالمصدرِ السابقِ له لا يخدمُ المعنى الذي أشرتُ إليه.

قال تعالى:

﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿١٩٧﴾ مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ..﴾ [آل عمران:١٩٦، ١٩٧]

قال ابنُ الأنباري: "والوقفُ على قوله﴿فِى ٱلْبِلَـٰدِ﴾ حسنٌ غيرُ تامٍ. وقال السجستاني: هو تامٌ، وهذا غلطٌ، لأنّ قولَه: ﴿مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ﴾ مرفوعٌ بإضمارِ: (ذلك متاعُ قليلٌ)، أي تقلبُهم متاعٌ قليلٌ، فهو متعلقٌ بالأول من جهةِ المعنى"(١).

ووافقَ النحاسُ ابنَ الأنباري في تغليطِ السجستاني، حيث قال: "وغُلِّطَ في هذا فقيل: ليس بتمامٍ ولكنه وقفٌ صالحٌ، لأنّ ما بعده متعلقٌ بما قبلَه، لأنّ المعنى: تقلبُهم في البلادِ وتصرفُهم فيه متاعٌ قليلٌ ومنفعةٌ يسيرةٌ، ثم يصيرون إلى المجازاةِ بالأعمالِ، والخلودِ في النارِ"(٢).

والأشموني لم يبتعدْ كثيراً عن النحاسِ في حكمِ الوقفِ على﴿فِى ٱلْبِلَـٰدِ﴾، حيث ذكر أنّه وقفٌ كافٍ، لأنّ ما بعده خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ عنده: (هو متاعٌ)، أو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي (تقلبُهم متاعٌ قليلٌ)"(٣).

وأخيراً أقولُ لعلّ السجتاني عندما وصفَ الوقفَ على ﴿فِى ٱلْبِلَـٰدِ﴾ بأنّه تامٌ، إنما أرادَ تمامَ الجملةِ لفظياً، أي أنّ جميعَ أركانِها قد اكتملتْ، وإلاّ فإنّ المعنى في هذه الآية مرتبطٌ بالآيةِ التي بعدَها، ولا يمكنُ إنكارُ ذلك أو الغفلةُ عنه.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢/٥٩٠ ، ٥٩١).

(٢) القطع: ٢٤٣

(٣) منار الهدى: ٩٥، وانظر مشكل إعراب القرآن: ١٨٥، والجدول في إعراب القرآن (٢/٣٣٩).

قال تعالى:

﴿ ..... وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ ﴾ [النساء:١٢]

ذكر ابنُ الأنباري أنّ السجستاني يرى تمامَ الوقفِ على قولِه تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ﴾ ثم قال: "وهذا غلطٌ؛ لأنّ الوصيةَ متعلقةٌ بالكلامِ المتقدمِ، كأنّه قالَ: (لكلِّ واحدٍ منهما السدسُ وصيةً من الله)"[١].

ووجهُ التعلقِ وضّحَهُ الفراءُ عندما ذكر أنّ ﴿وَصِيَّةً﴾ منصوبةٌ على الخروج[٢]. وبذلك يكونُ معنى الآيةِ: (فلكلِ واحدٍ منهما السدسُ إلاّ أنْ تكونَ وصيةُ اللهِ)، أي إلاّ أنْ تكونَ الوصيةَ التي هي في حدودِ شرعِ الله، بأنْ تكونَ لغيرِ وارثٍ وفي حدودِ الثلثِ. وهذا هو معنى مصطلحِ (الخروج)، المستفادِ من الاستثناءِ، ومما لا شكَ فيه أنّ حصرَ الآيةِ في هذا التوجيهِ، الذي بنى عليه ابنُ الأنباري تغليطَ السجستاني هو تحكمٌ منه. فما عليه جمهورُ المعربين[٣] أن ﴿وَصِيَّةً﴾ منصوبةٌ على المصدريةِ لفعلٍ تقديرُه (يوصيكم اللهُ وصيةً).

وعليه فالوقفُ تامٌ على ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ﴾ كما ذهبَ السجستاني.

وللسجاوندي رأيٌ وسطٌ بين الرجلين، وهو القولُ بجوازِ الوقفِ دونَ تمامِه، على أنْ تكونَ ﴿وَصِيَّةً﴾ معمولاً لـ ﴿مُضَآرٍّ ۚ﴾، أي ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ﴾[٤]، ويؤيدُ هذا التخريجُ قراءةُ الحسنِ: (غيرَ مضارٍ وصيةٍ من الله) أي بالإضافة[٥]. وذكر أبو حيان أن ذلك على سبيلِ التجوزِ، لأنّ المضارةَ في الحقيقةِ إنما تقعُ بالورثةِ لا بالوصيةِ. ثم قالَ: "لكنّه لما كانَ الورثةُ قد وصى اللهُ تعالى بهم، صارَ الضررُ الواقعُ بالورثة كأنّه وقعَ بالوصيةِ"[٦].

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٥٩٤).

(٢) معاني القرآن (١/٢٥٨).

(٣) علل الوقوف (٢/٤١٧)، المحرر الوجيز (٢/٢٠)، منار الهدى ٩٧

(٤) علل الوقوف (٢/٤١٦ ، ٤١٧).

(٥) الكشاف (٢/٤٠،٣٩)، تفسير القرطبي (٥/٨١)

(٦) البحر المحيط (٣/١٩٩).

قال تعالى:

﴿ ۞ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓا۟ ..... ﴾ [النساء:٨٨]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِه تعالى: ﴿ ۞ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ ، ولكنّه لم يعدّه تاماً[١]، وذلك لأنّ المعنى موجودٌ في قوله ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾، أي أنّ قولَه: ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾ هو من تمامِ معنى قولِه: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ ثم ذكرَ سببَ نزولِ هذه الآية فقال: "نزلتْ في قومٍ هاجروا من مكةَ إلى المدينةِ سراً، فاستثقلوها، فرجعوا سرّاً إلى مكة، فقالَ بعضُ المسلمين: "إن لقيناهم قتلناهم، وسلبناهم؛لأنّهم قد ارتدوا"، وقال قومٌ: أتقتلون قوماً على دينِكم من أجلِ أنهم استثقلوا المدينةَ، فخرجوا عنها"، فبيّن اللهُ نفاقَهم، فقال: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ أي مختلفين، ﴿ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓا۟ ﴾ أي ردّهم إلى الكفرِ"[٢].

وإذا ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ الوقفَ على ﴿فِئَتَيْنِ﴾ غيرُ تامٍ، فإنّ السجاوندي يرى تمامَه، ويعدُّه وقفاً مطلقاً[٣]، وهناك من يرى بأنه ليس بوقفٍ؛لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾، من تمامِ المعنى[٤].

وبيّنَ الدرويشُ أنّ جملةَ ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾ حاليةٌ، ويجوزُ أنْ تكونَ استئنافيةً[٥].

عند من ذهبَ إلى أنَّ الوقفَ تامٌ على ﴿فِئَتَيْنِ﴾ فالجملةُ بعده مستأنفةٌ، وبينها وبين الكلامِ السابق لها رابطٌ معنويٌّ، فهي تأكيدٌ لوصفِ اللهِ لهم بالنفاقِ. أمّا عند من ذهبَ إلى عدمِ التمامِ، فجملةُ ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾ حاليةٌ، في موطنِ التعليلِ للكلامِ السابق، فاللهُ ينكرُ عليهم الاختلافَ في أمرِ قومٍ لم يخفوا نفاقَهم وقد ظهرَ حالُهم، وسواءٌ كانت الجملةُ حاليةً، وهو الأقربُ، أو مستأنفةً، فإنّ ارتباطَها المعنوي بصدرِ الآيةِ لا يخفى؛فعليه لا يتمُّ الوقفُ قبلَها وإن كان حسناً.

---

(١) وقد وافقه في ذلك النحاس، القطع ٢٦٠

(٢) الإيضاح (٢/٦٠١ ، ٦٠٢)

(٣) علل الوقوف (٢/٤٢٩)

(٤) منار الهدى: ١٠٥

(٥) إعراب القرآن للدرويش (٢/٧٨).

قال تعالى:

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ [المائدة:٩]

قالَ ابنُ الأنباري: "﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وقفٌ غيرُ تامٍ، لأنّ قولَه: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٞ﴾ هو الكلامُ المحكيُّ، وتأويلُ الوعدِ القولُ، كأنّه قالَ: (قال اللهُ لهم مغفرةٌ)"(١).

وذكر السجاوندي أنّه لا يُوقفُ على ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ لأنّ الوعدَ واقعٌ على المغفرةِ والأجرِ، وتقديرُه: (أنّ لهم مغفرةً)(٢).

وأشارَ الأشموني إلى أنّه تامٌ(٣)، وكذلك يُفهمُ من كلامِ الزمخشري، حيث يقولُ: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ بيانٌ للوعدِ بعد تمامِ الكلامِ قبلَه، كأنه قال: قدَّمَ لهم وعداً، فقيل: أيُّ شيءٍ وعدَه لهم؟ فقيلَ: لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ"(٤).

ثم ذكرَ الزمخشري أوجهاً أخرى منها أنّه قد يكونُ الوعدُ على إرادةِ القولِ، بمعنى وعدَهم وقال لهم مغفرةٌ، أو على إجراءِ ﴿وَعَدَ﴾ مجرى (قال): لأنه ضربٌ من القولِ.

أقولُ: ولعلّ هذا ماعناه ابنُ الأنباري بقوله: "وتأويلُ الوعدِ القولُ".

وبيّنَ أبو حيان أن ﴿وَعَدَ﴾ يتعدى لمفعولين، الأولُ هو الاسمُ الموصولُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ والثاني محذوفٌ، تقديرُه (الجنةُ)، والجملةُ من قوله: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٞ﴾ مفسرةٌ لذلك المحذوفِ، لأنّ الجنةَ مترتبةٌ على الغفرانِ، وحصولِ الأجرِ، وإذا كانت مفسّرةً فلا محلَ لها من الإعرابِ، والكلامُ قبلها تامٌ(٥)، أقولُ: وهذا هو الوجهُ الأولُ الذي ذكره الزمخشري آنفاً. وزاد الأشموني: وكونُها بياناً أولى لأنّ تفسيرَ الملفوظِ به أولى من ادعاءِ تفسيرِ شيءٍ محذوفٍ(٦).

---

(١) إيضاح الوقف (٦١٢/٢).

(٢) علل الوقوف (٤٤٧/٢).

(٣) منار الهدى ١١٦

(٤) الكشاف (٢١٣/٢)

(٥) البحر المحيط (٤٥٥/٣) ، مشكل إعراب القرآن ١٢١

(٦) منار الهدى ١١٦.

قال تعالى:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾

[المائدة:٢٥]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِه تعالى ﴿إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾، فيكونُ الأخُ معطوفاً على النفسِ[١]، وزعمَ السجستاني أنّ بعضَ المفسرين وقفَ على قولِه: ﴿إِلَّا نَفْسِي﴾ وابتدأَ بقوله ﴿وَأَخِي﴾ على معنى: (وأخي لا يملكُ إلا نفسَه) فردَّ عليه ابنُ الأنباري بقوله: "وهذا قولٌ فاسدٌ؛لأنه لو كان كذا كان الكلامُ يدلُّ على أنّ موسى لايملكُ أخاه، والقرآنُ لا يدلُّ على هذا، ولو كان كذا لقالَ: "لا أملكُ إلا نفسي وأخي وقومي" لأنّه غيرُ مالكٍ لقومِه كما أنّه غيرُ مالكٍ لأخيه .." ثم ذكرَ بعد ذلك عدةَ أوجهٍ إعرابيةٍ لكلمةِ ﴿وَأَخِي﴾[٢].

وذهب ابنُ مجاهد إلى ما ذهبَ إليه السجستاني، فقالَ: "الوقفُ على ﴿نَفْسِي﴾ تامٌ"[٣].

قال النحاسُ: "وخالفَه في ذلك أهلُ العربية، وأهلُ التأويل على خلافِه"[٤].

وإذا كانَ النحاسُ لم يبيّنْ لنا وجهَ رفضِ أهلِ العربية للوقفِ على ﴿نَفْسِي﴾ فإنّي أخلصُ إلى أنّ للكلامِ توجيهين: أحدُهما: أنّه لا سلطانَ لموسى عليه السلام إلاّ على نفسِه وعلى أخيه، فأخوهُ وزيرُه وعضدُه بأمرِ ربه، فلا مقدرةَ له على عصيانِ موسى. فبهذا المعنى لا يصحُّ الوقفُ على المعطوفِ عليه وتركُ المعطوفِ.

الثاني: أنْ يكونَ المعنى: أنّه لا سلطانَ لموسى عليه السلام إلا على نفسِه، ولا سلطانَ لأخيه إلاّ على نفسِه، فلا سلطانَ لهما على قومِهما. وعلى هذا المعنى يجوزُ الوقفُ على ﴿نَفْسِي﴾ كما ذهبَ إلى ذلك السجستانيُّ وابنُ مجاهد.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٦١٤)

(٢) المصدر السابق (٢/٦١٥ ، ٦١٦) وانظر البحر المحيط (٣/٤٧٢) ومنار الهدى ١١٨

(٣) القطع: ٢٨٤

(٤) المصدر السابق: ٢٨٤

قال تعالى:

﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٣ ﴾ [الحجر:٣]

ذكر ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولِه تعالى ﴿وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ﴾ غيرُ تامٍ، لأنّ قوله ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ تهديدٌ متصلٌ بما قبلَه[١]، وأشارَ إلى أنّ السجستاني يزعمُ بتمامِه[٢].

ولكنّ الأشموني ذكر على سبيلِ التضعيفِ أنّه ليس بوقفٍ؛ لأنّ ما بعده جوابٌ لما قبلَه، والرأيُ عندَه أن الوقفَ على ﴿الْأَمَلُ﴾ جائزٌ للابتداءِ بالتهديدِ، لأنّه يُبتدأُ به الكلامُ لتأكيد الواقعِ[٣].

وإذا كانَ هناك من قال بأنّ جملةَ ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ جوابٌ لما قبلَها فإنّ صاحبَ الجدولِ في إعرابِ القرآن يرى أنّها في محلِ جزمِ جوابِ شرطٍ مقدرٍ، وتقديرُ ذلك: (إنْ يشغلْهم أمرُ الدنيا فسوفَ يعلمون)"[٤].

والرأيُ أنّ عدمَ التقديرِ أولى، فما نقلَه الأشمونيُّ من القولِ بأن جملةَ ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ جوابٌ لما قبلَها أحسنُ من القولِ بتقدير شرطٍ.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢/٧٤٤).

(٢) وقد وافقه الأنصاري في المقصد. المقصد لتخليص ما في المرشد في الوقف والابتداء -حاشية المنار-٢٠٨.

(٣) منار الهدى ٢٠٨

(٤) الجدول في إعراب القرآن (٧/١٨١).

قال تعالى:

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ..﴾

[الكهف:١ ، ٢]

ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ الوقفَ على قوله تعالى ﴿عِوَجَاۜ﴾ غيرُ تامٍ؛لأنّ المعنى عنده: (الحمدُ للهِ الذي أنزلَ على عبدِه الكتابَ قيماً ولم يجعلْ له عوجاً)[١]؛ أي أن في الكلامِ تقديماً وتأخيراً.

قال بهذا القولِ ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ والفراءُ والأخفشُ وغيرُهم، وقال أبو حاتم:"﴿عِوَجَاۜ﴾ رأسُ آية، والتمامُ ﴿قَيِّمًا﴾".

وخالفَهم في ذلك نافعٌ وعاصمٌ ويعقوبُ، ومحمدُ بن عيسى[٢]، حيثُ يرون الوقفَ على ﴿عِوَجَاۜ﴾ ، فهو رأسُ آيةٍ، ثم يكونُ الابتداءُ بقولِه: ﴿قَيِّمًا﴾.، أي على تقديرِ (ولكن أنزلَه أو جعلَه قيما) لأنّ بعدَه لامَ كي، ولابدَ من أنْ تكونَ متعلقةً بما قبلَها، .. والذي قاله عاصمٌ ونافعٌ ومن تبعهما أبين وأولى"[٣].

والسجاوندي يرى أيضاً الوقفَ على ﴿عِوَجَاۜ﴾ لأنّه في حالِ الوصلِ قد يلتبسُ بأنّ ﴿قَيِّمًا﴾ صفةٌ لـ ﴿عِوَجَاۜ﴾، ولكنّه ذكرَ توجيهاً لمن قال بالوقفِ على ﴿قَيِّمًا﴾، إذ ذهبَ إلى أنّ ﴿قَيِّمًا﴾ حالٌ من الكتاب، وأنّ جملةَ ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ اعتراضيةٌ[٤].

والأحسنُ أنْ ينتصبَ ﴿قَيِّمًا﴾ بفعلٍ مضمرٍ، ولا يكونَ حالاً من الكتابِ؛لأنّه قد فُصلَ بين الحالِ وصاحبِها بجملةٍ معطوفةٍ على جملةِ العاملِ في الحالِ، وهي قولُه ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ ، وعليه يكونُ الوقفُ على ﴿عِوَجَاۜ﴾ أولى، ويسندُ ذلك أنه رأسُ آيةٍ[٥].

---

(١) إيضاح الوقف (٧٥٦/٢)

(٢) أبو عبدالله محمد بن عيسى بن إبراهيم، مقرئ لغوي. ألف في الوقف والابتداء. توفي سنة (٢٥٣)هـ. غاية النهاية (٢٢٣/٢)

(٣) القطع ٤٤٤، المكتفى (٣٦٦ ، ٣٦٧)، معاني الفراء (١٣٣/٢)، معاني الأخفش (٤٢٧/٢).

(٤) علل الوقوف (٦٥٤/٢ ، ٦٥٥).

(٥) انظر الكشاف (٥٦٤/٣)، منار الهدى (٢٢٨ ، ٢٢٩)، المغني ـ٦٩٢ ، ٦٩٣).

قال تعالى:

﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ ﴾ [الكهف:٢٩]

قالَ ابنُ الأنباري: " ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ﴾ تهددٌ لا يحسنُ الوقفُ عليه إلى قولِه ﴿ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٢٩﴾ ﴾"(١).

وذكرَ نافعٌ أنّ الوقفَ عليه تامٌ، قال ابنُ النحاسِ: "وخُولفَ في هذهِ لأنّه تهديدٌ، وما بعده يدلُّ عليه، وهو ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ ﴾"(٢).

وبيّنَ السجاوندي أنّه لا يوقفُ عليه، أي على قولهِ ﴿فَلْيَكْفُرْ ۚ﴾، لأنّه أمرُ تهديدٍ؛ بدلالةِ قولِه: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا ﴾، ثم قال: "ولو فُصِلَ بين الدالِ والمدلولِ عليه صارَ الأمرُ مطلقاً، ومطلقُ الأمرِ للوجوبِ، فلا يُحملُ على غيرهِ إلاّ بدلالةٍ، نظيرُه قولُه تعالى ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ ﴾(٣) "(٤).

ويظهرُ لي من هذه الآيةِ أنّ تمامَ المعنى لا يكونُ بالوقفِ على قوله تعالى: ﴿فَلْيَكْفُرْ ۚ﴾ كما هو ظاهرُ كلامِ العلماءِ، بل لابدَ من تمامِ الآيةِ حتى يكتملَ المعنى، حيثُ إنّ فعلَ الأمرِ خرجَ عن مدلولهِ بالأمرِ إلى التهديدِ والوعيدِ، والذي دلّ على ذلك ما جاءَ بعدَه من تفصيلٍ للجزاءِ، لا يمكنُ فصلُه عن ما سبقَهُ.

يقولُ الزجاجُ: "هذا الكلامُ ليس بأمرٍ لهم، ما فعلوه منه فهمْ فيه مطيعون، ولكنْ كلامُ وعيدٍ وإنذارٍ، قد بيّن بعده ما لكلِ فريقٍ من مؤمنٍ وكافرٍ"(٥).

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢/٧٥٧)

(٢) القطع ٤٤٧

(٣) فصلت: ٤٠

(٤) علل الوقوف (٢/٦٦١)

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٣/٢٨١)

قال تعالى:

﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الأنبياء:١٩ ، ٢٠]

قالَ ابنُ الأنباري: "﴿ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ وقفٌ حسنٌ. وقال بعضُ المفسرين[١]: الوقفُ ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ ﴾، ثم ابتدأَ فقالَ: ﴿ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾. وهذا غلطٌ لأنّهم لا يوصفون بأنهم يسبحون الليلَ دونَ النهارِ، والنهارَ دونَ الليلِ، الدليلُ على ذلك قولُه: ﴿ فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾[٢]، والتسبيحُ الصلاةُ[٣]، يقالُ: قد فَرغتُ من سبحتي، أي من صلاتي"[٤]

وذكرَ الداني أنّ تقديرَ المعنى عندَ من يرى بالوقفِ على ﴿ ٱلَّيْلَ ﴾؛ (أي لا ينامون ولا يشتغلون) ثم قالَ: "وليس يصحُّ ما قالوه بوجهٍ، لأنّ ﴿ ٱلنَّهَارَ ﴾ لاشكَ منسوقٌ على ﴿ ٱلَّيْلَ ﴾، والعاملُ فيهما التسبيحُ"[٥]، أي قولُه: ﴿ يُسَبِّحُونَ ﴾ ثم استدلَّ بالآيةِ التي ذكرَها ابنُ الأنباري، لبيانِ أنّهم يسبحون الليلَ والنهارَ بلا انقطاعٍ.

فعلى هذا المعنى لا يكونُ الليلُ مختصاً بالتسبيحِ، أي بالصلاة، بل للنهار نصيبٌ من ذلك، وعليه فلا يتمُّ الوقفُ بين المتعاطفين المشتركين في الحكمِ.

---

(١) وهو قول ابن مجاهد. القطع: ٤٧٢، المكتفى: ٣٨٦

(٢) فصلت: ٣٨

(٣) روى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كل تسبيح في القرآن يعني به الصلاة. القطع: ٤٧٣

(٤) إيضاح الوقف (٢/٧٧٣ ، ٧٧٤).

(٥) المكتفى: ٣٨٦

قال تعالى:

﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الحج:٢٧]

بَيَّنَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولِه تعالى ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ غيرُ تامٍ، في حين أنّ الأخفشَ قالَ بتمامِه[١]، فخطأَه ابنُ الأنباري[٢]، وقالَ: "وهذا غلطٌ لأنّ ﴿ يَأْتِينَ ﴾ صلةٌ[٣] ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾، كأنّه قال: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾[٤]، وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ[٥]: (يأتون من فج عميق) ، على معنى: "يأتوكَ رجالةٌ يأتونَ". ويجوزُ في العربيةِ: (يأتوا من كل فج عميق) بالجزمِ، على أنْ يجعلَه تابعاً لـ ﴿ يَأْتُوكَ ﴾"[٦].

وعلى قراءةِ ابنِ مسعودٍ يكونُ الوقفُ على ﴿ ضَامِرٍ ﴾ كافياً، و (يأتون من كل فج عميق) استئنافٌ، أمّا على الجزمِ فلا يصحُّ الوقفُ على ﴿ضَامِرٍ﴾ لأنّ ما بعده معطوفٌ على ما قبلَه من قولِه ﴿ يَأْتُوكَ ﴾.

---

(١) وهو قول نافع، ويعقوب ، وابن مجاهد. القطع: ٤٩١، المكتفى: ٣٩٤، ولم أجده عند الأخفش في المعاني.

(٢) وكذلك خطأه النحاس والداني، وقال النحاس مبيناً سبب المخالفة للأخفش ومن تبعه: "وخولفوا في هذا، وممن خالفهم أبو حاتم، لأن (يأتين) من نعت (ضامر)، ولا يوقف على المنعوت دون النعت". القطع: ٤٩١.
إلا أنه ذكر وجهاً للموافقة، حيث قال: "وقد يجوز ما قالوا على ألاّ يجعله نعتاً، ويقطعه من القول، وكذا على قراءة ابن مسعود: (يأتون)، جعله لـ (كل)" القطع: ٤٩١، المكتفي: ٣٩٥.

(٣) المقصود بالصلة هنا عند ابن الأنباري التبعية، والمراد على الخصوص الصفة وهو ما ذكر النحاس في الهامش السابق، وقال الزمخشري: " (يأتين) صفة لكل ضامر، لأنه في معنى الجمع" الكشاف (١٨٦/٤، ١٨٧).
وذكر الفراء أن (يأتين) فعل النوق. معاني القرآن (٢٢٤/٢).

(٤) ذكر النحاس في (يأتين) ثلاثة أوجه: اماّ يأتين لأن معنى (ضامر) ضوامر فنعته بـ (يأتين) ، أو (يأتون) فيكون للناس، ويجوز (يأتي) على اللفظ. إعراب القرآن للنحاس (٩٥/٣).

(٥) وهي قراءة الضحاك أيضاً وابن أبي عبلة، البحر المحيط (٣٣٨/٦)، فتح القدير (١١٢٧).

(٦) إيضاح الوقف (٧٨٥/٢)

قال تعالى:

﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت:٤١]

ذكر ابنُ الأنباري عن الأخفش[١] أنّ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ تامٌ، ثم الابتداءُ بقوله: ﴿ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾، قال ابنُ الأنباري: "وهذا غلطٌ لأنّ ﴿ٱتَّخَذَتْ﴾ صلةُ ﴿ٱلْعَنكَبُوتِ﴾، كأنّه قال: (كمثلِ التي اتخذتْ بيتا)، فلا يحسُنُ الوقفُ على الصلةِ دونَ الموصولِ، وهذا بمنزلةِ قولِه: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[٢]، (فيحملُ) صلةُ ﴿ٱلْحِمَارِ﴾، ولا يحسُنُ الوقفُ على ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ دونَ ﴿يَحْمِلُ﴾" ثم بيّنَ أنّ المرادَ من التشبيهِ هو بيتُ العنكبوتِ وليس العنكبوتُ نفسُها، وعليه فلا يحسُنُ الوقوفُ على ﴿ٱلْعَنكَبُوتِ﴾[٣].

وعلى هذا القولِ أبو حاتم، حيث قالَ: "الوقفُ ﴿ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾"[٤]، واحتجَّ بأنّ المرادَ بالتشبيهِ هو بيتُ العنكبوتِ، إلاّ أنّه يرى بأنّ جملةَ ﴿ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ حالٌ في حين أن ابنَ الأنباري، وأكثرَ الكوفيين يرون بأنّها صلةٌ للعنكبوتِ، أي (كمثل العنكبوت التي اتخذت بيتاً)، وقد ردّ ابنُ النحاس على القولين ولم يبيّن اختيارَه حيث قال:"أمّا أنْ يكونَ ﴿ٱتَّخَذَتْ﴾ حالاً فخطأٌ، لأنّ الفعلَ الماضي محالٌ أنْ يكونَ حالاً وقد انقطعَ ومضى" وقال: "ليستْ ﴿ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ من الأسماءِ الموصولةِ، ولا (التي) مما يحذفُ"[٥].

وعلى رأي الكوفيين لا مانعَ من أنْ يكونَ الفعلُ الماضي حالاً إذا اقترنَ بـ (قد) وإن كانتْ مضمرَةً، فالأولى عندي على ذلك أنْ يكونَ ﴿ٱتَّخَذَتْ﴾ حالاً[٦] بدلاً من أنْ تكونَ صلةً، تحتاجُ إلى تقديرِ موصولٍ، فعدمُ التقديرِ أولى من التقديرِ.

---

(١) انظر تفسير القرطبي (١٣/٣٤٥)، ولم أجده في معاني القرآن للأخفش، وانظر المكتفى: ٤٤٤

(٢) الجمعة: ٥

(٣) الإيضاح (٢/٨٢٧ ، ٨٢٨)

(٤) القطع (٥٥٤ ، ٥٥٥)

(٥) المرجع السابق ٥٥٥

(٦) ذكر الداني عند إعراب (اتخذت) حالاً أنه لا يفصل مما قبله. المكتفى: ٤٤٤.

قال تعالى:

﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الروم:٢٥]

ذكرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولهِ تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ غيرُ تامٍ لأنّ قولَه تعالى: ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ جوابُ لـ ﴿إِذَآ﴾ الأولى[١]، وتقديرُ ذلك: (إذا دعاكمْ خرجْتمْ)[٢].

قال الأشموني: "والوقفُ على ما دونَ جوابِ ﴿إِذَآ﴾ قبيحٌ، لأنّ ﴿إِذَآ﴾ الأولى للشرطِ، والثانيةَ للجزاءِ، وهي تنوبُ منابَ الفاءِ في جوابِ الشرطِ"[٣].

ثم ذَكرَ ابنُ الأنباري أنّ بعضَ المفسرين يرى أنّ الوقفَ يتمُ على قولهِ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾، ويكونُ الابتداءُ بقوله ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ أي: (إذا أنتم تخرجون من الأرضِ)، وبيّن أنّ هذا خطأٌ في العربيةِ لأنّ ﴿إِذَآ﴾ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها[٤].

وأرى أنّ الوقفَ على ﴿دَعْوَةً﴾[٥] أو على ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٦] فيه إخلالٌ بتمامِ المعنى، لأنّ جوابَ ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ لم يأتِ بعد، وهو قولُه ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾، ثم إنّ ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ متعلقٌ بـ ﴿دَعَاكُمْ﴾، وقيلَ متعلقٌ بمحذوفٍ صفةٍ لـ ﴿دَعْوَةً﴾ -كما ذكر أبو حيان- وليس متعلقاً بـ ﴿تَخْرُجُونَ﴾[٧]، وعلى ما سبق فإنّ تمامَ الوقفِ يكونُ على ﴿تَخْرُجُونَ﴾.

---

(١) أي في قوله (إذا دعاكم)، وهذا قول الخليل وسيبويه. القطع: ٥٦١

(٢) الإيضاح (٨٣٢/٢)

(٣) منار الهدى: ٢٩٩

(٤) الإيضاح (٨٣٢/٢ ، ٨٣٣)

(٥) وهو قول نافع ويعقوب الحضرمي، ومحمد الأصبهاني. المكتفى: ٤٤٨

(٦) كما ذكر أبو حاتم: القطع: ٥٦١، المحرر الوجيز (٣٣٤/٤).

(٧) البحر المحيط (١٦٤/٧)، فتح القدير: ١٣٢٥

قال تعالى:

﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾ ﴾ [سبأ:١٣]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ﴾ وردّ قولَ السجستاني الذي يرى بجوازِ الوقفِ على قولهِ ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾، والابتداء بـ ﴿شُكْرًا ۚ﴾، على تقديرِ: (اشكروا الله شكراً) [١]، حيثُ يقولُ: ﴿وهذا عندي بعيدٌ لأنّ المعنى: (اعملوا شكرًا لله فيما أنعمَ به عليكم)، فإذا وقفْنا على: ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾، وابتدأنا ﴿شُكْرًا ۚ﴾ زالَ هذا المعنى"[٢]

وقد وافقَ النحاسُ والدانيُّ ابنَ الأنباري في ردِّ رأيِ السجستاني[٣]، إلاّ أنّ الأشموني وغيرَه وافقوا السجستاني في جوازِ الوقفِ على ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾، يقولُ صاحبُ المقصدِ:"﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾، حسنٌ، إن نصبتَ ﴿شُكْرًا ۚ﴾ بالمصدرية، أي (واشكروا شكراً) لا بالحالية"[٤].

---

(١) أي مصدر منصوب بفعل مقدر من جنسه، وذكر الشوكاني أن (شكرا) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: (اعملوا عملاً شكرا). فتح القدير: ١٣٩٥.

وهناك أوجه أخرى منها: أن تكون (شكرا) حالاً، أي اعملوا شاكرين أو مفعول لأجله، أي اعملوا للشكر، أو مفعول به، أي اعملوا عملاً هو الشكر كالصلاة والصيام. الكشاف (١١٢/٥)، البحر (٢٥٥/٧).

وعند النظر في الأوجه الإعرابية السابقة لكلمة (شكرا)، نجد أن الوقف يحسن على (آل داود) في حالة واحدة، وهي عند إعراب (شكراً) مصدراً منصوباً بفعل محذوف من جنس المصدر، أي «اشكروا شكراً»، أما بقية الأوجه، فلا يحسن الوقف معها، لأن الكلام متصل بما قبله، فلا ينبغي فصله عنه.

(٢) إيضاح الوقف (٨٤٦/٢)

(٣) القطع: ٥٨٢ ، والمكتفى :٤٦٤

(٤) المنار: ٣١٢، والمقصد (حاشية المنار): ٣١٢، لأبي يحيى زكريا الأنصاري.

قال تعالى:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [يس:٤٥ ، ٤٦]

قال ابنُ الأنباري: "﴿وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ غيرُ تام، لأنّ قولَه ﴿إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ جوابُ ﴿ٱتَّقُواْ﴾، وجوابُ : ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ﴾. وإنما صلحَ أنْ يكونَ جواباً لشيئين لأنّ كلَّ واحدٍ منهما يطلبُ الآخرَ"[١].

قال الفراءُ: "فلما أنْ كانوا معرضين عن كلِّ آيةٍ كفى جوابٌ واحدةٍ من ثنتين، لأنّ المعنى: وإذا قيل لهم اتقوا أعرضوا، وإذا أتتهم آيةٌ أعرضو"[٢].

ولكنّ الأشموني يقولُ: "وشيءٌ واحد لا يكونُ جواباً لشيئين على المشهور"[٣]

وذكرَ الزمخشريُّ وغيرُه من المفسرين والنحاةِ أنّ جوابَ ﴿إِذَا﴾ محذوفٌ مدلولٌ عليه بقولِه: ﴿إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾، وتقديرُ ذلك (وإذا قيلَ لهم اتقوا أعرضوا)[٤].

وأشارَ الأشموني إلى أنّ الوقفَ على ﴿تُرْحَمُونَ﴾ كافٍ إذا كانَ جوابُ ﴿إِذَا﴾ محذوفاً، وتقديرُه: (وإذا قيلَ لهم هذا أعرضوا). أمّا إذا كانَ الجوابُ هو قولَه: ﴿إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ فليس بوقفٍ[٥].

وسواءٌ أكانَ جوابُ الشرطِ محذوفاً تقديرُه: (أعرضوا)، أو كانَ قولَه: ﴿إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾، في الآيةِ التاليةِ لآيةِ الشرطِ، فإنّ الآيةَ الثانيةَ هي من تمامِ معنى الأولى، وعليه فلا يُقطعُ بينهما بنيةِ أنّ الأولى مستغنيةٌ بمعناها عن الثانيةِ، بل الحقُّ أنها مستوفيةٌ معناها ومدلولَها من الثانيةِ، ومع ذلك فقد يكونُ الوقفُ بينهما حسناً ولكن لا يتمُ.

---

(١) الإيضاح (٨٥٣/٢).

(٢) معاني القرآن (٣٧٩/٢)

(٣) منار الهدى: ٣٢٠

(٤) الكشاف (١٨١/٥)، وراجع المغني: ٨٥٠

(٥) منار الهدى: ٣٢٠

قال تعالى:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ... يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى.. ﴾ [الممتحنة:١]

ذكرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولِه تعالى ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ حسنٌ غيرُ تامٍ[١] لأنّ قولَه : ﴿أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ متعلقٌ بالأول، أي تعليلٌ لـه، وتقديرُ ذلك عنده: (يخرجون الرسولَ لأنْ لا تؤمنوا بالله ربكم) أو بمعنى (يخرجون الرسولَ وإياكُم لإيمانكم)[٢].

ثم قال: "والوقفُ على ﴿أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ حسنٌ غيرُ تامٍ لأنّ قولَه: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى﴾ متعلقٌ بالأول، كأنّه قالَ: (لاتتخذوا عدوي وعدُوَّكم أولياءَ إن كنتمْ خرجتمْ جهاداً في سبيلي)[٣].

ووجهُ التعلقِ أنّ الكلامَ السابقَ وهو قولُه: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ دالٌ على جوابِ الشرطِ المحذوفِ، وليس كما ذكر مكي وتبعَهُ ابنُ عطية من أنّ قولَه تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى ...﴾ هو جوابُ الشرطِ وأنّه جازَ تقدمُه لأنّ أداةَ الشرطِ وهي (إن) هنا لم يظهرْ عملُها في اللفظِ[٤].

فهذا القولُ مما ترفضُه العربيةُ لأنّ النهيَ لابدَ من اقترانِه بالفاء، وهي غيرُ موجودةٍ، فالقولُ بأنّ الجملةَ السابقةَ دالةٌ على الجوابِ هو الصحيحُ، والجوابُ محذوفٌ كما ذكرَ الشوكاني والتقديرُ عنده: (أي إن كنتم كذلك فلا تلقوا إليهم بالمودةِ، أو إن كنتم كذلك فلا تتخذوا عدوي وعدُوَّكم أولياء)[٥].

---

(١) ذكر يعقوب أن الوقف على (وإياكم) هو وقف كاف، وقال أبو حاتم: وقف بيان. القطع: (٧١٩)

(٢) ذكر مكي وغيره أن جملة (أن تؤمنوا) في موضع نصب مفعول لأجله، والتقدير: (يخرجونكم لأجل إيمانكم، أو كراهية أن تؤمنوا). مشكل إعراب القرآن: ٧٢٨، والمحرر الوجيز (٥/٢٩٤)، وفتح القدير: (١٧٣٤)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٩٣٢)

(٤) مشكل إعراب القرآن: (٧٢٨)، والمحرر الوجيز (٥/٢٩٤)

(٥) فتح القدير: (١٧٣٤)

الفصل الثاني

الوقف وتعدد المعنى

قال تعالى:

﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ ... ﴾ [البقرة:١٠٢]

ذَكَرَ ابنُ الأنباري أنّ (ما) في قولهِ تعالى ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ لها وجهان: أي لها معنيان، ويترتبُ على هذين المعنيين اختلافٌ في حكمِ الوقفِ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ فهي كما ذكر إمّا أنْ تكونَ موصولةً ومنصوبةً على النسقِ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ أي (ويعلمونهم ما أُنزلَ على الملكين). وإما أنْ تكونَ جحداً، أي نافيةً[١].

ثم بيّن أنّها إذا كانتْ موصولةً منسوقةً عليه كانَ الوقفُ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ حسناً، ولكنْ إذا كانتْ جحداً كان الوقفُ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ أحسنُ، لأنها إذا كانت منسوقةً على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ كانت متعلقةً به لفظاً ومعنى، أمّا إذا كانت جحداً فتتعلقُ به من جهةِ المعنى، لا من جهةِ اللفظِ. ثم قالَ: "ويجوزُ أنْ تكونَ منصوبةً بالنسقِ على قوله: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ ﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾"[٢]

والوقفُ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ عندَ النحاسِ كافٍ إذا كانت ﴿مَآ﴾ نافيةً، أما إذا كانت في موضعِ نصبٍ فلا يوقفُ عليه لأنه معطوفٌ عليه[٣]، وتبعَهُ في ذلك الأشموني[٤].

ويرى الداني أنّ اعتبارَ ﴿مَآ﴾ جحداً ليس بالوجهِ الجيدِ، والاختيارُ أنْ تكونَ موصولةً في موضعِ نصبٍ[٥].

وذكر الشوكاني عن ابنِ جريرِ الطبري أنّ ﴿ مَآ﴾ قد تكون نافيةً، والواو عاطفةٌ على قوله ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ ﴾، والكلامُ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، وتقديرُه: (وما كفرَ سليمانُ وما أُنزلَ

---

(١) وتقدير النفي عند الأشموني: (أي لم يترل عليها سحر ولا باطل، وإنما أنزل عليها الأحكام..) منار الهدى: ٤٥.

(٢) إيضاح الوقف (٥٢٦/١)

(٣) القطع: ١٥٦

(٤) منار الهدى: ٤٥

(٥) المكتفى: ١٦٩

عـــلى الملكـــين، ولكنّ الشياطينَ كفروا يعلمونَ الناسَ السحرَ ببابلَ هاروتَ وماروتَ)، فهاروتُ وماروتُ بدلٌ من الشياطين في قوله ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾[١].

وأرى أنّ الوقفَ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ ليس بحسنٍ لأنّ ظاهرَ المعنى أنّ ﴿ مَآ ﴾ موصولةٌ معطوفةٌ على منصوبٍ كما ذكره غيرُ واحدٍ من المفسرين[٢]، وظاهرُ العطفِ كما ذكره أبو حيان هو عطفُ تغايرٍ، فلا يكونُ ما أُنزلَ على الملكين سحرًا[٣]، وقد يكونُ الجمعُ ما بين عصمةِ الملكينِ وبينَ نزولِ السّحرِ عليهما كما ذكر ابنُ كثير بأنّه سبقَ في علمِ الله لهما هذا الأمرُ فيكونُ تخصيصاً لهما [٤].

---

(١) فتح القدير ٩٥، القرطبي (٢/٥٠).

(٢) الكشاف (١/٣٠٥)، المحرر الوجيز لابن عطية (١/١٨٦)

(٣) البحر المحيط (١/٤٩٧) – وفيه تفصيل عن القراءات التي قد يتوجه بها المعنى.

(٤) تفسير ابن كثير (١/١٤٢).

قال تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ .... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ...﴾ [آل عمران:٧]

بيّنَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ تامٌ[١]، لمن زعمَ أنّ الراسخين في العلم لم يعلموا تأويلَه. وهو قولُ أكثرِ أهلِ العلم [٢]. أما مجاهدُ فيقولُ: "الراسخون في العلمِ يعلمون تأويلَه ويقولون آمنا به"[٣].

وقالَ ابنُ الأنباري "فعلى مذهبِ مجاهدٍ ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مرفوعون على النسقِ على ﴿ٱللَّهُ ۗ﴾[٤] .. ومن قال (الراسخون في العلم لم يعلموا تأويلَه ، رفعَ (الراسخين) بما عادَ عليهم من ذكرِهم، وذكرُهم في (يقولون)"[٥].

والمرادُ أنّ ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ ابتداءٌ، وخبرهُ في قولهِ تعالى ﴿يَقُولُونَ﴾، والضميرُ في ﴿يَقُولُونَ﴾ عائدٌ على المبتدأِ، وهما، أي المبتدأُ والخبرُ يترافعان عند الكوفيين. ثم قوى ابنُ الأنباري قولَ الجمهورِ أو ما يسميهم العامةَ بقراءتي ابنِ مسعودٍ وأُبي[٦]، حيث قرأ ابنُ مسعودٍ: (إنْ تأويلُه إلا عندَ اللهِ والراسخون في العلمِ يقولون) وقرأ أُبي: (ويقولُ الراسخون في العلمِ).

---

(١) وبه قال الزجاج، والتقدير عنده (أي لا يعلم أحد متى البعث غير الله)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٧٨/١).

(٢) ذكر النحاس أن نيفاً وعشرين من الصحابة والتابعين والقراء والفقهاء، وأهل اللغة قالوا بذلك منهم ثلاثة من الصحابة هم: عائشة، وابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهم . القطع: ٢١٢.

(٣) إيضاح الوقف (٥٦٥/٢)

(٤) وعليه فلا يتم الوقف على لفظ الجلالة، لأن ما بعده مرتبط به، بل يكون الوقف على (العلم) ، ويكون قوله (يقولون) مستأنفاً ، القطع ٢١٥

(٥) إيضاح الوقف (٥٦٦/٢).

(٦) المصدر السابق (٥٦٦/٢)

وأَذهبُ إلى ما ذهبَ إليه ابنُ كثيرٍ من أن للتأويلِ معنيين:

أولهُما: معرفةُ حقيقةِ الشيءِ، وما يؤولُ أمرُه إليه، فعلى هذا المعنى يكونُ الوقفُ على لفظِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهُ﴾، لأنّ حقائقَ الأمورِ وكنهَهَا لا يعلمُها إلا الله.

أمّا المعنى الثاني: فهو التفسيرُ والبيانُ، والتعبيرُ عن الشيءِ، فعليه يكونُ الوقفُ على ﴿ٱلْعِلْمِ﴾، لأن ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به، وإن لم يُحيطوا علماً بحقائقِ الأشياءِ[1].

(١) تفسير ابن كثير (١/٣٥٥)

قال تعالى:

﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [المائدة:٢٦]

ذكر ابنُ الأنباري أنّ قولَه تعالى ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ ينصبُ من وجهين:

إمّا بقولِهِ تعالى ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾ فبذلك لا يتمُ الوقفُ على ﴿عَلَيْهِمْ ﴾ أو يكونُ منصوباً بقوله ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، وعليه يتمُ الوقفُ على قوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ ﴾[١].

والوقفُ في هذه الآية يعتمدُ على مدلولِ الآيةِ وتفسيرها وإن لم يوضحْ ذلكَ ابنُ الأنباري بشكلٍ جليٍّ، إلّا أنّ ابنَ النحاسِ ذكر أنّ الرجوعَ في ذلك يكونُ لأهلِ التأويلِ الذين يُرجعُ في علم القرآنِ إليهم، حيثُ إنّ الوقفَ في هذا مما يُحتاج فيه إلى التوقيفِ، لأنّ المعانيَ فيه مختلفةٌ[٢]، وقد اختلفَ في ذلك أهلُ التفسير[٣]، فمن قالَ إنّ التحريمَ كان أربعينَ سنة نصبَ ﴿أَرْبَعِينَ ﴾ بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ ﴾ ووقفَ على قوله ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ واستأنفَ بقوله تعالى ﴿ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾. ومن قالَ إنّ التحريمَ كان أبداً وإنّ التيهَ كان أربعين سنةً، نصبَ ﴿أَرْبَعِينَ ﴾ بـ ﴿يَتِيهُونَ ﴾، فعلى هذا يكونُ وقفُه على قولِه ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾[٤]. قال أبو حيان : "والظاهرُ أنّ العاملَ في قوله ﴿أَرْبَعِينَ ﴾ ﴿مُحَرَّمَةٌ ﴾ فيكونُ التحريمُ مقيداً بهذه المدةِ، ويكونُ ﴿يَتِيهُونَ ﴾ مستأنفاً، أو حالاً من الضميرِ في ﴿عَلَيْهِمْ ﴾[٥].

---

(١) الإيضاح (٦١٦/٢)

(٢) القطع (٢٨٤ ، ٢٨٥)

(٣) الكشاف: ٢٢٣، المحرر الوجيز (١٧٦/٢ ، ١٧٧)، تفسير القرطبي (١١٦/٦ ، ١١٧)، البحر المحيط (٤٧٢/٣ ، ٤٧٣).

(٤) المكتفى: (٢٣٧) ، علل الوقوف (٤٤٩/٢)، منار الهدى: (١١٨)، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٦٥/٢)، ومشكل إعراب القرآن: (٢٢٣).

(٥) البحر المحيط (٧٤٣/٣).

قال تعالى:

﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ۚ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ ۚ وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۚ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأعراف:٤٦]

بيّن ابنُ الأنباري أنّ موضعَ الوقفِ يختلفُ في قولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ بحسبِ اختلافِ المعنى، حيثُ يقولُ: "إنْ شئتَ قلتَ: الوقفُ على قولِهِ: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا﴾ ثم تبتدئُ: ﴿وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ أي: (وهم يطمعون في دخولها) وإن شئتَ قلتَ: المعنى: (دخلُوها وهم لا يطمعون في دخولها) فيكونُ الجحدُ منقولاً من (الدخولِ) إلى (الطمعِ)، كما تقولُ في الكلام: (ما ضربتُ عبدَاللهِ وعندَه أحدٌ) فمعناه (ضربتُ عبدَالله وليس عندَه أحدٌ)، فالجحدُ منقولٌ من الضربِ إلى آخرِ الكلامِ، .. وأنشد الفراءُ:

ولا أَراها تزالُ ظالمةً ... تُحْدِثُ لي نكبةً وتنكؤها[1]

أراد: (وأراها لا تزالُ ظالمةً) فمعنى الجحدِ الأولِ التأخيرُ... فعلى هذا المذهبِ الثاني لا يحسنُ الوقفُ على قوله: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا﴾ "[2].

وذكرَ النحاسُ أنّ الأخفشَ وأحمدَ بنَ موسى قالا بالمذهبِ الأول وهو تمامُ الوقفِ على ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا﴾ وخالفهما أبو حاتم حيث أخذَ بالمذهبِ الثاني وجعلَ التمامَ ﴿وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ ثم قال النحاسُ: "وهذا يبينُه التفسيرُ فمذهبُ مجاهدٍ والحسنِ والسديّ[3] والضحاكِ[4] وعطاء[5]: "لم يدخلْها أصحابُ الأعرافِ وهم يطمعون أي دخلُوها ولم

---

(١) لم أعرف قائله، انظر معاني القرآن (٢/٥٧)، والأضداد (٢٦٨)

(٢) الإيضاح (٢/٦٥٥)

(٣) أبو محمد إسماعيل بن عبدالرحمن السدي الكبير، تابعي محدث، روى عن أنس وابن عباس، توفي سنة (١٢٧) هـ. التهذيب (١/٣١٣)

(٤) الضحاك بن مزاحم، التابعي المفسر، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، سمع سعيد بن جبير. غاية النهاية (١/٣٣٧)

(٥) عطاء بن أبي مسلم الخرساني، محدث، روى عن الصحابة مرسلاً، وعنه الأوزاعي والضحاك، وثقة بن معين. توفي سنة (١٣٥)هـ. التهذيب (٧/٢١٢).

يكونـــوا طامعين في ذلك)"[١] وهو الأظهرُ والأليقُ بسياقِ الآية عند أبي حيان[٢] . إلّا أنّ الأشموني أخذَ بالمذهبِ الأول وذكر أنّه الأولى عند الأكثرِ[٣].

---

(١) القطع: (٣٣٤)

(٢) البحر المحيط (٤/٣٠٥)

(٣) منار الهدى: (١٤٦)، ومشكل إعراب القرآن: (٢٩٣).

قال تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأنفال:٣٣]

بَيَّنَ ابنُ الأنباري أنّ الضحاكَ[١] يرى بأنّ (الهاءَ) و (الميمَ) في قولهِ تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ يعودان للكافرين، أمّا الأخريان في قولهِ : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ فهما يعودان للمؤمنين، وعليه فإنّ الوقفَ يتمُ على قولهِ: ﴿ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ﴾ حتى يتمَّ الفصلُ بين الكلامين لأنّ المعنى: (وما كان اللهُ ليعذبَ الكفارَ وأنت فيهم) ثم يبتدئُ: (وما كان اللهُ مُعذبَ المسلمين وهم يستغفرون).

أما الوجهُ الآخرُ الذي ذكره ابنُ الأنباري فهو أنّ بعضَ أهلِ اللغةِ يرى بأنّ الكلامَ كلَّه يعودُ للكافرين، ولا يندهشُ ابنُ الأنباري من وصفِ الكفارِ بالاستغفارِ لأنّ تقديرَ المعنى عنده: (أي لم يكنْ معذبَهم لو كانوا يستغفرون)[٢] فأمّا إذا كانوا لا يستغفرون فهم مستحقون للعذابِ، وضربَ مثالاً لذلك بقوله: "وهو في الكلام بمنزلةِ قولكِ للرجلِ: (ما كنتُ لأُهينك وأنت تُكرمني) فمعناه: ما كنتُ لأهينكَ لو أكرمتَني، فأما إذا كنت غيرَ مكرمٍ لي فأنت مستحقٌ لهواني.. وعلى مذهبِ اللغوي لا يتمُ الوقفُ على ﴿ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ﴾[٣] لأنّ القصةَ كلَّها للمشركين"[٤]

وأخلصُ في هذه المسألةِ إلى أن تخريجَ ابنِ الأنباري الأخيرَ لرأي بعضِ أهلِ اللغة حسنٌ؛ ولكني أرى فيه تأويلاً؛ ومحاولةً لتقديرِ كلامٍ لا حاجةَ له إلاّ من بابِ التعليل لما قيل، في حين أن المعنى الظاهرَ لا يستدعي ذلك؛ بل الرأي الأول في المسألة أحسنُ وأجودُ لجلاءِ المعنى فيه؛ ولأنّ عدمَ التقديرِ أولى من التقديرِ.

---

(١) انظر القطع: ٣٥١، المكتفى: ٢٨٦

(٢) وهو قول: قتادة والسدي، وابن زيد ومال إليه ابن جرير الطبري. القطع: (٣٥١)، البحر المحيط (٤٨٣/٤) تفسير الطبري (١٥٤/٩).

(٣) والتمام عند الأشموني (وهم يستغفرون). منار الهدى: (١٥٨)

(٤) الإيضاح (٦٨٤/٢ ، ٦٨٥)

قال تعالى:

﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [التوبة:٥٥]

بيّنَ ابنُ الأنباري أنّ موضعَ الوقفِ يختلفُ في هذه الآية بحسبِ تعلقِ الجارِ والمجرور، وهو قولُه ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، حيثُ ذكرَ أنّ الوقفَ يحسنُ على قولهِ تعالى ﴿ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ ولا يتمُ على قوله ﴿وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ﴾ عندَ من جعلَ ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ صلةً أو متعلقاً بـ ﴿تُعْجِبْكَ﴾، والتقديرُ عنده: (ولا تعجبْكَ أموالُهم ولا أولادُهم في الحياةِ الدنيا إنما يريدُ الله ليعذبَهم بها في الآخرةِ)، وذكر أنّ هذا من المقدمِ والمؤخرِ[1].

أمّا الوجهُ الآخرُ عند ابنِ الأنباري فهو أنْ يكونَ قولُه تعالى ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ متعلقاً بـ ﴿لِيُعَذِّبَهُم﴾ وتقديرُ المعنى عنده: أي يعذبُهم بالإنفاقِ كرهاً في الدنيا، ثم يعذبُهم بها في الآخرةِ بعد عذابِ الدنيا[2]، وعلى هذا المعنى يحسنُ الوقفُ عند ابنِ الأنباري على قولهِ تعالى ﴿أَوْلَٰدُهُمْ ۚ﴾[3].

والأرجحُ عندي هو الوجهُ الأخير؛ لأنّه هو الظاهرُ من معنى الآية؛ ولا يحتاجُ إلى تقديمٍ وتأخيرٍ كما هو حالُ الوجهِ الأول. ثم إنّ العجبَ من الأموالِ والأولادِ مرتبطٌ بالحياةِ الدنيا فلا حاجةَ لبيان ذلك؛ بل معرفةُ وقتِ العذابِ هو ما يمكنُ الاهتمامُ به وإظهارُه من أجلِ إنذارٍ وتخويفِ المعاندين، وكذلك تثبيتِ المؤمنين؛ وعليه فإنّ ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ متعلقٌ بـ ﴿لِيُعَذِّبَهُم﴾ .

---

(١) قال بهذا ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: (١٣١)، القطع: (٣٦٣)، البحر المحيط (٥/٥٥).

(٢) وهذا قول أبي حاتم، القطع: (٣٦٣)، وبه قال الحسن البصري، ومال إليه الطبري وعلل ذلك بأنه هو الظاهر من التنزيل. تفسير الطبري (١٠/١٠٧) ، المكتفى: (٢٩٥) ، وأشار الفراء والزجاج إلى هذا القول مع تقديم الأول عليه: معاني القرآني للفراء (١/٤٤٢)، معاني القرآن وإعرابه (٢/٤٥٤).

(٣) إيضاح الوقف (٢/٦٩٤ ، ٦٩٥).

قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ ..... ﴾ [يوسف:٢٤]

بَيَّنَ ابنُ الأنباري أنّ لأهلِ العلمِ ثلاثةَ أقوالٍ في معنى قولِهِ تعالى ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا﴾، وهذا يترتبُ عليه اختلافٌ في موضعِ الوقفِ.

فعامةُ أهلِ العلمِ يرون أنّ معنى ﴿هَمَّ بِهَا﴾ أي (قعدَ منها مقعدَ الرجلِ من المرأةِ) فتمثلَ له يعقوبُ عليه السلام عاضاً على إصبعِهِ يقولُ: يوسفُ يوسفُ.

ويرى آخرون بأنّ (الهاءَ) كنايةٌ عن الفرّةِ، وتقديرُ ذلك: (ولقد همّتْ به وهمَّ بالفرةِ)[١].

والوقفُ على هذين المذهبين يكونُ على قولِهِ تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ﴾ ويتمُ على ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾. أمّا أصحابُ المذهبِ الثالثِ فيرون أنّ الأنبياءَ عليهم السلام معصومون لا يعصونَ ولا يهمّون بالكبائرِ. ومعنى الآيةِ عندَهم: (لولا أنْ رأى برهانَ ربهِ لهم بها). فالوقفُ من هذا المذهب على قولِهِ ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ﴾ ثم يبتدئُ: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ﴾[٢]. قال أبو حاتم نقلاً عن أبي عبيدة: "أي لم يهمْ"[٣].

أقولُ لأنّ أبا عبيدةَ جعلَ معنى الهمِ الثاني كالأولِ، وهو قصدُ فعلِ المعصية.

ويرى الزمخشري بأنّ الوقفَ على قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ﴾ فيه إشعارٌ بالفرقِ بين الهمين: همِّ العزيمةِ منها، ومشارفةِ الهمِّ منه، ثم يعودُ لخوفهِ من ربه لما أوجبَهُ على المكلفين من اجتنابِ المحارمِ. وذكرَ أنّ للقارئِ أنْ يقفَ على ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ﴾ إذا قدّرَ خروجَ قوله ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ من حكمِ القسمِ في قوله ﴿وَلَقَدْ﴾، وجعلَه كلاماً برأسه[٤].

والرأيُ الأولُ هو الأرجحُ لدلالةِ ظاهرِ المعنى عليه، ولبعدِهِ عن التقديرِ الذي لا حاجةَ له؛ وإن كانَ ليس فيه دليل على أن معنى ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ أي قعدَ منها مقعدَ الرجلِ من المرأة، فقد يكونُ الهمُّ في النفسِ.

---

(١) أي همت بالمعصية وهم بالفرار منها ، تأويل مشكل القرآن: ٢٣٠

(٢) إيضاح الوقف (٢/٧٢٠ ، ٧٢١)

(٣) القطع: ٤٠٠

(٤) الكشاف (٣/٢٦٨)

قال تعالى:

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ...﴾ [الرعد:٢]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾، والابتداءَ بقولهِ: ﴿ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾، أي (ترونها بلا عمدٍ).

وجوّزَ وجهاً آخرَ، وهو أنْ يكونَ المعنى: (الله الذي رفعَ السماواتِ بعمدٍ لا ترون تلك العمَد). فنقلَ النفيَ من (العمدِ) إلى (الرؤية)، فيكونُ الوقفُ بذلك على قولهِ ﴿تَرَوْنَهَا﴾، ثم ذكر أنّ الهاءَ في قولهِ ﴿تَرَوْنَهَا﴾ يجوزُ أنْ تعودَ على (العمدِ)، ويجوزُ أنْ تعودَ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[١].

أقولُ: إنّ عودَ الضميرِ من ﴿تَرَوْنَهَا﴾ على السماوات يفيدُ نفيَ العمدِ وهو مذهبُ ابنِ الأنباري الأوّلُ. أمّا في عودِ الضميرِ على العمدِ فهو إثباتٌ أنّ للسماءِ عمَداً غيرَ مرئيةٍ، وهو مذهبُ ابن الأنباري الثاني، ويعضدُه قراءةُ أُبي (ترونه) على أنّه اسمُ جمعٍ[٢].

وجملةُ ﴿تَرَوْنَهَا﴾ في موضعِ الصفةِ لـ ﴿عَمَدٍ﴾، والتقديرُ (بغير عمد مرئيه) أي: لها عمدٌ لا ترونها[٣]. ويرى الأشموني في حالِ نفي العمدِ عن السماءِ أنْ يكونَ الوقفُ على ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ حتى يتضحَ المعنى، ثم الاستئنافُ بـ ﴿تَرَوْنَهَا﴾ أي ترونها كذلك، يعني السماواتِ[٤]. وقيلَ ﴿تَرَوْنَهَا﴾ حالٌ من السماواتِ، أي (رفعها مرئيةً بغيرِ عمدٍ)[٥]. وقد رجّحَ الداني مذهبَ ابنِ الأنباري الثاني[٦]. والراجحُ عندي الأولُ لاتصالِ النفيِ بالعمدِ ثم إنّ الظاهرَ عودةُ الضميرِ في ﴿تَرَوْنَهَا﴾ على العمدِ لقربِها منها لفظاً ولدلالةِ ظاهرِ المعنى على ذلك، ولكن هل يلزمُ نفيُ وجودِ أعمدةٍ مرئيةٍ أنْ تكونَ هناك أعمدةٌ غيرُ مرئيةٍ؟

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٣٠ ، ٧٣١)

(٢) الكشاف (٣/٣٣٢) ، البحر المحيط (٥/٣٥٣)

(٣) المصدر السابق (٥/٣٥٣) ، القطع: ٤٠٦

(٤) منار الهدى: ١٩٩

(٥) البحر المحيط (٥/٣٥٣)

(٦) المكتفى : ٣٣٣

قال تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ﴾ [الرعد: ٣٠-٣١]

ذكر ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ لا يتمُ على قولِه تعالى ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ إذا كان جوابُ قولِه تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾هو قولُه المتقدمَ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ﴾[1]، كأنّ تقديرَ الكلامِ: (وهم يكفرون بالرحمنِ ولو فُعل بهم ذلك) واعترضَ أبو حيان بأنّ هذا لا يكونُ جواباً وإنما دليلٌ على جوابٍ تقديرُه (لما آمنوا)[2]. وهو الأظهرُ عندَ ابنِ هشام[3]. أمّا إذا كانَ جوابُ ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا﴾ محذوفاً لعلم المخاطبين به، فالوقفُ عندَ ابنِ الأنباري يكونُ على قولِه ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾[4].

قالَ الزجاجُ: "تُرِكَ جوابُ (لو) لأنّ في الكلامِ دليلاً عليه، وكانَ المشركون سألوا النبي ﷺ أنْ يفسحَ لهم في مكةَ ويباعدَ بين جبالها حتى يتخذوا فيها قطائعَ وبساتينَ، وأنْ يحيَ لهم قوماً سمّوْهم له، فأعلمَهم الله -عزّ وجلّ- أنْ لو فُعلَ ذلك بقرآنٍ لكانَ يُفعل بهذا القرآنِ، والذي أتوهمُه -والله أعلم- وقد قالَه بعضُ أهلِ اللغة أنّ المعنى: لو أنّ قرآناً سُيرتْ به الأرضُ أو كلّمَ به الموتى لما آمنوا به، ودليلُ هذا القولِ قولُه ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[5]"[6] ويذهبُ الكسائي إلى أنّ معنى (لو): ودِدنا، فلا يحتاجُ إلى جوابٍ[7].

والظاهرُ عندي ما ذهبَ إليه الزجاجُ لدلالةِ الآية الثانيةِ عليه.

---

(١) وهو أحد قولي الفراء، معاني القرآن (٦٣/٢)، وقالَ الزمخشري: "وليس ببعيد عن السداد"، الكشاف (٣٥٢/٣)

(٢) البحر المحيط (٣٨٢/٥)

(٣) مغني اللبيب: ٨٤٩

(٤) الإيضاح (٧٣٥/٢)

(٥) سورة الأنعام: ١١١

(٦) معاني القرآن وإعرابه (١٤٨/٣)

(٧) القطع: ٤١١

قال تعالى:

﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ﴾ [مريم:٧٨ ، ٧٩]

بيّن ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ يتمُ على قولهِ تعالى ﴿كَلَّا﴾، إذا كانتْ بمعنى (لا)، أي (لا لم يتخذوا)، أو (ليس الأمرُ كذلك).

ثم ذكرَ أنّه يجوزُ الوقفُ على قولهِ ﴿عَهْدًا﴾، والابتداءُ بـ ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ﴾، إذا كانت ﴿كَلَّا﴾ بمعنى (حقاً) أي (حقاً سنكتبُ)[١].

وقد اختلفَ أهلُ التفسيرِ، وأهلُ اللغةِ في ﴿كَلَّا﴾ ،وفي الوقفِ عليها وعلى ما قبلَها أو ما بعدَها[٢].

فقد بيّن النحاسُ أنّ معناها عند أكثرِ أهلِ التفسير (حقاً)، ومعناها عندَ بعضِ أهلِ اللغة (ألَا)، التي هي للتنبيه، ويستفتحُ بها الكلام.

وأشارَ إلى أنّ سيبويه يرى بأنّ (ألا) بمعنى (حقاً)، فصارَ القولان متفقين.

أمّا الوقفُ فقد ذكرَ فيه خمسةَ[٣] أقوالٍ:

أولُها: عدمَ الوقفِ على ﴿كَلَّا﴾ في جميعِ القرآنِ لأنّها جوابٌ، والفائدةُ تقعُ فيما بعدَها.

الثاني: الوقفُ على ﴿كَلَّا﴾ في جميعِ القرآنِ.

الثالثُ: الوقفُ على ما قبلَها في كلِّ حالٍ.

الرابعُ: الوقفُ على ما قبلَها إذا كانت رأسَ آيةٍ، مثلَ ما هو ظاهرٌ في هذه الآيةِ.

الخامسُ: وفيه تنقسمُ ﴿كَلَّا﴾ إلى قسمين: أحدُهما أنْ تكونَ ردعاً وزجراً.

وبذلك يكونُ الوقفُ عليها تاماً.

أما القسمُ الثاني فهي أنْ تكونَ بمعنى (ألا)، فهي ابتداءُ كلامٍ لا يوقفُ عليها حتى يتمَّ المعنى.

---

(١) إيضاح الوقف (١/٤٢٦)، (٢/٧٦٦)

(٢) المصدر السابق (١/٤٢١-٤٢٦)

(٣) انظر القطع (٤٥٨ ، ٤٥٩)

وقــد ردَّ النحاسُ الأقوالَ الأربعةَ الأولى واستحسنَ القولَ الخامسَ، معللاً أنّ جميعَ ما في القرآنِ من ﴿كَلَّآ﴾ لا يخرجُ عن هذين المعنيين[1].

أقــولُ: والظاهرُ في هذه الآيةِ أنّ الوقفَ يكونُ على ﴿كَلَّآ﴾ لأنها أقربُ إلى النفيِ كما قدَّرَ ذلك أبو حاتم بقولهِ: "أي لم يطلعْ الغيبَ، ولم يتخذْ عندَ الرحمنِ عهداً"

قال النحاسُ: "وهذا من أحسنِ الأقوالِ، وهو قولُ الخليلِ، ثم تَبِعَهُ على ذلك الأخفشُ"[2].

---

(١) القطع (٤٥٩ ، ٤٦٠)

(٢) القطع (٤٥٨-٤٥٩) ، منار الهدى: ٢٤٠

قال تعالى:

﴿ طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ ﴾ [طه:١-٢]

ذكــرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ يكونُ على قولهِ تعالى ﴿طه﴾ وذلك عندَ من عدَّ ﴿طه﴾ افتتاحاً للسورة، ثم يبتدئُ بعد ذلك بقولهِ ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾.

أمّا من قالَ إنّ ﴿طه﴾ بمعنى (يا رجلُ) فلا يقفُ عليها[١]. وأشارَ الداني إلى أنّه إذا كانت ﴿طه﴾ افتتاحاً للسورة واسماً لها، فتقديرُ الكلامِ (اتلُ طه)، ثم ذكرَ أنّها قد تكونُ نداءً أو قسماً، والنداءُ تنبيهٌ لما بعدَه، والقسمُ لابدَّ له من جوابٍ[٢].

قــال أبو حيان: "والظاهرُ أنّ ﴿طه﴾ من الحروفِ المقطعةِ نحو ﴿ يسٓ ۝١ ﴾ و ﴿ الٓر ﴾ وما أشبههما"[٣] ، ثم ذكر بعد ذلك معانيَ أخرى لها[٤].

وعــلى قولــه يكونُ الوقفُ على ﴿طه﴾. إلاّ أن ابنَ عباسٍ والحسنَ وابنَ جبيرٍ ومجاهداً وعطــاء وعكرمةَ[٥]، يرون بأنّ معناها (يا رجلُ) كما قيلَ في لغةِ عكٍ أو عكلٍ أو في لغةِ الســريانِ أو الحبشةِ وغيرِها، وقد مالَ الشوكاني إلى ذلك[٦]، وعليه فلا يوقفُ عليها كما ذكــرَ ابنُ الأنباري وقال الأشموني: "وليس بوقفٍ لمن فسّرَ ﴿طه﴾ بيا إنسانُ لاتصالهِ بما بعدَه، أو سكّنَ الهاء: بمعنى طأِ الأرضَ بقدميك، فهو فعلُ أمرٍ والهاءُ مفعولٌ، أو للسكتِ، أو مبدلــةٌ من الهمزةِ، أي قلبوا الهمزةَ هاءً فصارَ ﴿طه﴾ . وليس ﴿طه﴾ بوقفٍ إن جُعلَ ﴿طه﴾ قســماً جوابُــه ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾، فــلا يُفصَــلُ بين القسمِ وجوابهِ"[٧]. والأرجحُ عندي أنها افتتاحٌ للسورةِ؛ نسقاً على غيرِها من السور التي لا يمكنُ تحديدُ مدلولِ الحروفِ المقطعةِ في أوّلِها؛ وعليه يحسنُ الوقفُ عليها.

---

(١) الإيضاح (٧٦٧/٢)

(٢) المكتفى: ٣٧٨

(٣) البحر المحيط (٢١٢/٦)

(٤) المرجع السابق (٢١٢/٦) ، وانظر: فتح القدير (١٠٥٨ – ١٠٥٩)

(٥) أبو عبدالله عكرمة البربري، مولى ابن عباس، تابعي محدث، روى عن عائشة وابن عباس. توفي سنة (١٠٧)هـ. التذكيرة (٩٥/١).

(٦) فتح القدير: (١٠٥٩)

(٧) منار الهدى: (٢٤١)

قال تعالى:

﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الأنبياء:١٧]

ذهبَ ابنُ الانباري إلى أنّ الوقفَ على قولِهِ تعالى: ﴿لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ غيرُ تامٍ لأنّ ﴿إِنْ﴾ متعلقةٌ بالأولِ والتقديرُ: (إن كنا فاعلين ولكنا لا نفعلُه)[١]، أي أنها شرطيةٌ ومرتبطةٌ بصدرِ الآية لأنّ فيه دلالةً على جوابِها المحذوفِ، قال الأشموني: "وليس بوقفٍ إن جعلتَ إنْ شرطيةً.وجوابُها محذوفٌ لدلالةِ ﴿لَوْ﴾ عليه، والتقديرُ (لو كنا فاعلين اتخذناه ولكنا لا نفعلُ ذلك)[٢]. وعلى ذلك يكونُ الوقفُ على قولِهِ تعالى ﴿فَٰعِلِينَ﴾.

ثم بيّنَ ابنُ الأنباري بعد ذلك معنىً آخرَ لـ ﴿إِن﴾ وهي أنْ تكونَ نافيةً، وما يترتبُ عليه من تغيرٍ في حكمِ الوقفِ على ﴿لَّدُنَّآ﴾، حيث يقولُ: "وقال المفسرون: اللهوُ الولدُ، و ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ معناه:(ما كنا فاعلين)، فعلى هذا المذهبِ يتمُ الوقفُ على﴿لَّدُنَّآ﴾"[٣].

وهذا مذهبُ يعقوب ويروى عن الحسنِ وقتادةَ[٤] وإبراهيمَ النخعي[٥] بل وروي عن مجاهدٍ قولُه: "كلُّ شيءٍ في القرآنِ ﴿إِن﴾ فهو إنكارٌ"[٦]، في حين أنّ الفراءَ رجّحَ المذهبَ الأولَ وهو أنْ تكونَ ﴿إِن﴾ للجزاءِ، حيثُ يقولُ: "وهو أشبهُ الوجهين بمذهبِ العربيةِ والله أعلمُ"[٧]، وهو الرأيُ الوحيدُ الذي ذكرَه الزمخشريُّ[٨]، ورجّحَه أبو حيان[٩].

والأرجحُ أنْ تكونَ للجزاءِ؛ لكثرةِ استعمالِها في هذا المعنى ودلالةِ السياقِ على ذلك حيث إنّ في جملةِ ﴿لَوْ أَرَدْنَآ ..﴾ ما يدلُّ على جوابِها، ثم إنّ في معنى النفيِ تقديرًا بعيدًا!

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٧٣)

(٢) منار الهدى (٢٤٨)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٧٧٣)

(٤) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب: محدث حجة، ومفسر ثقة مأمون. توفي سنة (١١٧)هـ. طبقات ابن سعد (٧/٢٢٩)

(٥) القطع: (٤٧٢)

(٦) تفسير ابن كثير (٣/١٨٤)

(٧) معاني القرآني (٢/٢٠٠)

(٨) الكشاف (٤/١٣٣)

(٩) البحر المحيط (٦/٢٨٠)

قال تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ﴾ [الحج:١٨]

ذكرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولِه تعالى ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ﴾ تامٌ[١]، أي في حالِ عطفِه على ما قبلَه.

ثم ذكرَ معنًى آخرَ عن ابنِ عباسٍ قال: "المعنى: (وكثيرٌ من الناسِ في الجنةِ وكثيرٌ حق عليه العذاب). فعلى هذا المذهب يتم الوقف على: ﴿عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ﴾"[٢].

وقد وافقَ الزمخشريُّ ابنَ الأنباري فيما ذهبَ إليه إلّا أنّه في الوجهِ الأول، وهو عطفُ ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ﴾ على ما قبلَه يقدرُ له فعلاً جديداً مضمراً يدلُ عليه الفعلُ الأولُ ﴿يَسْجُدُ﴾، أي (ويسجدُ له كثيرٌ من الناسِ)، لأنّه يرى اختلافاً بين سجودِ الإنسان وسجودِ المخلوقاتِ الأخرى[٣].

أما الوجه الثاني وهو أنْ يكونَ ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ﴾ مبتدأً والخبرُ محذوفاً، فقد قدّر الزمخشري ذلك بقوله: "وكثيرٌ من الناس مثابٌ)، أو قد يكون الخبرُ هو قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ﴾ أي "وكثيرٌ من هؤلاء السجودِ همْ من الناسِ المتقين). ثم زادَ الزمخشري وجهاً ثالثاً، وهو أنْ يكونَ ﴿كَثِيرٌ﴾ الثانيةُ معطوفةً على الأولى من باب المبالغةِ في تكثيرِ المستحقين للعذاب، ثم يخبرُ عنهم بـ ﴿حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ﴾ لأنّ ما بعده كلامٌ مستأنفٌ وإنْ كانَ هناك رابطٌ معنويٌّ، وتقديرُ ذلك: (وكثيرٌ وكثيرٌ من الناس حقَّ عليهم العذابُ)[٤]. أقولُ: وعلى هذا الوجهِ الأخيرِ يحسنُ الوقفُ على قولِه تعالى ﴿وَٱلدَّوَآبُّ﴾، لأنّ ما بعده كلامٌ مستأنفٌ وإن كانَ هناك رابطٌ معنويٌّ ولكنّ تمامَ الوقفِ يكونُ على ﴿ٱلْعَذَابُ ۗ﴾.

---

(١) لأن ما بعده لم يدخلوا في الساجدين. علل الوقوف (٢/٧١٧)

(٢) إيضاح الوقف (٢/٧٨٢)

(٣) أما عند النحاس فلا فرق بين السجودين لأنه هنا سجود طاعة وانقياد لا سجود عبادة فلذلك يجوز عطف هذه الأشياء على فعل واحد – القطع: ٤٨٩

(٤) الكشاف: ٤/١٨٢

قال تعالى :

﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾﴾ [الفرقان:٢٢]

حسَّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله تعالى: ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ إذا كانَ ذلك من قولِ الملائكةِ، أي تقولُ الملائكةُ : (حراماً محرماً أنْ تكونَ البشرى للمجرمين)، ثم ذكرَ قولَ الشاعرِ لبيانِ معنى الحجرِ:

ألَا أصبحتْ أسماءُ حِجْراً محرماً وأصبحتُ من أدْنى حموتِها حَما[1]

أي: ألَا أصبحتْ أسماء حراماً محرماً. ونسبَ هذا القولَ إلى ابنِ عباسٍ والفراءِ[2].

أما الوجهُ الآخر الذي ذكره ابنُ الأنباري وترتبَ عليه تغيُّرٌ في موضعِ الوقفِ، ما رواه عن الحسنِ[3] أنه قالَ: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا﴾ وقفٌ تامٌّ، ومن قولِ المجرمين، فقال اللهُ تعالى: ﴿مَّحْجُورًا﴾ أي محرماً عليهم أنْ يعاذوا أو يجاروا"[4]

وقيل إنّ قولَه تعالى: ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ هو قولُ الكفارِ لأنفسِهم، وقيلَ هو من قولِ الكفارِ للملائكةِ[5].

---

(١) البيت لعبدالله بن عجلان، انظر: الشعر والشعراء: ٦٩٥، والأغاني (١٩/١٠٥)

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/٢٦٦)

(٣) القطع: ٥٢٠

(٤) إيضاح الوقف (٢/٨٠٣ ، ٨٠٤)

(٥) وهو قول قتادة فيما ذكره الماوردي. منار الهدى: ٢٧٣.

قال تعالى:

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ﴿٣٢﴾ ﴾ [الفرقان:٣٢]

ذكر ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ﴾ فيه وجهان كما بيّنَ الفراءُ[١]، فأولهُما أنّه يجوزُ الوقفُ بل يتمُّ على قولهِ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ إذا كانَ المعنى: (قال الذين كفروا هلاّ نزلَ القرآنُ على محمدٍ جملةَ واحدةً كما أُنزلت التوراةُ على موسى جملةً واحدةً).

أما الوجهُ الثاني: فجوّزَ الوقفَ على قولهِ: ﴿جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾، والابتداءَ بقوله ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ﴾ أي: (أنزلناه كذلك مفرقاً لنثبتَ به فؤادَك)، ثم أشارَ إلى أنّ الوجهَ الأوّلَ أجودُ وأحسنُ، أمّا الثاني فقدْ جاءَ به التفسيرُ[٢].

وقد ذكرَ الداني أنّ قولَه: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ على المعنى الأولِ، هو من قولِ المشركين وعلى المعنى الثاني من قولِ اللهِ تعالى[٣].

فبذلك تكونُ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ في الوجهِ الأول ملحقةَ بكلامِ الكفارِ وهي إشارةٌ إلى التوراةِ أو الكتبِ السماويةِ السابقةِ التي وصفوها بأنّها نزلتْ جملةً واحدةً، أمّا في الوجهِ الثاني فهي إشارةٌ إلى تفريقِ القرآنِ، وهي جوابٌ للمشركين كما ذكرَ الزمخشريُّ وليسَ من كلامهم والمعنى (كذلك أُنزل مُفرقاً)، حتى وإنْ كانتْ عائدةً إلى قولهِ ﴿جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾ لأنّ قولَهم: لولا أُنزل عليه جملةً، معناه: لِمَ نزلَ مفرقاً[٤]؟

والأرجحُ أنه يحسنُ الوقفُ على ﴿وَٰحِدَةٗۚ﴾ لأنّ المعنى مفهومٌ ولكنّه لا يتمُّ لأنّ ما بعده مرتبطٌ به من جهةِ المعنى.

---

(١) معاني القرآن (٢/٢٦٧ ، ٢٦٨)

(٢) إيضاح الوقف (٢/٨٠٥ ، ٨٠٦)

(٣) المكتفى: ٤١٧

(٤) الكشاف (٤/٣٤٨) ، معاني القرآن وإعرابه (٤/٦٦).

قال تعالى:

﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [النمل:٨]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ إذا كانَ قولُه ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ خارجاً من النداءِ، أي لا يكونُ معطوفاً على النداءِ في قولهِ ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾. أمّا إذا كانَ داخلاً في النداءِ فالوقفُ تامٌ عنده على قولهِ ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١]. وبه قالَ السجستاني[٢].

وقال النحاسُ: "التفسيرُ على أنّه ليس داخلاً في النداءِ، قال السديُّ: لمّا نوديَ فزِعَ فقالَ ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾"[٣].

وزادَ القرطبيُّ: أنّ من حولَ النارِ يقولُ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾ فحذفَ القولَ.

وقيلَ هو من قولِ اللهِ ومعناه: بورِكَ فيمن سبّحَ اللهَ تعالى ربَ العالمين[٤].

وذكر أبو حيان أنّ هذا بعيدٌ من دلالةِ اللفظِ، وقال: "والظاهرُ أنّ قولَه: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ داخلٌ تحتَ قولهِ ﴿نُودِيَ ﴾، لمّا نُودي ببركةٍ من ذكر، نوديَ أيضاً بما يدلُّ على التنزيهِ والبراءةِ من صفاتِ المحدَثين، مما عسى أنْ يخطرَ ببالٍ، ولا سيما إنْ حُملَ ﴿مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ على تفسير ابنِ عباس، أنْ ﴿ مَن ﴾ أُريدَ بها اللهُ تعالى، فإنّ ذلك دالٌ على التحيزِ، فأتى بما يقتضي التنزيهَ"[٥] والذي يبدو لي -واللهُ أعلم- أنّ التسبيحَ داخلٌ في النداءِ لوجاهةِ تعليلِ أبي حيان.

وعلى قولِ أبي حيان يكونُ الوقفُ على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

---

(١) إيضاح الوقف (٨١٥/٢)

(٢) القطع (٥٣٣ ، ٥٣٤)

(٣) المرجع السابق: ٥٣٤

(٤) تفسير القرطبي (١٦٠/١٣)

(٥) البحر المحيط (٥٤/٧)

قال تعالى:

﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [القصص:٦٨]

ذكرَ ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ تامٌ على قولِهِ تعالى ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ إذا كانت ﴿مَا﴾ نافيةً في قولِهِ ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ﴾، أي: ليس لهم أن يختاروا إنما الخيرةُ لله.

أمّا إذا كانت ﴿مَا﴾ في محلِ نصبٍ بـ ﴿يَخْتَارُۗ﴾ فلا يحسنُ الوقفُ على ﴿يَخْتَارُۗ﴾ سواءٌ كانت ﴿مَا﴾ موصولةً أم مصدريةً، لأنّ المعنى في حالِ الموصولةِ: يختارُ الذي كان لهم الخيرةُ، (أي: كانت لهم خيرته. فنابتْ الألفُ واللامُ عن الهاءِ. وهذه الهاءُ تعودُ على ﴿مَا﴾[1] كما ذكر ابن الأنباري، أمّا إذا كانت ﴿مَا﴾ مصدريةً فيُستغنى عن العائدِ، وتُكوّنُ مع ﴿كَانَ﴾ المصدرَ، فيصبحُ التقديرُ: (ويختارُ كونَ الخيرةِ لمن يختصُ من عبادِه)[2].

قال الأشموني: "والوقفُ على ﴿يَخْتَارُۗ﴾ هو مذهبُ أهلِ السنةِ، وتركُ الوقفِ عليه مذهبُ المعتزلةِ، والطبريُّ من أهلِ السنةِ منع أنْ تكونَ ﴿مَا﴾ نافيةً، قالَ: لئلا يكونَ المعنى أنّه لم تكنْ الخيرةُ فيما مضى، وهي لهم فيما يُستقبلُ"[3]

وذكر مكي القيسي أنّ ﴿مَا﴾ الثانية للنفي لا موضعَ لها من الإعرابِ، وليس يحسنُ في الإعرابِ أنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ لعدمِ وجودِ عائدٍ على ﴿مَا﴾ وكذلك بعيدٌ في المعنى والاعتقادِ، لأنها إذا كانت للنفي وجبَ أنْ تعمّ جميعَ الأشياءِ أنها حدثتْ بقدرِ اللهِ واختيارِه وليس للعبدِ غيرُ الاكتساب أمّا إذا كانت في موضعِ نصبٍ فلا تشملُ جميعَ الأشياءِ أنها باختيارِ اللهِ بل توجبُ أنّ اللهَ يختارُ ما لهم فيه الخيرةُ فقط وهذا مذهبُ القدريةِ والمعتزلةِ. كما أنّ ذلك يوجبُ نصبَ ﴿ٱلْخِيَرَةُۚ﴾ ولم يقرأْ بذلكَ أحدٌ"[4]

---

(١) وذكر الزمخشري أن العائد هو في قوله (فيه) المحذوفة لأن أصل الكلام: (ما كان لهم فيه الخيرة). الكشاف (٥٢٠/٤)

(٢) إيضاح الوقف (٨٢٤/٢)

(٣) منار الهدى: ٢٩٣

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٥٤٧

قال تعالى :

﴿ صٓ ۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ۝٢ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ۝٣ ﴾ [ص:١-٣]

يختلفُ الوقفُ في هذه الآياتِ بسببِ الاختلافاتِ في تعيينِ جوابِ القسمِ في قوله تعالى ﴿صٓ ۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾.

ويذكرُ ابنُ الأنباري أربعةَ أوجهٍ في تعيينِ جوابِ القسم[١]:

الوجهُ الأولُ: أنْ يكونَ جوابُ القسم قولَه: تعالى ﴿صٓ ۚ﴾[٢]، ومعناها: (حقاً والله)، (أُنزل والله)، فيكونُ الوقفُ على قولِهِ ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ حسناً وعلى قوله: ﴿فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ﴾ تاماً.

الوجهُ الثاني: أنْ يكونَ الجوابُ ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾، كأنّه قالَ: ﴿والقرآن لكم أهلكنا) فلما تأخرتْ ﴿كَمۡ﴾ حُذفتْ اللامُ منها لإتباعِها ما قبلَها[٣]، ومن هذا الوجهِ لا يكونُ الوقفُ تاماً على قولِهِ ﴿فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ﴾.

أمّا الوجهان الآخران فهما قولُه تعالى ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [١٤].

أو قوله ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ ۝٦٤ ﴾ [٦٤]، وقد استقبحَهما ابنُ الأنباري لأنّ الكلامَ قد طالَ فيما بين القسمِ وجوابِه[٤].

---

(١) وقد أوصلها النحاس إلى ستة أوجه، وأوصلها الأشموني إلى سبعة. القطع: ٦١٠، منار الهدى (٣٢٧) وانظر المغني (٧١٢)

(٢) قال الضحاك في قوله تعالى (ص): معناه: صدق الله، والتمام على هذا القول (ص والقرآن ذي الذكر)، كما يقول : صدق والله، ووجب والله. القطع: (٦١٠)، وهذا اختيار الداني، المكتفى: (٤٨١).
وقال قتادة: "الجواب محذوف تقديره: (والقرآن ذي الذكر لتبعثن) ونحوه" تفسير القرطبي (١٥/١٤٤). وقد رجح ابن الشجري هذا القول وقدر الجواب بقوله (لقد حق الأمر). أمالي ابن الشجري (٢/١١٧ ، ١١٨).

(٣) كما حذفت اللام من جواب القسم في قوله: (والشمس وضحاها) حيث قال (قد أفلح، والمعنى (لقد أفلح). القطع: (٦١١)، معاني الفراء (٢/٣٩٧).

(٤) إيضاح الوقف (٢/٨٦٠).

قال تعالى :

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ ....﴾ [غافر:٢٨]

حسّنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولهِ تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ والابتداءَ بقوله ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾، أي أنّ الرجلَ المؤمنَ ليس من آلِ فرعونَ، والجارُ والمجرورُ في قوله ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ متعلقٌ بـ ﴿ يَكْتُمُ ﴾ فيكونُ المعنى: (يكتمُ إيمانَه من آلِ فرعون)[١].

أمّا المعنى الثاني عندَ ابنِ الأنباري فهو أنْ يكونَ الرجلُ من آلِ فرعون فيكونُ الوقفُ: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾، ويكونُ وقفاً حسناً كما هو الحالُ في المعنى الأول، وليس بتامٍ لأنّ الحكايةَ أو مقولَ القولِ لم يأتْ بعد وهو قولُه: ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا .. ﴾[٢].

قالَ ابنُ كثير: "والمشهورُ أنّ هذا الرجلَ المؤمنَ كانَ قبطياً من آلِ فرعون، قال السديُّ: كانَ ابنَ عمِ فرعونَ، ويقالُ إنّه الذي نجا مع موسى عليهِ الصلاةُ والسلامُ، واختارَ هذا القولَ ابنُ جريرٍ، وردَّ قولَ من ذهبَ إلى أنّه كان إسرائيلياً لأنّ فرعونَ انفعلَ لكلامِه واستمعَ وكفَّ عن قتلِ موسى"[٣]، ودليلٌ آخرُ على[٤] أنّه من آلِ فرعونَ قولُه ينصحُ قومَه. ﴿ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا ﴾[٥].

وعليه فإنّ المعنى الثاني عندَ ابنِ الأنباري هو الأرجحُ ولكنّ وقفَ التمامِ هو ما ذهبَ إليه الأشمونيُّ حيثُ يقولُ: "والوقفُ الحسنُ الذي لا غبارَ عليه: ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ لانتهاءِ الحكايةِ، والابتداءِ بالشرطِ"[٦].

---

(١) القطع: ٦٢٦

(٢) إيضاح الوقف (٢/٨٧١)

(٣) تفسير ابن كثير (٤/٨٤)

(٤) الكشاف (٥/٣٤٢)

(٥) غافر: ٢٩

(٦) منار الهدى: ٣٣٨

قال تعالى :

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ..... ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ .... ﴾ [الفتح:٢٩]

ذكرَ ابنُ الأنباري أنّ الفراءَ يرى في هذه الآيةِ وجهين[١]:

الوجهُ الأول: أنْ يكونَ المعنى: (ذلك مثلُهم في التوراةِ والإنجيلِ أيضاً كمثلِهم في القرآنِ). أي أنْ يكونَ وصفُ المؤمنين المذكورُ في الآيةِ هو نفسُه الموجودَ في هذه الكتبِ السماويةِ. وعليه يكونُ الوقفُ على: ﴿ٱلْإِنجِيلِ﴾.

أما الوجهُ الثاني فهو أنْ يكونَ مثلُهم في التوراةِ مغايراً لمثلِهم في الإنجيلِ أي يكونُ الوصفُ الـذي في صدرِ الآية، وأُشيرَ إليه بـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ هو مثلُهم في التوارةِ، أمّا ﴿وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ﴾ فهو ما أتى بعدَ ذلك وهو قولُه: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ ولذلك يوقفُ على قولِه: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ﴾

ثم يكونُ البدءُ بعد ذلك بقوله: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾[٢].

ذكـرَ الـنحاسُ أنّ أكثرَ أهلِ العلمِ[٣] يرون أنّ التمامَ هو على قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ﴾ أمّـا مجاهدٌ فالتمامُ عنده: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ﴾[٤] ويسندُه تعليلُ الزمخشري بقولِه: "ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةً مبهمةً أُوضحتْ بقولِه: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾، كقولِه تعالى ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾[٥]"[٦]

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣/٦٩)

(٢) الإيضاح (٢/٩٠١)

(٣) كابن عباس، والضحاك وقتادة، ونافع والكسائي، ويعقوب وأبي حاتم وغيرهم. القطع (٦٧١ ، ٦٧٢)

(٤) المرجع السابق: ٦٧٢

(٥) سورة الحجر: ٦٦

(٦) الكشاف (٥/٥٥٣)

الفصل الثالث

الوقف بين القبح والحسن

وَرَدَ عندَ الأنباري في كتابِه إيضاح الوقف والابتداء ثلاثةُ مستوياتٍ من الوقف، وهي ما سمّاها بالأوجهِ حيث يقولُ: "وأعلمْ أنّ الوقفَ على ثلاثةِ أوجهٍ: وقفٌ تامٌ، ووقفٌ حسنٌ وليس بتامٍ، ووقفٌ قبيحٌ ليس بحسنٍ ولا تامٍ.."[1]. وقد سلفَ الحديثُ عن هذه الأوجهِ في مبحثِ مصطلحاتِ الوقفِ ولكننا في هذا المبحثِ نعرضُ أمثلةً من القرآنِ الكريم، أوردَها ابنُ الأنباري في كتابهِ وقد بيّن منها ما يُستقبحُ الوقفُ عليه أو ما يستحسنُ الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعده، محاولين بيانَ مرادِه من الوقفِ القبيحِ أو الحسنِ من خلالِ الأمثلة التي لا نقصدُ من ورائِها الحصرَ.

وَرَدَ عندَ ابنِ الأنباري إطلاقُ مصطلحِ الوقفِ القبيح في المواضعِ التي لم تكتملْ فيها أركانُ الجملةِ، سواءٌ أكانت إسميةً أم فعليةً، أي عند الفصلِ بين عاملٍ ومعمولِه أو بين متعلقٍ وما تعلقَ بهِ أو مضافٍ وما أُضيفَ إليه، وهكذا مما يجعلُ معنى الجملةِ غيرَ مكتملٍ، فيصبحُ الوقفُ قبيحاً على هذا الموضعِ حتى يكتملَ المعنى أمّا الوقفُ الحسنُ عنده فهو الذي يحسنُ الوقفُ عليه، ولا يحسنُ الابتداءُ بما بعده كقولِه تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2] حيث يحسنُ الوقفُ عليه لأنّ المعنى مفهومٌ، ولكن لا يحسنُ الابتداءُ بما بعدَه وهو قولُه ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لأنه نعتٌ لما قبلَه.

هذا ما ذكره ابنُ الأنباري ولكنّه عندَ التطبيقِ أخرجَ لنا نوعاً آخر من الوقفِ الحسنِ وهو ما يمكنُ أنْ نطلقَ عليه الوقفَ الجائزَ أو الكافي، حيث يجوزُ الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعده، وهذا كثيرٌ عنده، كالوقفِ بين المتعاطفين، كما في قولِه تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨٢﴾﴾[3].

---

(١) إيضاح الوقف (١/١٤٩)

(٢) المصدر السابق (١/١٥٠)

(٣) البقرة: (٨١،٨٢)

فـابنُ الأنباري يرى أنّ الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ حسن[1].

وهـذا يخالفُ ما قعّدَ لـه حيث يمكنُ الابتداءُ بما بعد الوقفِ مع العلمِ أنّ الوقفَ حسنٌ. ومعظمُ الوقفِ عند ابنِ الأنباري في كتابهِ هو ما بينَ تامٍ وحسنٍ، لذلك لا يمكنُ أنْ نوردَ هـنا أمـثلةً للوقفِ الحسنِ بالمعنى الذي ذكرناه، وذلك لأنّه مبسوطٌ في كلِّ صفحةٍ من صفحاتِ كتابه، ومن المستحيلِ إيرادُ كلِّ وقفٍ حسنٍ في القرآنِ، كما أننا قد ذكرنا شيئاً مـن هذا النوعِ في مباحثَ سابقةٍ فلا داعي لإعادتِه. لكنّ الوقفَ الحسنَ الذي سنوردُ له أمثلة هنا، هو ما كانَ ضدَ القبيحِ، أي ما استحسنَه ابنُ الأنباري وكان يختارُ الوقفَ عليه، ولـيس لمجـردِ أنّ الوقـفَ عليه جائزٌ، وربما كان وقفهُ عليه لبيانِ معنى لا يمكنُ إيضاحُه وتأكيدُه إلا بالوقفِ عليه.

ولكنـنا نـبدأُ أولاً بالحديثِ عن الوقفِ القبيحِ، حيثُ عقدَ له ابنُ الأنباري مبحثاً بعنوان (باب ذكر ما لا يتم الوقف عليه)[2]، إضافةً إلى ما وردَ في سياقِ تطبيقهِ لمنهجهِ على سورِ القرآنِ حسبَ ترتيبها.

حيثُ يذكرُ أنّه لا يتمُّ الوقفُ على المضافِ دونَ المضافِ إليه كما في قوله: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ﴾[3] حيث ذكرَ أنّ الوقفَ على(صبغة)قبيحٌ لأنّها مضافٌ إلى ﴿ٱللَّهِ ۖ﴾[4].

---

(١) إيضاح الوقف (١/٥٢٢)

(٢) المصدر السابق (١/١١٦)

(٣) البقرة: ١٣٨

(٤) إيضاح الوقف (١/١١٩)

ولا يتمُّ الوقفُ على الرافعِ أو الناصبِ دونَ مرفوعهِ أو منصوبهِ، مثلُ قولهِ تعالى ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[١]، فالوقفُ على ﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾ قبيحٌ لأن ﴿رَبُّهُۥ﴾ مرفوعٌ به[٢]، و ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ منصوبٌ به[٣].

ولا يتمُّ الوقفُ أيضاً على النواسخِ الحرفيةِ والفعليةِ دونَ أسمائها أو أخبارِها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ۝٧٥﴾[٤]، فالوقفُ على ﴿إِنَّ﴾ قبيحٌ لأنّ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ اسمُها، والوقفُ على ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ قبيحٌ لأنّ (حليماً) خبرُها[٥].

ولا يتمُّ الوقفُ على المميزِ دونَ تمييزِه أو كما يقولُ ابنُ الأنباري: "المفسَّرُ عنه دونَ التفسيرِ"[٦]، كما في قولهِ تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٧]، فالوقفُ على ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ قبيحٌ لأنّ ﴿ذَهَبًا﴾ مفسرٌ له.

ولا يتمُّ الوقفُ على الموصولِ دونَ صلتهِ، قالَ تعالى ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾[٨]، فالوقفُ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ قبيحٌ لأنّ ﴿يَظُنُّونَ﴾ صلتُه[٩].

وهناك العديدُ من المواضعِ مثلُ الوقفِ بينَ الاستفهامِ وما استفهمَ عنه، وبينَ حروفِ الجزاءِ و الفعلِ أو الجوابِ، وبينَ الجحدِ والمجحودِ، وغيرِ ذلك من المواضعِ التي لا يتسعُ المقامُ

---

(١) البقرة: ١٢٤

(٢) إيضاح الوقف (١/١٢١)

(٣) المصدر السابق (١/١٢٣)

(٤) هود: ٧٥

(٥) إيضاح الوقف (١/١٢٥)

(٦) المصدر السابق (١/١٣١)

(٧) آل عمران: ٩١

(٨) البقرة: ٢٤٩

(٩) إيضاح الوقف (١/١٣٣)

لذكرِها، وإنما كانَ هدفُنا هو إيرادُ بعضِ الأمثلةِ التي تصورُ الوقفَ القبيحَ عندَ ابنِ الأنباري تحتَ المبحثِ الذي عنونَ له سابقاً بـ (بابُ ذكرِ ما لا يتمُّ الوقفُ عليه)[1].

ولكن لعلّنا بعدما سبقَ ، نذكرُ أمثلةً للوقفِ الحسنِ والقبيحِ، محاولين المزواجةَ بينَهما وذلك من خلالِ تطبيقِ ابنِ الأنباري لمنهجهِ على سورِ القرآنِ الكريم حسبَ ترتيبِها، فربما يكونُ في مجالِ التطبيقِ سعةٌ، تخرجُ عن إطارِ التنظيرِ، وقد يظهرُ ذلك جلياً في تعليلاتِ ابنِ الأنباري للوقفِ في أكثرِ من موطنٍ.

(١) إيضاح الوقف (١/١١٦-١٤٩)

قال تعالى:

﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [البقرة:١٤،١٥]

ذَكَرَ أبو حاتم السجستاني أنّه لا يحسُنُ الاستئنافُ بقولِهِ تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾، ولا بقولـــه ﴿ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾[١]، حتى يصلَه بما قبلَه [٢]، أي أنّه لا يرى الوقفَ على ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، كأنّـــه يـــتحرجُ من معنى قولِهِ ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ لما فيه من إسنادِ الاســـتهزاءِ إلى اللهِ، فلذلـــك لا يـــبدأُ به. وذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ هذا الذي ذكرَه السجستاني لا معنى له، لأنّ معنى قوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾: (الله يجهلُهم ويخطئُ فعلَهم) أي يعيبُ عليهم فعلَهم، كما يعيبُ الناسُ على من فعلَ فعلاً مشيناً، فعيبُ الناسِ له بمنزلةِ الاســـتهزاءِ به. ولذلك يحسنُ الوقفُ على ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ والابتداءُ بما بعدَه، ثم دلّلَ على هـــذا المعنى بقولِهِ تعالى ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ....﴾[٣]، وأشارَ إلى أنّ الآياتِ لا تعقلُ الاستهزاءَ والسخريةَ، وإنما المعنى: (يكفرُ بها ويعابُ). ثم قالَ: "وقالَ أصحابُنا[٤]:﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ معناه: (يجازيهمْ على استهزائِهم) فيكونُ الاستهزاءُ والمكرُ والخديعةُ واقعةً بهم"[٥].

والأرجـــحُ الوقفُ على ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ والابتداءُ بقوله ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ؛ لأنّ اللهَ لـــيس كمثلِهِ شيءٌ ولا يعقلُ أنْ يكونَ استهزاؤه كاستهزاءِ البشرِ، ثم إنّ هذا الموضعِ هو رأسُ آية، ومن السنّةِ الوقفُ عليه. ويقوي ذلك استدلالُ ابنِ الأنباري بالآيةِ الأخرى.

---

(١) آل عمران: (٥٦) ، الأنفال: (٣٠)

(٢) إيضاح الوقف (٤٩٨/١)

(٣) النساء: (١٤٠)

(٤) وهو قول جمهور المفسرين، وبه قال الداني. تفسير القرطبي (٢٠٧/١)، والمكتفى (١٦٠)

(٥) إيضاح الوقف (٤٩٨/١ ، ٤٩٩) ، وانظر القطع: (١٢٠)

قال تعالى:

﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ.... ﴾ [البقرة:٨٢،٨١]

قال ابنُ الأنباري: "والوقفُ على ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ غيرُ حسنٍ لأنّه قد قالَ ﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾، فلو وَقفنا على ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ كنّا قد أشركنا بينَهم وبينَ أهلِ النارِ"(١).

وقد وافقَهُ النحاسُ حيث يقولُ: "ولا يجوزُ الوقفُ على ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ وإلّا انقلبَ المعنى"(٢).

وهذا نوعٌ من أنواعِ الوقفِ القبيحِ، الذي يفيدُ معنى غيرَ مقصودٍ، لتوقفِ ما بعدَه عليه، ليتمَّ منه المعنى المرادُ، فالوقفُ هنا على ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ يوهمُ بأنّ الذين آمنوا مشتركون مع الذين كسبوا السيئاتِ في الجزاءِ، أي أنّهم أصحابُ النارِ هم فيها خالدون. وهذا لا ينبغي أنْ يقالَ أو يُفهمَ لأنّ فيه قلباً للمعنى المرادِ، كما ذكرَ النحاسُ ولا يُفهمُ المعنى المقصودُ إلا بتمامِ الآيةِ وهو قولُه: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾. وهذا المثالُ يشبهُ قولَه تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾(٣)

فالوقفُ على ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ يوهمُ بأنهم داخلون مع الذين كفروا في العذابِ الشديدِ، وليس الأمرُ كذلك بل العذابُ الشديدُ خاصٌ بالكافرين، أمّا المؤمنون فلهم مغفرةٌ وأجرٌ كبيرٌ، ولا يُفهمُ هذا المعنى إلاّ بإرجاءِ الوقفِ إلى آخرِ الآيةِ.

---

(١) إيضاح الوقف (١/٥٢٢ ، ٥٢٣)

(٢) القطع: (١٥٠)

(٣) فاطر: ٧

قال تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ..﴾ [البقرة:١٨٤،١٨٣]

قالَ ابنُ الأنباري: "والوقفُ على قولهِ ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ قبيحٌ، لأنّ ﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ منصوبةٌ بـ ﴿كُتِبَ﴾، وهو الذي يسميهِ بعضُ النحويين خبرَ ما لم يُسمَّ فاعلُه"(١).

أقولُ: الذي لم يُسم فاعلُه هنا هو الفعلُ المبني للمجهول، وقد تجوّزَ ابنُ الأنباري في جعلِه ينصبُ مفعولين، أحدُهما ﴿ٱلصِّيَامُ﴾، حيث رُفع لأنه نابَ عن الفاعلِ، أمّا المفعولُ الثاني فهو ﴿أَيَّامٗا﴾. وقد سبقَه إلى ذلك الفراءُ حيث قالَ: "نصبتَ على أنّ كلَّ ما لم يُسمَّ فاعلُه إذا كان فيها اسمان، أحدُهما غيرُ صاحبهِ رفعتَ واحداً، ونصبتَ الآخرَ، كما تقولُ: أُعطي عبدُالله المالَ"(٢).

وقد يكونُ ﴿أَيَّامٗا﴾ ظرفاً لـ ﴿كُتِبَ﴾، كما ذَكر القرطبيُّ(٣).

واختارَ الزجاجُ(٤) أنْ تكونَ ﴿أَيَّامٗا﴾ظرفاً، والعاملُ فيه ﴿ٱلصِّيَامُ﴾(٥)، وتقديرُ ذلك (كُتِبَ عليكم أنْ تصوموا أياماً معدوداتٍ). وردَّ قولَ من عدّه (مفعولاً) لـ ﴿كُتِبَ﴾، لأنّ ﴿أَيَّامٗا﴾ متعلقٌ بالصومِ، وتبعَه النحاسُ حيث يقولُ: "﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ منصوبٌ بالصيام، إمّا أنْ يكونَ ظرفاً، وإمّا أنْ يكونَ مفعولاً"(٦)

ثم جاءَ أبو حيان وخطأَ الجميعَ فيما ذهبوا إليه، واختارَ، نصبَ ﴿أَيَّامٗا﴾ بفعلٍ مضمرٍ، يدلُّ عليه ما قبلَه، وتقديرُه: (صوموا أياماً معدوداتٍ)(٧).

---

(١) إيضاح الوقف (٥٤٣/١)

(٢) معاني القرآن (١١٢/١)

(٣) تفسير القرطبي (٢٧٦/٢)

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢٥٢/١)

(٥) وهو رأي الزمخشري، الكشاف (٣٧٩/١)

(٦) القطع: ١٧٦

(٧) البحر المحيط (٣٧/٢)، وتبعه ابن هشام في ذلك، المغني: ٧٠٠

وعلَّلَ سببَ تخطئتِهِ أنْ تكونَ ﴿أَيَّامًا﴾ معمولاً بـ ﴿ٱلصِّيَامُ﴾، لأنّ معمولَ المصدرِ من صلتِه، وقد فُصلَ بينَهما بأجنبيٍّ وهو قولُه ﴿كَمَا كُتِبَ﴾، فلا يتمُ العملُ.

أمّا صلةُ ﴿أَيَّامًا﴾ بـ ﴿كُتِبَ﴾ فلا تكونُ، لأنّ الكتابةَ ليست واقعةً في الأيامِ، وإنما متعلقُ الكتابةِ وهو ﴿ٱلصِّيَامُ﴾، هو الواقعُ في الأيامِ[1].

وعلى ما ذهبَ إليه أبو حيان يكونُ الوقفُ على ﴿تَتَّقُونَ﴾ حسناً، ولا يمكنُ أنْ نعدَّه تاماً لأنّ ما بعده متعلقٌ به من جهةِ المعنى، كما أنّنا أيضاً لا يمكنُ أنْ نَصِمَهُ بالقبحِ لأنّ العلائقَ اللفظيةَ بينَ الآيتينِ منقطعةٌ، ولا أرى موافقةَ ابنِ الأنباري فيما ذهبَ إليه من وَصفِ الوقفِ بالقبيحِ لأنّ ﴿أَيَّامًا﴾ تحتملُ أكثرَ من إعرابٍ، ثم إنّ موضعَ الوقفِ رأسُ آيةٍ، ومن السنّةِ الوقفُ عليه.

---

(١) البحر المحيط (٢/٣٧)

قال تعالى:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ ... فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ... ﴾ [البقرة:٢٨٢]

ذهبَ ابنُ الأنباري إلى أنّ الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ قبيحٌ لأنّ معنى التذكيرِ في قولِه ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا﴾ التقديمُ على الضلالِ، أي (كي تذكرَ إحداهما الأخرى إنْ ضلتْ).

ثم بيّن أنّ من قرأ بكسرِ (إنْ) على الشرط ورفعِ (تُذكرُ)[١] أي في قولِه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ (تذكر) فلا يقفُ أيضاً على (إحداهما) لأنّ الفاءَ في (تذكرُ) جوابُ الشرطِ[٢].

وقد سبقَ الفراءُ ابنَ الأنباري فيما ذهبَ إليه من أنّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، والمعنى عندَه: (استشهدوا امرأتين مكانَ الرجلِ كيما تذكرَ الذاكرةُ الناسيةَ إنْ نسيتْ". ثم ذكرَ أنه لما تقدّمَ الجزاءُ اتصلَ بما قبلَه من الكلامِ، وفُتحت ﴿أَنْ﴾[٣]، وصارَ جوابُه مردوداً عليه، ومثالُ ذلك: (إنّه ليعجبُني أنْ يسألَ السائلُ فيُعطى).

فالذي يُعجبُ هو الإعطاءُ إن سألَ السائلُ، وليس المسألةَ والافتقارَ[٤].

واستنكرَ الزجاجُ ما ذكره الفراءُ من أنّ سببَ فتحِ (إنْ) هو تقدمُ الجزاءِ[٥]، وتبعَه النحاسُ حيث يقولُ: "وهذا القولُ خطأٌ عندَ البصريين لأنّ (إنْ) المجازاةِ لو فُتحت انقلبَ المعنى"[٦].

---

(١) قرأ بها الأعمش وحمزة. إيضاح الوقف (١/٥٥٩)

(٢) إيضاح الوقف (١/٥٥٨ ، ٥٥٩)

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/٣٦٤)، إعراب القرآن للنحاس (١/٣٤٥)

(٤) معاني القرآن للفراء (١/١٨٤)

(٥) معاني القرآن وإعرابه (١/٣٦٤)

(٦) إعراب النحاس (١/٣٤٦)

وقدَّرَ سيبويهُ والخليلُ وغيرُهم تقديراً يخالفُ ما ذهبَ إليه الفراءُ وابنُ الأنباري حيث المعنى عندهم: (استشهدوا امرأتين لأنْ تُذكَرَ إحداهما الأخرى، ومن أجلِ أنْ تُذكرَ إحداهما الأخرى) فالإضلالُ سببُ التذكيرِ[1]، قال النحاسُ: "وأصحُ الأقوالِ قولُ سيبويه"[2].

وعلى قولِ سيبويه فلا يحسُن أيضاً الوقفُ على ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ لأنّ ما بعدَه وهو قولُه ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ تعليلٌ لاختيارِ امرأتين للشهادةِ.

---

(١) الكتاب (٣/٥٣)

(٢) إعراب النحاس (١/٣٤٦)

قال تعالى:

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾ [آل عمران:١٦٩]

ذَكر ابنُ الأنباري أنّ الوقفَ على قولهِ تعالى: ﴿.. أَمْوَٰتًۢا ۚ﴾ قبيحٌ لأنّ المعنى المتمم للآيةِ لا يظهرُ إلاّ فيما بعد ﴿بَلْ﴾[1].

وخالفه محمدُ بنُ عيسى المقرئ، حيثُ ذَكر أنّ الوقفَ على ﴿أَمْوَٰتًۢا ۚ﴾ تامٌ، وقال أبو حاتم: "هو كاف"[2].

وعلّلَ لذلك الأشموني بقولهِ: "لأنّ ﴿بَلْ﴾ بعدَ ﴿أَمْوَٰتًۢا ۚ﴾ ليستْ عاطفةً، ولو كانت عاطفةً لاختلّ المعنى، وتقديرُ الكلامِ: (بل هم أحياءٌ) وهو عطفُ جملةٍ على جملةٍ، وهو في حكمِ الاستئنافِ"[3].

وبيّنَ ابنُ هشامٍ أنّ ﴿بَلْ﴾ حرفُ إضرابٍ، فإن تلاها جملةٌ كان معنى الإضرابِ على وجهين: إمّا الإبطالُ مثلُ قولهِ تعالى ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾[4] أي بل هم عبادٌ. وإمّا الانتقالُ من غرضٍ إلى آخر، كقولهِ ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ ﴾[5]، ثم

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٥٨٨)

(٢) القطع: (٢٤٠)

(٣) منار الهدى: (٩٢)

(٤) الأنبياء: (٢٦)

(٥) الأعلى : ١٤-١٦

ذَكر أنّ ابنَ مالكٍ[1] قد وَهِمَ حين زَعَمَ أنّ ﴿بَلْ﴾ لا تأتي في القرآنِ إلّا على هذا الوجهِ، وختمَ بقولهِ: (وهي في ذلك كلِّه حرفُ ابتداءٍ، لا عاطفةً، على الصحيحِ)[2].

والذي لا لبسَ فيه أنّ معنى الكلامِ بعد ﴿بَلْ﴾ مرتبطٌ بما قبلَها، وعليه فلا يتمُّ الوقفُ على مـــا قبلَها، ولكنْ لا يظهرُ لي أنّ الوقفَ عليه قبيحٌ كما ذكر ابنُ الأنباري، بل قد يكونُ جائزاً، وفي الابتداءِ بما بعد تأكيدٌ للمعنى المرادِ.

---

(١) أبـــو عـــبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، إمام في علوم اللغة، تتلمذ على السخاوي، وابن يعيش، من أشهر مؤلفاته الألفية في النحو، توفي سنة (٦٧٢)هـــ، غاية النهاية (٢/١٨٠).

(٢) المغني: (١٥٢).

قال تعالى:

﴿ وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الأنعام:٢٩]

عدَّ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولِه تعالى ﴿وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾ تاماً.

واستنكرَ على من كرِهَ الوقفَ على هذا الموضعِ، حيث قالَ: "﴿وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾ وقفٌ تامٌ[١]. قالَ أبو بكر: وقومٌ لا معرفةَ لهم بالعربيةِ يكرهون الوقفَ على هذا لسماجتِه في اللفظِ، ولا أعلمُ في هذا شيئاً يوجبُ كراهةَ الوقفِ عليه، لأنّه حكايةٌ عن الكفرةِ. فالذي يقفُ عليه غيرُ مليمٍ لأنّه لم يقلْ شيئاً يعتقدُه، إنما حكاهُ عن غيرِه"[٢].

وقد تبعَ ابنَ الأنباري في ذلك كلٌّ من النحاسِ[٣] والدانيِّ[٤] والأشمونيِّ[٥] وقالوا نحواً مما قالَ ابنُ الأنباري.

وضربَ الداني عدةَ أمثلةٍ من القرآنِ تُشبهُ هذا المثالَ، واستنكرَ القولَ بكراهيةِ الوقفِ عليها، منها قولُه تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا ﴾[٦].

وقولُه ﴿ وَإِنَّ عَلَيۡكَ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٧٨﴾ ﴾[٧] وغيرُهما[٨].

وهذا هو الراجحُ وما تميلُ إليه النفسُ لأنّه داخلٌ في قولِ المنكرين للبعثِ، بالإضافةِ إلى كونِه رأسَ آيةٍ.

---

(١) وهو وقف تام أيضاً عند أبي حاتم. القطع: ٣٠٣

(٢) إيضاح الوقف (٦٣١/٢)

(٣) القطع (٣٠٤،٣٠٣)

(٤) المكتفى: ٢٤٩

(٥) منار الهدى: ١٢٩

(٦) البقرة: ١١٦

(٧) ص: ٧٨

(٨) المكتفى: ٢٤٩

قال تعالى:

﴿... أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [يونس:٣٥].

إنّ مِنَ الوقفِ ما قد يستحسنُه القارئُ من أجلِ بيانِ معنى يريدُه حيثُ يقفُ على الموضعِ المرادِ، لإبرازِ المعنى الذي يقصدُه للسامعِ، وللتأكيدِ عليه أيضاً، ومن ذلك ما ذكره ابنُ الأنباري في هذه الآية، حيث أشارَ إلى أنّ معنى التوبيخِ يظهرُ في آخرِ الآية عندَ الوقفِ على قوله تعالى ﴿فَمَا لَكُمْ﴾، واستحسنَ الوقفَ عليه، حيث يقولُ: "﴿إِلَّا أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ﴾ وقفٌ حسنٌ غيرُ تامٍ على معنى التوبيخِ، كما تقولُ للرجلِ: (مالكَ ويلكَ)، ثم تبتدئُ: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾، والتمامُ على ﴿تَحْكُمُونَ﴾"(١).

وذَكر أبو حاتم أنّه وقفٌ جيدٌ، ولكنّه لم يعلّلْ(٢).

وقال الزجاجُ: "(مالكم) كلامٌ تامٌ، كأنّه قيلَ لهم: أيُّ شيءٍ لكم في عبادةِ الأوثان، ثم قيلَ لهم: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ أي على أيِّ حالٍ تحكمون"(٣).

وبيّن أبو حيان: أنّ قولَه ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ استفهامٌ معناه التعجبُ والإنكارُ، و ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ استفهامٌ آخر، ثم قالَ: "وهاتان جملتان، أنكرَ في الأولى، وتعجبَ من اتّباعِهم من لا يهدي ولا يهتدي، وأنكرَ في الثاني حكمَهم بالباطلِ وتسويةَ الأصنامِ بربِ العالمين"(٤).

وعليه فإنّ استحسانَ الوقفِ على (مالكم) كما ذكرَ ابنُ الأنباري جيدٌ، ولكنّ القولَ بتمامِه كما قال الزجاجُ غيرُ مقبولٍ لأنّ الاستفهامَ الثاني في قوله ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ مرتبطٌ بمعنى الآيةِ قبله.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٠٦)

(٢) القطع: ٣٧٦

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣/٢٠)

(٤) البحر المحيط (٥/١٥٨).

قال تعالى:

﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۝٤ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [الكهف:٤-٥]

اختار ابنُ الأنباري الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾، وذكرَ بأنّه وقفٌ تامٌ، ثم قالَ: "ولا يُلتفتُ إلى كراهيةِ من يكرهُ الوقفَ على هذا فإنّهم لا علمَ لهم"(١).

ونحنُ نوردُ هذا المثالَ هنا لأنّ ابنَ الأنباري استحسنَ الوقفَ على قوله ﴿وَلَدًا﴾ بل جعلَه تامـاً، فيما ذكر أنّ هناك من يكرهُ الوقفَ عليه، وفي ذلك شيءٌ من التعارضِ يُستحسنُ بيانهُ. وقد وافقَهُ النحاسُ فيما ذهبَ إليه وذكر أنّه وقفٌ تامٌ عندَ أبي حاتم وعندَ غيرهِ من أهلِ العلم (٢)، في حين أنّ السجاونديَّ يرى بأنّه وقفٌ مجوّزٌ ورمزَ له بالحرفِ (ز)، وقالَ: "قد قيلَ لأنّ الجملةَ بعده تصلحُ صفةً له، وابتداءَ إخبارٍ"(٣) إلا أنّه ثنّى بقولهِ: "والوقفُ أوضحُ، لأنّ مقولهم ﴿وَلَدًا﴾ مطلقٌ غيرُ موصوفٍ"(٤)

وذهبَ المهدويُّ(٥) أيضاً إلى أنّ جملةَ ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ قد تكونُ صفةً للولدِ حيث إنّ الهاءَ في ﴿بِهِۦ﴾ أي في قوله: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ يحتملُ أنْ تعودَ على (الولدِ) الذي ادّعوه، فتكونُ الجملةُ صفةً للولد، فَردّ عليه ابنُ عطية بقولهِ: "وهو معترضٌ لأنّه لا يصفُه إلا القائلُ، وهم ليس قصدُهم أنْ يصفوه، والصوابُ عندي أنّه نفيٌ مؤتنفٍ، أخبرَ اللهُ تعالى بجهلِهم في ذلك، فلا موضعَ للجملةِ من الإعراب"(٦)

وذهبَ إلى ذلك الأشموني بعد أنْ وصفَ الوقفَ على ﴿وَلَدًا﴾ بأنّه تامٌ، حيثُ ذكرَ أنّ قولَ الكفّارِ قد تمّ وانقضى، ثم استأنفَ بقولهِ: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ أي نفيٌ لِمَا قالوه، فهو كالمتعلقِ به من جهةِ المعنى(٧).

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٧٥٦)

(٢) القطع: ٤٤٤

(٣) علل الوقوف (٢/٦٥٥)

(٤) المصدر السابق (٢/٦٥٥)

(٥) أبو عبدالله محمد بن إبراهيم المهدوي، فقيه من أهل المهدية بالمغرب، نزل بفاس، وتوفي بها. له «الهداية» وشرحها. توفي سنة (٥٩٥)هـ. الأعلام (٥/٢٩٦).

(٦) المحرر الوجيز (٣/٤٩٥)

(٧) منار الهدى: (٢٢٩)

قال تعالى :

﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأنبياء:٧٢]

لقد أسلفنا أنّ هناك مِنَ الوقفِ ما يبيّنُ معنى مغايراً للمعنى العامِ في حالِ الوصلِ وعدمِ الوقفِ، ولعلّ هذا ما يسمى بالوقفِ البياني ومثالُ ذلك ما ذكرهُ ابنُ الأنباري في هذه الآية، حيث استحسنَ الوقفَ[١] على قولهِ تعالى ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ من أجلِ الابتداءِ بقوله ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ﴾ حتى يحصرَ معنى (النافلةِ) وهي الزيادةُ في (يعقوبَ)، فهو يرى بأنّ ﴿إِسْحَٰقَ﴾ هبةٌ من الله لـ (إبراهيم) ، أمّا يعقوبُ فهو نافلةٌ لـ (إبراهيمَ)، أي زيادةٌ على هذه الهبةِ[٢]، لذلك استحسنَ الوقفَ على ﴿إِسْحَٰقَ﴾ ، والابتداءَ بـ ﴿وَيَعْقُوبَ﴾

قال الزمخشريُّ: "النافلةُ: ولدُ الولدِ، وقيلَ: سألَ إسحاقَ فأعطيَه، وأُعطيَ يعقوبُ نافلةً، أي زيادةً وفضلاً من غيرِ سؤالٍ"[٣]

أمّا من قالَ بالوصلِ وعدمِ الوقفِ على ﴿إِسْحَٰقَ﴾ أو بأنّ الوقفَ عليه ليسَ بتامٍ[٤]، فمعنى (النافلةِ) عندَهم (العطيةُ)، أي أنّ كلاً من إسحاقَ ويعقوبَ عطيةٌ من اللهِ لإبراهيمَ. قالَ النحاسُ: "وهذا هو البينُ في العربيةِ، أنْ يكونَ الثاني معطوفاً على الأولِ، داخلاً فيما دخلَ فيه، لا على إضمارِ فعلٍ"[٥]

---

(١) وهو تام عند نافع والأخفش وابن مجاهد، وحكاه أبو حاتم عن المفسرين. القطع: ٤٧٦

(٢) إيضاح الوقف (٢/٧٧٦). وهو قول قتادة وابن زيد. القطع:٤٧٦

(٣) الكشاف (٤/١٥٦)

(٤) وهو قول مجاهد وعطاء. القطع: ٤٧٦

(٥) المصدر السابق.

قال تعالى:

﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ...﴾ [النمل:٢٣ ، ٢٤]

واستحسنَ ابنُ الأنباري الوقفَ على قولهِ تعالى ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾، وذكرَ أنّه لا يجوزُ الوقفُ على ﴿عَرْشٌ﴾، والابتداءُ بقوله ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾ إلاّ على قبحٍ وعلّلَ لذلك بأنّ ﴿عَظِيمٌ﴾ نعتٌ لـ ﴿عَرْشٌ﴾، ولو كانَ له صلةٌ أو تعلقٌ بـ ﴿وَجَدتُّهَا﴾ ، لقيلَ: (عظيمةٌ وجدتُها)[١]، ثم قالَ: وهذا محالٌ من كلِّ وجهٍ إلاّ أنّه ذكرَ أنّ بعضَ أهلِ العلم[٢] يرى بالوقفِ على ﴿عَرْشٌ﴾، والابتداءَ بـ ﴿عَظِيمٌ﴾ على تقديرِ: (عظيمٌ عبادتُهم الشمسَ والقمرَ)، وقالَ: "وقد سمعتُ من يؤيدُ هذا المذهبَ ويحتجُّ بأنّ عرشَها أحقرُ وأدقُ شأناً من أنْ يصفَه اللهُ بالعظيمِ والاختيارُ عندي، ما ذكرتُه أولاً أنّه ليس على إضمارِ عبادةِ الشمسِ والقمرِ دليلٌ وغيرُ منكرٍ أنْ يصفَ الهدهدُ عرشَها بالعظيمِ، إذ رآه متناهي الطولِ والعرضِ وجريُهُ على إعرابِ العرشِ دليلٌ على أنّه نعتُه"[٣].

وهذا الذي ذهبَ إليه ابنُ الأنباري هو اختيارُ ابنِ قتيبة وتبعَهُ النحاسُ واستحسنَ قولَه[٤]، وهو ما عليه أهلُ التفسيرِ[٥]. قالَ الزمخشريُّ: "ومن نوكيِّ القُصَّاصِ من يقفُ على قولهِ : ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾ ثم يبتدئُ ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾ يريدُ: (أمرٌ عظيمٌ أنْ وجدَها وقومَها يسجدون للشمس. فرَّ من استعظامِ الهدهدِ عرشَها، فوقعَ في عظيمةٍ وهو مسخُ كتابِ اللهِ)[٦].

أقولُ: وعلى ما سبقَ فإنّ الوقفَ على ﴿عَظِيمٌ﴾ حسنٌ ولكنّه ليسَ بتامٍ لأنّ جملةَ ﴿وَجَدتُّهَا﴾ بدلٌ من ﴿وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً﴾[٧].

---

(١) وقدره ابن قتيبة (عظيم أن وجدتها). القطع: (٥٣٥)

(٢) وقد روي عن نافع. انظر تفسير القرطبي (١٣/١٨٤)

(٣) إيضاح الوقف (٢/٨١٥ ، ٨١٦)

(٤) القطع: (٥٣٥).

(٥) البحر المحيط (٧/٦٥) ، تفسير ابن كثير (٣/٣٧٣)

(٦) الكشاف (٤/٤٤٨)

(٧) انظر إعراب القرآن للدرويش (٥/٥٠١)

قال تعالى :

﴿ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ﴾ [النجم:٥-٧]

ذهب ابنُ الأنباري إلى أنّ الوقفَ على قوله تعالى ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ قبيحٌ لأنّ قولَه ﴿وَهُوَ﴾ معطوفٌ على الفاعلِ المستترِ للفعلِ (استوى) أي عطفَ اسماً على مضمرٍ مرفوعٍ، و﴿وَهُوَ﴾ يعودُ عندَه على محمدٍ ﷺ وتقديرُ المعنى: (فاستوى جبريلُ ومحمدٌ، عليهما السلام، بالأفقِ الأعلى)[١].

وعزا هذا القولَ إلى أبي العباسِ، واستدلّ ببيتٍ أنشدَه الفراءُ:

ألم ترَ أنَّ النبعَ يصلبُ عودُه ... ولا يَستوي والخروعُ المتقصفُ[٢]

حيث جعل (الخروعَ) منسوقاً على فاعلِ (يستوي) المستترِ[٣]. وأنشدَ البصريون:

قُلتُ إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى ... كنعاجِ المَلا تَعسَّفنَ رَملا[٤]

قال النحاسُ: "وهذا عندَ الخليلِ وسيبويهَ وأصحابِهما، إنما يجوزُ في الشعرِ[٥]، ولا يجوزُ عندَهم في الكلامِ، قمتُ وزيدٌ.. ولا يحملُ كتابُ اللهِ على مثلِ هذا، ولكنْ هو موضعُ الحالِ"[٦]. وسبقَهُ إلى ذلك الزجاجُ، ومعنى الآية عندَه: (استوى جبريلُ وهو بالأفقِ الأعلى على صورتِه الحقيقة)[٧] وهو قولُ الجمهورِ[٨].

---

(١) وهو أيضاً قول الفراء والطبري، معاني القرآن (٩٥/٣)، تفسير الطبري (٤٣/٢٧)

(٢) لم أعرف قائلَه، وهو في تفسير الطبري (٤٣/٢٧)، ومعاني القرآن (٩٥/٣)، وتفسير القرطبي (٨٥/١٧).

(النبع) شجر في الجبال، و (المتقصف) المتكسر.

(٣) إيضاح الوقف (٩١١/٢)

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه: (٣٤٠) ، والكتاب (٣٧٩/٢) وفي الإنصاف رقمه (٢٩٩). و (نعاج الملا) أي مها الفلاة.

(٥) الكتاب (٣٧٩/٢-٣٨٢)

(٦) القطع: ٦٨٩

(٧) معاني القرآن وإعرابه (٧٠/٥)

(٨) البحر المحيط (١٥٥/٨)

وإن كـــان مذهبُ الكوفيين في هذه المسألةِ عطفَ الاسمِ الظاهرِ على الضميرِ المرفوعِ من غيرِ فصلٍ إلاّ أنّ جمهورَ النحاةِ لا يرون ذلك، كما أسلفنا، ثم إنّ جمهورَ المفسرين في هذه الآيـــة يـــرون أنّ قولَه ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ حالٌ لجبريلَ عليه السلامُ. فعلى ذلك لا يحسنُ الوقفُ بين الحالِ وصاحبِها، ولكنّه لا يصلُ إلى درجةِ القبحِ لأنّه رأسُ آيةٍ بالإضافةِ إلى أنّ المعنى لا يختلُ في حالِ الوقفِ، حتى وإنْ سلّمنا بمذهبِ الكوفيين.

قال تعالى ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴿١٧﴾﴾ [المزمل:١٧]

ذكر ابنُ الأنباري أنّ ﴿يَوْمًا﴾ منصوبٌ بـ ﴿تَتَّقُونَ﴾، أي هو مفعولٌ به لـ ﴿تَتَّقُونَ﴾، والمعنى: (فكيفَ تتقون يوماً يجعلُ الولدانَ شيباً إنْ كفرتمْ).

ثم بيّن أنّ بعضَ المفسرين يرى بأنّ وقفَ التمامِ يكونُ على قولهِ تعالى ﴿إِن كَفَرْتُمْ﴾، حيثُ يُنصبُ ﴿يَوْمًا﴾ بـ ﴿يَجْعَلُ﴾ على الظرفيةِ، والفعلُ للهِ تعالى، فيكونُ المعنى (يجعلُ اللهُ الولدانَ شيباً في يومٍ). ولكنّه ردَّ على هذا الرأيِ بأنّه لا يَصحُ لأنّ اليومَ من شدّةِ هولهِ هو الفاعلُ لهذا.

وأشارَ إلى أنّ من المفسرينِ أيضاً من يَنصبُ ﴿يَوْمًا﴾ بـ ﴿كَفَرْتُمْ﴾. بيدَ أنّه استقبحَ هذا، حيثُ يقولُ: "وهذا قبيحٌ جداً لأنّ اليومَ إذا عُلّقَ بـ ﴿كَفَرْتُمْ﴾ احتاجَ إلى صفةٍ ﴿كَفَرْتُمْ﴾ لـ (يوم)، فإنْ احتجَّ محتجٌ بأنّ الصفةَ قد تُحذفُ، ويُنصبُ ما بعدَها، احتجَجْنا عليه بقراءةِ عبدالله: (فكيفَ تتقونَ يوماً يجعلُ الولدانَ شيباً إن كفرتم)[1].

ووافقَهُ مكيٌّ في أنّ ﴿يَوْمًا﴾ليس بظرفٍ لـ ﴿تَتَّقُونَ﴾ لأنّهم لا يكفرون ذلكَ اليومَ، إلّا إذا كانَ بمعنى (يجحدون)، فإذاً ﴿يَوْمًا﴾ مفعولٌ به لا ظرف[2].

وجوّزَ الزمخشريُّ أنْ يكونَ ظرفاً لـ ﴿تَتَّقُونَ﴾، أي فكيفَ لكم بالتقوى في يومِ القيامةِ إن كفرتُمْ في الدنيا[3]. وذكرَ الدرويشُ أنّه يُنصبُ بترعِ الخافضِ، على معنى: (إن كفرْتم بيومِ القيامةِ)[4].

وعلى اختيارِ ابنِ الأنباري يحسُنُ الوقفُ على قولهِ ﴿شِيبًا﴾، ولا يتمُ لأنّ قولَه: ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِۦ﴾ صفةٌ ثانيةٌ لـ ﴿يَوْمًا﴾.

---

(١) إيضاح الوقف (٢/٩٥٣ ، ٩٥٤)

(٢) مشكل إعراب القرآن (٧٦٨ ، ٧٦٩)

(٣) الكشاف (٦/٢٤٧).

(٤) إعراب القرآن للدرويش (٨/١١٨)

الخاتمة:

الحمـــدُللهِ الذي أنعمَ عليّ بإتمامِ هذا البحثِ، والصلاةُ والسلامُ على صفوتهِ من خلقِه نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبهِ أجمعين، وبعد:

فقـــد كـــانَ موضـــوعُ بحثي: وقوفُ القرآنِ وعلاقتُها بالمعنى والتركيبِ من خلالِ كتاب «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله لابن الأنباري».

وقـــد سلكتُ فيه مسلكاً منهجياً اقتضى أنْ يكونَ في ثلاثةِ أبوابٍ تسبقُها مقدمةٌ وتمهيدٌ وتعقبُها خاتمةٌ وفهارسُ.

تناولتُ في المقدمةِ موضوعَ البحثِ، والسببَ الذي دفعني لاختيارِ هذا الموضوعِ، وكذلك بيانَ المنهجِ الذي يسيرُ عليه البحثُ.

ولعلّه يجدرُ بنا في الخاتمةِ أنْ نعيدَ ذكرَ الدافعِ للقيامِ بهذا البحثِ حتى تُفهم النتائجُ التي تأتي في ثنايا الخاتمةِ.

فالســـببُ الـــذي دفعني لاختيارِ هذا الموضوعِ هو أنّ بعضَ الباحثين اتهمَ النحاةَ بأنّهم لم يعللـــوا للوقفِ في القرآن، بل اكتفوا ببيانِ كيفيتهِ وصفتِه، كما هو مبينٌ فيما أُلحق بعلمِ الصرفِ، وأنّ القراءَ وحدَهم هم الذين اختصوا بهذا الفضلِ، وفازوا بهذا السبقِ.

فالبحـــثُ يهدفُ إلى إبرازِ جهدِ عالمٍ واحدٍ من علماءِ النحوِ واللغةِ في مجالِ تعليلِ الوقفِ معـــنى وتركيـــباً، مع مقارنتهِ بغيرِه من النحاةِ والمفسرينِ ما أمكنَ ذلك، من أجلِ كشفِ الحقـــيقةِ وتجليتِها، وحتى يمكننا الإجابةُ على السؤالِ الكبيرِ في هذا البحثِ وهو: هل علّلَ النحاةُ للوقف في القرآنِ أم لا؟؟

ولكي تتمَّ الإجابةُ على ذلك تمَّ اختيارُ عالمٍ جليلٍ من علماءِ العربيةِ هو أبو بكر محمدُ بنُ القاسمِ بنِ الأنباري، وذلك من خلالِ كتابه «إيضاحُ الوقفِ والابتداءِ».

أمّـــا التمهـــيدُ فقـــد تناولـــتُ فيه التعريفَ ببعضِ مصطلحاتِ الوقفِ كالوقفِ والقطعِ والسكتِ، والتفريقَ بين مدلولاتِها.

ثم تطرقـــتُ إلى أهمـــيةِ الوقفِ مدعماً ذلك بالأحاديثِ الشريفةِ وأقوالِ الصحابةِ وعلماءِ الأمـــةِ. وقـــد ظهـــرَ من خلالِ هذه الأحاديثِ والأقوالِ مدى أهميةِ الوقفِ عند العربِ، واعتنائهم بمقاطعِ كلامِهم.

ثم عرّجتُ على أنواعِ الوقفِ ومصطلحاتِه وأحكامِه، وقد خلصتُ إلى أنّ آراءَ العلماءِ تتفاوتُ في أنواعِ الوقفِ وأقسامِه، وكذلك في تسميةِ هذه الأنواعِ والرموزِ الدالةِ عليها. ومع اختلافِ العلماء في ذلك إلا أننا نجدُهم متفقين أو جلُّهم متفقون على أربعةِ أنواعٍ أساسيةٍ هي: التامُ والكافي والحسنُ والقبيحُ.

وآخرُ نقطةٍ في التمهيدِ تعرضتُ إلى صلةِ الوقفِ بعلوم العربيةِ وبينتُ صلتَه بالمعنى من خلالِ تفسيرِ الآيات، وكذلك صلتَه بالنحوِ، وصلتَه بالقراءاتِ مدعماً ذلك بالأمثلة من القرآن وما ذكره العلماءُ حولَها.

أمّا البابُ الأولُ في هذا البحث فقد تناولتُ فيه جهودَ ابنِ الأنباري في الدراساتِ القرآنية من خلالِ كتابه إيضاح الوقف والابتداء، وذلك لأنّه الكتابُ الذي قامتْ عليه الدراسةُ، ثم إنّ الدراساتِ حولَ ابن الأنباري كثيرةٌ، وموجودةٌ في مقدمةِ كتبه المحققة، بل هناك كتابٌ مطبوعٌ بعنوان (محمد بن القاسم الأنباري وجهوده في النحو والصرف واللغة) للدكتور محمد عطا موعد، لذلك اكتفيتُ بحصرِ الحديثِ عنه في الدراساتِ القرآنية من خلالِ كتابه المذكور آنفاً.

ويتألفُ هذا الباب من ستةِ مباحثَ:

١- مؤلفاته.

٢- ربطه القرآن بالعربية.

٣- غريب القرآن ولغات العرب.

٤- ربطه الوقف بعلوم العربية.

٥- جهوده في دراسة وقف القرآن ومصطلحات الوقف عنده.

٦- التأثر والتأثير عنده.

وقد ظهرَ لنا من المباحثِ السابقةِ كثرةُ مؤلفاتِ الرجلِ وسعةُ علمِه وحفظُه وبروزُه كعلم من أعلامِ المدرسةِ الكوفية، وجهودُه البارزةُ في ربطِه القرآنَ بالعربيةِ وبغريبِها حيث امتلأتْ مقدمةُ كتابِه بذلك، وقد ربطَ بين الوقفِ والنحوِ، وبينَ الوقفِ والصرفِ وكذلك بينَ الوقفِ والقراءةِ، والوقفِ والمعنى، والبحثُ مليءٌ بالأمثلةِ على ذلك.

أمّـا جهـودُهُ في دراسةِ وقوفِ القرآنِ ومصطلحاتُ الوقفِ فلا شكَ أنّ كتابَهُ «إيضاح الوقف والابتداء» أكبرُ دليلٍ على ذلك.

وقـد أبـرزتُ في هذا المبحثِ جهدَ الرجلِ في دراسةِ وقوفِ القرآن، وبيانَ مصطلحاتِهِ وأحكامِـه، ومـا يترتبُ على ذلك من حديثِهِ عن الكثيرِ من المسائلِ النحوية والقراءات المرتـبطةِ بذلـك، وقد امتلأَ كتابُهُ بهذه المسائل، وتناولَ المعنى وربطَ بينَ ذلك كلِّه وبين الوقفِ.

أمّـا مصطلحاتُ الوقفِ عنده فهي ثلاثةٌ: وقفٌ تامٌ ووقفٌ حسنٌ ليس بتامٍ، ووقفٌ قبيحٌ ليس بحسنٍ ولا تامٍ.

وربما وردَ عندَه النفيُ للوقفِ التامِ أو الحسنِ كأنْ يقولَ: غيرُ تامٍ، أو لا يحسنُ الوقفُ وما أشبهَ ذلك، فكأنّه إذا نفى مرتبةً من مراتبِ الوقفِ يقصدُ التي دونَها، وقد صرّح بذلك في بعضِ المواطنِ حيثُ يقولُ: حسنٌ وليسَ بتامٍ. وقد وردَ عنده أتمُّ وأحسنُ.

وأحسـبُ أني وجـدتُ ابنَ الأنباري يحيدُ بمعنى الوقفِ الحسنِ عن مرادِهِ الذي رسمَه له، حيـثُ ذكرَ أنّه الموضعُ الذي يحسُنُ الوقفُ عليه ولا يحسنُ الابتداءُ بما بعده، ولكني أجدُه في كـثيرٍ من المواضعِ ينحوُ به إلى ما يمكنُ تسميتُه بالوقفِ الجائزِ أو الكافي؛ حيث يمكنُ الوقفُ على الموضعِ المرادِ ثم الابتداءُ بما بعده، وإنْ كانَ بينَهما رابطٌ معنويٌّ، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ في مواطنِها.

أمّا البابان الثاني والثالث فهما عبارةٌ عن أمثلةٍ تبيّنُ تعاملَ ابنِ الأنباري مع وقوفِ القرآنِ وذلك من خلالِ كتابِه إيضاحُ الوقفِ والابتداء.

وهذان البابان هما لبُّ البحثِ، وفيهما الإجابةُ الكافيةُ على التساؤلِ الكبيرِ الذي طرحناهُ سابقاً وهو: هل علّلَ النحاةُ لوقوفِ القرآنِ أم لا؟ وفيهما دفعٌ للتهمةِ التي ألصقتْ بالنحاةِ من أنّهم لم يعللوا للوقفِ، بل وتجليةٌ وكشفٌ لحقيقةٍ بينةٍ واضحةٍ أنّهم عللوا للوقفِ وأبرزوا تلـكَ العللِ بشكلٍ جليٍّ يظهرُ من خلالِ الأمثلةِ التي سيقتْ لبيانِ الوقف، بل وربطوا بينَ الوقفِ والمعنى وكذلك بينهُ وبينَ النحوِ والقراءاتِ، ولذلك قمتُ بتقسيمِ هذين البابين إلى فصولٍ على ضوءِ ذلك الربطِ وتلكَ العلاقةِ التي تربطُ الوقفَ بغيرِه مما له أثرٌ عليه.

فالـــباب الثاني وهو: علاقةُ الوقفِ بالتركيب قسمتُه إلى فصلين: الفصلُ الأولُ تناولَ أثرَ القراءاتِ على الوقفِ، وقد بيّنتُ هذا الأثرَ البارزَ من خلالِ الأمثلةِ التي سقتُها.

أمـــّا الفصلُ الثاني فهو عن أثرِ الإعرابِ ومقتضى الصناعةِ النحويةِ على الوقفِ. وهو من أبرزِ الفصولِ التي يظهرُ فيها تعليلُ ابنِ الأنباري لوقفِ القرآن.

أمّا البابُ الثالثُ والأخيرُ: فهو علاقةُ الوقفِ بالمعنى وقسمتُه إلى ثلاثةِ فصولٍ:

فصـــلٌ يتعلقُ بتعددِ المعنى وأثرِه على الوقفِ، وفصلٌ يتعلقُ بتمامِ المعنى وهو ما كانَ لابنِ الأنـــباري فـــيه رأيٌ واحدٌ وليس فيه تعددُ إعرابٍ ولا تعددُ معنى بل يراه من تمامِ المعنى. وفصلٌ أخيرٌ يحوي أمثلةً للوقفِ الحسنِ والوقفِ القبيحِ.

وجمـــيعُ هذه الأمثلةِ التي أوردتُها في البابين الأخيرين من البحثِ تم تقسيمُها على الفصولِ الســـابقةِ عـــلى أســـاسِ رأيِ ابنِ الأنباريِ في معالجتِها، وكانَ الاهتمامُ فيها منصباً على تعليلاتِ ابنِ الأنباري للوقفِ بل وتعليلاتِ أقرانِه من النحاةِ والمفسرين لأنّ ذلك هو الغايةُ من هذا البحثِ دونَ إغفالٍ لاختلافاتِ المعربين وتبيانِ آرائِهم وكذلك توجيهاتِ المفسرين وتـــأويلاتِهم مع التركيزِ على الهدفِ الذي ذكرناه من إظهارِ وإبرازِ تعليلاتِ النحاةِ والتي تدورُ حولَ الإعرابِ والمعنى وهي مبسوطةٌ في مواطنِها في البحثِ وقد قمتُ بالترجيحِ في هذه المسائلِ والآراءِ ما أمكنني ذلك.

الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس القراءات
- فهرس الأحاديث
- فهرس القوافي
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٢	الفاتحة	١٦ ، ١٧ ، ٤٥ ، ٢٠٥
﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾	٤	الفاتحة	١٥ ، ١٧ ، ٤٦
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥	الفاتحة	١٥
﴿ الٓمٓ ﴾	١	البقرة	١١٠
﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ .... ﴾	٢	البقرة	١١٠ ، ١١١ ، ١١٢
﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ... ﴾	٣	البقرة	١١٢
﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ... ﴾	٤	البقرة	١١٢
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ... ﴾	٥	البقرة	٤٥ ، ١١٢
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ... ﴾	٦	البقرة	٤٥
﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ... ﴾	٧	البقرة	١٢٣
﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ... ﴾	١٤	البقرة	٢٠٩
﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ... ﴾	١٥	البقرة	٢٠٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ... ﴾	٢١	البقرة	٤٧
﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ... ﴾	٢٢	البقرة	٤٧
﴿ .. فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ... ﴾	٢٤	البقرة	٤٨
﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ .... ﴾	٧١	البقرة	١٥٧
﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً .... ﴾	٨١	البقرة	٢٠٥ ، ٢١٠

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ... ﴾	٨٢	البقرة	٢٠٥ ، ٢١٠
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ .. ﴾	٨٣	البقرة	١٥٨
﴿ .. يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ .. ﴾	١٠٢	البقرة	١٨٠
﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا .. ﴾	١١٦	البقرة	٢١٧
﴿ .. بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْـَٔلُ .. ﴾	١١٩	البقرة	٥٧
﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ .. ﴾	١٢٤	البقرة	٢٠٧
﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ .. ﴾	١٢٥	البقرة	٥٨
﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ .. ﴾	١٣٨	البقرة	٤٣ ، ٢٠٦
﴿ ... وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ .. ﴾	١٦٥	البقرة	٥٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ .. ﴾	١٨٣	البقرة	٢١١
﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ .. ﴾	١٨٤	البقرة	٢١١
﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ .. ﴾	١٨٧	البقرة	٣٥
﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾	١٩٦	البقرة	٦١
﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾	١٩٧	البقرة	٦٢
﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ .. ﴾	٢١٠	البقرة	٦٣
﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ ... ﴾	٢٤٩	البقرة	٢٠٧
﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾	٢٥٥	البقرة	٣٦

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ... ﴾	٢٥٨	البقرة	١٧
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم .. ﴾	٢٨٢	البقرة	٢١٣
﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ .. ﴾	٢٨٥	البقرة	٦٥
﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ ... ﴾	٧	آل عمران	١٨٢
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ .. ﴾	١٠	آل عمران	١٥٩
﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ... ﴾	١١	آل عمران	١٥٩
﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ... ﴾	١٤	آل عمران	١٦١
﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ... ﴾	١٨	آل عمران	٦٦
﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ ... ﴾	١٩	آل عمران	٦٦
﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ ... ﴾	٣٠	آل عمران	١١٤ ، ١٩
﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ... ﴾	٣٦	آل عمران	٦٨ ، ٢٠
﴿ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ ﴾	٥٤	آل عمران	٢٠٩
﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ... ﴾	٧٣	آل عمران	٧٠
﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ... ﴾	٩١	آل عمران	٢٠٧
﴿ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾	١١٠	آل عمران	١١٥
﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ... ﴾	١١٣	آل عمران	١١٥
﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ ... ﴾	١٦٩	آل عمران	٢١٥

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى ... ﴾	١٩٥	آل عمران	١٦٢
﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ... ﴾	١٩٦	آل عمران	١٦٤
﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ... ﴾	١٩٧	آل عمران	١٦٤
﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً ﴾	١٢	النساء	١٦٥
﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم بَعْضُكُم ... ﴾	٢٥	النساء	١٦٢ ، ١٦٣
﴿ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾	٤١	النساء	١٥
﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ... ﴾	٤٢	النساء	١٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ... ﴾	٤٣	النساء	١٧
﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾	٤٩	النساء	٣٦
﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾	٥٣	النساء	٣٦
﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾	٨٨	النساء	١٦٦
﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ ... ﴾	١٤٠	النساء	٢٠٩
﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ .. ﴾	٥	المائدة	١٥
﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ... ﴾	٦	المائدة	١٠٧
﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ... ﴾	٩	المائدة	١٦٧
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى ... ﴾	٢٥	المائدة	١٦٨
﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ... ﴾	٢٦	المائدة	١٨ ، ١٨٤

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	٣٢	المائدة	٧١
﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ ... ﴾	٤٥	المائدة	٧١
﴿ ... فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ ﴾	٥٢	المائدة	٧٣
﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾	٥٣	المائدة	٧٣
﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ ﴾	٦٠	المائدة	١١٦
﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	٧١	المائدة	١١٧
﴿ قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ... ﴾	١٢	الأنعام	١١٨
﴿ وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ... ﴾	٢٩	الأنعام	٢١٧
﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ... ﴾	٥٤	الأنعام	١١٨
﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى ... ﴾	٩١	الأنعام	٧٥
﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ... ﴾	٩٩	الأنعام	٤٤
﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ... ﴾	١٠٠	الأنعام	٧٦
﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾	١١١	الأنعام	١٩١
﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ ... ﴾	٢٦	الأعراف	٧٧
﴿ وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ... ﴾	٢٨	الأعراف	٧٦
﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ﴾	٢٩	الأعراف	١٢٠
﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾	٣٠	الأعراف	١٢٠

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ... ﴾	٤٦	الأعراف	١٨٥
﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ... ﴾	١٨٦	الأعراف	٧٨
﴿ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا ... ﴾	١٩	الأنفال	٧٩
﴿ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ... ﴾	٣٠	الأنفال	٢٠٩
﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ... ﴾	٣٣	الأنفال	١٨٧
﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا ... ﴾	١٠	التوبة	٣٦
﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ... ﴾	١٤	التوبة	٨٠
﴿ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ... ﴾	١٥	التوبة	٨٠
﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ... ﴾	٤٠	التوبة	٨٢
﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ... ﴾	٥٥	التوبة	١٨٨
﴿ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن .. ﴾	٣٥	يونس	٢١٨
﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ .. ﴾	٧١	هود	٣٤
﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ .. ﴾	٧٥	هود	٢٠٧
﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا .. ﴾	٢٤	يوسف	١٨٩
﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ .. ﴾	٣٢	يوسف	٣٩
﴿ .... لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٣٥	يوسف	٢٩
﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ... ﴾	١٠١	يوسف	٣٤

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ... ﴾	١٠٥	يوسف	٨٣
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ ﴾	٢	الرعد	١٩٠
﴿ كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ .... ﴾	٣٠	الرعد	١٩١
﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ... ﴾	٣١	الرعد	١٩١
﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى ... ﴾	٤٣	الرعد	٨٥
﴿ ... إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾	١	إبراهيم	٨٦
﴿ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ... ﴾	٢	إبراهيم	٨٦
﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ... ﴾	٣٤	إبراهيم	٤٠
﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ ... ﴾	٣	الحجر	١٦٩
﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ ... ﴾	٦٦	الحجر	٢٠٣
﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ... ﴾	٩١	الحجر	٤٦
﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ... ﴾	٩٢	الحجر	٤٦
﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ... ﴾	٣	النحل	١٢٣
﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ... ﴾	٤	النحل	١٢٣
﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ ... ﴾	٥	النحل	١٢٣
﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ ... ﴾	٦	النحل	١٢٣
﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ .. ﴾	٧	النحل	١٢٣

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا.. ﴾	٨	النحل	٤٧ ، ١٢٣
﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ ... ﴾	٢	الإسراء	١٢٤
﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ... ﴾	٣	الإسراء	١٢٤
﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ... ﴾	١٠٥	الإسراء	١٢٥
﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ ... ﴾	١٠٦	الإسراء	١٢٥
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ... ﴾	١	الكهف	١٧٠
﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا ... ﴾	٢	الكهف	١٧٠
﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾	٤	الكهف	٢١٩
﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ... ﴾	٥	الكهف	٢١٩
﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ ... ﴾	٢٩	الكهف	١٧١
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ... ﴾	٣٠	الكهف	١٢٧
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ... ﴾	٣١	الكهف	١٢٧
﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾	٧٨	مريم	١٩٢
﴿ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ... ﴾	٧٩	مريم	١٩٢
﴿ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾	٩٣	مريم	٤٠
﴿ طه ﴾	١	طه	١٩٤
﴿ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴾	٢	طه	١٩٤

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ .... ﴾	١	الأنبياء	١٢٨
﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم .... ﴾	٢	الأنبياء	١٢٨
﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى .... ﴾	٣	الأنبياء	١٢٨
﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا .... ﴾	١٧	الأنبياء	١٩٥
﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ .... ﴾	١٩	الأنبياء	١٧٢
﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾	٢٠	الأنبياء	١٧٢
﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ .... ﴾	٢٦	الأنبياء	٢١٥
﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ .... ﴾	٧٢	الأنبياء	٢٢٠
﴿ يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ .. ﴾	١٣	الحج	١٢٩
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ... ﴾	١٨	الحج	١٩٦
﴿ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ... ﴾	٢٧	الحج	١٧٣
﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ... ﴾	٧٢	الحج	١١٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ ... ﴾	٧٧	الحج	١٣٠
﴿ وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ ... ﴾	٧٨	الحج	١٣٠
﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ ﴾	٥٥	المؤمنون	١٣١
﴿ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ .... ﴾	٥٦	المؤمنون	١٣١
﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾	٨٩	المؤمنون	٣٣

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ .... ﴾	١١١	المؤمنون	٨٨
﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	٢	النور	٨٩
﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ .... ﴾	٦	النور	٨٩
﴿ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ... ﴾	٧	النور	٨٩
﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ... ﴾	٣٥	النور	١٣٣
﴿ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ ... ﴾	٣٦	النور	١٣٣
﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ ... ﴾	٣٧	النور	١٣٣
﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ ... ﴾	٤٠	النور	٩٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ... ﴾	٥٨	النور	٩١
﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ .... ﴾	٢٢	الفرقان	١٩٧
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ ... ﴾	٣٢	الفرقان	١٩٨
﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ... ﴾	٥٨	الفرقان	١٣٤
﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ... ﴾	٥٩	الفرقان	١٣٤
﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ ﴾	٢٢	الشعراء	٥٢
﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴾	١٥٣	الشعراء	٣٣
﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ... ﴾	٢٢٤	الشعراء	٣٠
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ... ﴾	٢٢٧	الشعراء	٣١

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن ... ﴾	٨	النمل	١٩٩
﴿ إِنِّى وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ ... ﴾	٢٣	النمل	٢٢١
﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ ... ﴾	٢٤	النمل	٩٣ ، ٢٢١
﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ... ﴾	٢٥	النمل	٩٣
﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا ... ﴾	٥٩	القصص	٤٠
﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ .. ﴾	٦٨	القصص	٤١ ، ٢٠٠
﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ .. ﴾	٢٤	العنكبوت	٤٨
﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ... ﴾	٣٣	العنكبوت	١٢٢
﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ... ﴾	٤١	العنكبوت	١٧٤
﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ ... ﴾	٢٥	الروم	١٧٥
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا ... ﴾	٤٧	الروم	١٣٦
﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ .... ﴾	١٨	الأحزاب	١٣٧
﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾	١٩	الأحزاب	١٣٧
﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ ... ﴾	١٣	سبأ	١٧٦
﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ ... ﴾	٣١	سبأ	٦٠
﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	٧	فاطر	٢١٠
﴿ قَالُوا۟ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم ... ﴾	١٩	يس	٩٥

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ ... ﴾	٤٥	يس	١٧٧
﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ ... ﴾	٤٦	يس	١٧٧
﴿ قَالُواْ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾	٥٢	يس	٩٧ ، ١٣٨
﴿ لَهُمْ فِيهَا فَـٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴾	٥٧	يس	١٣٩
﴿ سَلَـٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾	٥٨	يس	١٣٩
﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾	١	ص	٢٠١
﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾	٢	ص	٢٠١
﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ... ﴾	٣	ص	٢٠١
﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾	١٤	ص	٢٠١
﴿ هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾	٥٧	ص	١٤٠
﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا ... ﴾	٦٢	ص	٩٨
﴿ أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ ... ﴾	٦٣	ص	٩٨
﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾	٦٤	ص	٢٠١
﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾	٧٨	ص	٢١٧
﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ .... ﴾	٢٨	غافر	٢٠٢
﴿ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ ... ﴾	٢٩	غافر	٢٠٢
﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ ... ﴾	٧١	غافر	١٠٠

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ﴾	٧٤	غافر	١٠٠
﴿ فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ... ﴾	٣٨	فصلت	١٧٢
﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ ..... ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾	٤٠	فصلت	١٤٤ ، ١٧١
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ ... ﴾	٤١	فصلت	١٤٤
﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ ... ﴾	٤٢	فصلت	١٤٤
﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ ... ﴾	٤٣	فصلت	١٤٤
﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا ... ﴾	٤٤	فصلت	١٤٤
﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ ... ﴾	٣٣	الشورى	١٠١
﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ... ﴾	٣٤	الشورى	١٠١
﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ... ﴾	٣٥	الشورى	١٠١
﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ... ﴾	٣	الزخرف	٣٠
﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾	٤٩	الدخان	١٠٣
﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ... ﴾	٣	الجاثية	١٠٤
﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ... ﴾	٤	الجاثية	١٠٤
﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ... ﴾	٥	الجاثية	١٠٤
﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ... ﴾	٢٨	الجاثية	١٠٥
﴿ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا ... ﴾	١٢	الأحقاف	١٤٦

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِم...﴾	٢٥	محمد	١٠٦
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ﴾	٢٩	الفتح	٢٠٣
﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾	٥	النجم	٢٢٢
﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾	٦	النجم	٢٢٢
﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾	٧	النجم	٢٢٢
﴿وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ...﴾	٣	القمر	١٤٨
﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ...﴾	٤	القمر	١٤٨
﴿حِكْمَةٌۢ بَـٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾	٥	القمر	١٤٨
﴿أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ﴾	٨	الرحمن	١٤٩
﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ...﴾	٩	الرحمن	١٤٩
﴿فَأَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾	٨	الواقعة	١٥١
﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾	٩	الواقعة	١٥١
﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ﴾	١٠	الواقعة	١٥٠
﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾	١١	الواقعة	١٥٠
﴿فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾	١٢	الواقعة	١٠٧
﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾	١٧	الواقعة	١٠٧
﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ...﴾	١٨	الواقعة	١٠٧

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴾	١٩	الواقعة	١٠٧
﴿ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴾	٢٠	الواقعة	١٠٧
﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴾	٢١	الواقعة	١٠٧
﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾	٢٢	الواقعة	١٠٧
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ... ﴾	١	الممتحنة	١٧٨
﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾	٥	الجمعة	١٧٤
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ... ﴾	١	الطلاق	١٣٣
﴿... قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾	١٠	الطلاق	١٥٢
﴿ رَّسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ... ﴾	١١	الطلاق	١٥٢
﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ ﴾	١٤	القلم	٧٠
﴿ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾	١٦	نوح	١٣٣
﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾	٤	المزمل	١١
﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا ... ﴾	١٧	المزمل	٢٢٤
﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ... ﴾	١٨	المزمل	٢٢٤
﴿ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴿٢٧﴾ ﴾	٢٧	القيامة	٨
﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ ﴾	٣١	الإنسان	٩
﴿ لِأَىِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴿١٢﴾ ﴾	١٢	المرسلات	١٥٣

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ لِيَوْمِ ٱلْفَصْلِ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	المرسلات	١٥٣
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾ ﴾	١	النبأ	١٥٣
﴿ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢﴾ ﴾	٢	النبأ	١٥٣
﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾ ﴾	١٤	النازعات	٣٣
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ ﴾	١	الإنشقاق	٥٢
﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ ﴾	٢	الانشقاق	٥٢
﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ﴾	١٤	البروج	١١٣
﴿ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾	١٥	البروج	١١٣
﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾	١٦	البروج	١١٣
﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ ﴾	١٤	الأعلى	٢١٥
﴿ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ ﴾	١٥	الأعلى	٢١٥
﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ ﴾	١٦	الأعلى	٢١٥
﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴿٥﴾ ﴾	٥	الفجر	٣٤
﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ﴿٧﴾ ﴾	٧	الشرح	٤٨
﴿ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴿٨﴾ ﴾	٨	الشرح	٤٨
﴿ ... فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾	٤	التين	٤٩
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ... ﴾	٥	التين	٤٩

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	العلق	٣٩
﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ ﴾	١	الزلزلة	٨٢
﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ ﴾	٢	الزلزلة	٨٢
﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾	١	الفيل	١٥٤
﴿ ... فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝٥ ﴾	٥	الفيل	١٥٤
﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ ﴾	١	قريش	١٥٤
﴿ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ﴾	٣	قريش	١٥٤

فهرس القراءات

القراءة	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
(ولا تسألْ عن أصحاب الجحيم)	١١٩	البقرة	٥٧
(واتـــخَذوا من مقام إبراهيم مصلى)	١٢٥	البقرة	٥٨
(ولو ترى الذين ظلموا ... أنّ القوة)	١٦٥	البقرة	٥٩
(ولو يرى الذين ظلموا .. إنّ القوة)	١٦٥	البقرة	٦٠
(وأتموا الحجّ والعمرةُ لله)	١٦٥	البقرة	٦٠
(فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ)	١٩٦	البقرة	٦١
(... والملائكة وقضيَ الأمر)	٢١٠	البقرة	٦٣
(... والملائكة وقضاءِ الأمر)	٢١٠	البقرة	٦٣
(إنْ تضل إحداهما فتذكرُ)	٢٨٢	البقرة	٢١٣
(لا يفرق بين أحد من رسله)	٢٨٥	البقرة	٦٥
(إنْ تأويله إلا عند الله والراسخون ..)	٧	آل عمران	١٨٢
(ويقولُ الراسخون في العلم)	٧	آل عمران	١٨٢
(أنّ الدين عند الله الإسلام)	١٩	آل عمران	٦٦
(والله أعلم بما وضعْتُ)	٣٦	آل عمران	٦٨
(آن يوتى أحد)	٧٣	آل عمران	٧٠
(إنْ يؤتى أحد)	٧٣	آل عمران	٧٠
(غير مضار وصيةٍ من الله)	١٢	النساء	١٦٥
(والعينُ بالعين .. والجروحُ ..)	٤٥	المائدة	٧١ ، ٧٢
(يقولُ الذين آمنوا ..)	٥٣	المائدة	٧٣
(ويقولُ الذين آمنوا..)	٥٣	المائدة	٧٣
(يجعلونه قراطيس)	٩١	الأنعام	٧٥

القراءة	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
(وجعلوا لله شركاء الجن وخلْقهم)	١٠٠	الأنعام	٧٦
(ولباسَ التقوى ذلك خير)	٢٦	الأعراف	٧٧
(ونذرُهم في طغيانهم)	١٨٦	الأعراف	٧٨
(ويذرْهم في طغيانهم)	١٨٦	الأعراف	٧٨
(وإنَّ الله مع المؤمنين)	١٩	الأنفال	٧٩
(ويتوبَ الله على من يشاء)	١٥	التوبة	٨٠
(وكلمةَ الله هي العليا)	٤٠	التوبة	٨٢
(.. والأرضُ يمرون عليها ..)	١٠٥	يوسف	٨٣
(.. والأرضَ يمرون عليها ..)	١٠٥	يوسف	٨٤
(بغير عمد ترونه)	٢	الرعد	١٩٠
(ومنْ عنده علم الكتاب)	٤٣	الرعد	٨٥
(اللهُ الذي له مافي السماوات)	٢	إبراهيم	٨٦
(وآتاكم من كلٍ ما سألتموه)	٣٤	إبراهيم	٤١
(يأتون من فج عميق)	٢٧	الحج	١٧٣
(إنهم هم الفائزون)	١١١	المؤمنون	٨٨
(.. أربعَ شهادات .. والخامسةَ ...)	٦-٧	النور	٨٩
(من فوقه سحابٌ ظلمات ..)	٤٠	النور	٩٠
(من فوقه سحابُ ظلمات ..)	٤٠	النور	٩٠
(ثلاثَ عوراتٍ لكم)	٥٨	النور	٩١
(ألا يسجدوا لله)	٢٥	النمل	٩٣
(آن ذكرتم) (أئن ذكرتم) (أأن ذكرتم)	١٩	يس	٩٥
(منْ بَعْثنا من مرقدنا)	٥٢	يس	٩٧
(من أهبنا من مرقدنا)	٥٢	يس	٩٧

القراءة	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
(اتخذناهم سخرياً)	٦٣	ص	٩٨
(والسلاسلَ يَسحبون)	٧١	غافر	١٠٠
(والسلاسلِ ...)	٧١	غافر	١٠٠
(ويعلمُ الذين يجادلون ..)	٣٥	الشورى	١٠١
(ويعلمْ الذين ...)	٣٥	الشورى	١٠١
(ذق أنَّك أنت العزيز ..)	٤٩	الدخان	١٠٣
(آياتٍ لقوم يوقنون)	٤	الجاثية	١٠٤
(آيات لقوم يعقلون)	٥	الجاثية	١٠٤
(كلَّ أمةٍ تدعى إلى كتابها ..)	٢٨	الجاثية	١٠٥
(وأُمليَ لهم)	٢٥	محمد	١٠٦
(وأُمليْ لهم)	٢٥	محمد	١٠٦
(وكل أمرٍ مستقرٍ)	٣	القمر	١٤٨
(لا تطغوا في الميزان)	٨	الرحمن	١٤٩
(وحوراً عيناً)	٢٢	الواقعة	١٠٧
(فكيف تتقون يوماً يجعل الولدان شيباً إن كفرتم)	١٧	المزمل	٢٢٤
(وللظالمين أعد لهم عذاباً أليما)	٣١	الإنسان	١٥٣

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
(كان يقطع قراءته آية آية)	٩
(إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ..)	٩
(قم واذهب بئس الخطيب أنت)	١٠
(لقد عشنا برهة من دهرنا ..)	١٠
(حسبك)	١٥
(لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً ..)	٣٠
(إن من الشعر حكماً ...)	٣٢
(أجب عني اللهم أيده بروح القدس)	٣٢
(ليت شعري ما فعل أبواي)	٥٧

فهرس القوافي

م	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
١	وتنكؤها	المنسرح	إبراهيم بن هرمة	١٨٥
٢	جانبا	مجزوء الكامل	عمرو بن معديكرب	٧٨
٣	بالشراب	الوافر	امرئ القيس	٣٣
٤	فاعبدا	الطويل	الأعشى	٣٩
٥	فندُ	بسيط	زهير بن أبي سلمى	٣٦
٦	مهندُ	طويل	جرير	١٢١
٧	حجر	طويل	الحارث بن منبه	٣٤
٨	المسحر	طويل	لبيد	٣٣
٩	الفقيرا	خفيف	سوادة بن عدي	٨٢
١٠	نقيرا	الوافر		٣٦
١١	المراض	خفيف	الطرماح	٧
١٢	تمنعا	طويل	ابن الخرع	٤٠
١٣	المتقصفُ	طويل	جرير	٢٢٢
١٤	رملا	خفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٢٢
١٥	فتيلا	الوافر	زيد الفوارس	٣٦
١٦	بمأسل	طويل	امرئ القيس	١٥٩
١٧	معول	طويل	امرئ القيس	١٥٩
١٨	حما	طويل	عبدالله بن عجلان	١٩٧
١٩	دائما	طويل	المرقش الأصغر	٩٣
٢٠	مقيمُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	٣٤
٢١	مكمومُ	متقارب	أمية بن أبي الصلت	٣٥
٢٢	النعام	الوافر	حسان بن ثابت	٣٦
٢٣	العيونَا	الوافر	الراعي النميري	١٠٨
٢٤	راضي	خفيف	الطرماح	٧
٢٥	المكاويا	طويل	عبد بني الحسحاس	٣١

فهرس الأعلام (*)

م	الاسم	رقم الصفحة
١	إبراهيم بن يزيد النخعي	٦٨-١٠٦-١٩٥
٢	أُبي بن كعب	١٠٧- ١٥٨- ١٨٢-١٩٠
٣	أحمد بن الهيثم	٢٢
٤	الأخفش (سعيد بن مسعده)	٧٨-١٢٧-١٢٩-١٧٠-١٧٣-١٧٤-١٨٥ -١٩٣
٥	ابن الأزرق (نافع)	٣٢ - ٣٤ -٣٥
٦	الأزهري (محمد بن أحمد)	٢٣
٧	إسماعيل بن إسحاق	٢٢
٨	إسماعيل بن مسلم	٦٠
٩	الأسود بن يزيد	٦٨
١٠	الأشموني (أحمد بن محمد)	١٤-٥٣-٦٥-٨٠-٨٥-٩٠-٩٥-١٠٥- ١١٢-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١٢٠- ١٢٧-١٣٥-١٤٩-١٦٤-١٦٧-١٦٩- ١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٨٠-١٩٠-١٩٤- ١٩٥-٢٠٠-٢٠٢-٢١٥-٢١٧-٢١٩
١١	الأشموني (علي بن محمد)	٨٧
١٢	الأعمش (سليمان بن مهران)	٥٩-٦٢-٧٠-٧٥-٧٧-٧٨-٧٩-٨٦-٨٨ -٩١-٩٨-١٠٤-١٠٧
١٣	امرئ القيس	١٥٩
١٤	ابن الأنباري (أبو البركات)	١٦٠
١٥	أبو بكر (شعبة بن عياش)	٩١

(*) (ابن) و (أبو) و (أم) و (ال) التعريف أُسقطت من الاعتبار عند الترتيب.

م	الاسم	رقم الصفحة
١٦	ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)	٢٢-٥١-٢٢٢
١٧	ابن جبير (سعيد)	١٩٤
١٨	ابن الجزري (محمد)	٨-١٣-٢٦
١٩	أبو جعفر بن القعقاع	٦٠-٦٢-٦٣-٦٨-٧٧-٧٩-٨٦-٩٨-١٠٦-١٠٧
٢٠	ابن جني (أبو الفتح عثمان)	٩٧-١٠٥
٢١	الجوهري (إسماعيل بن حماد)	٧
٢٢	حسان بن ثابت	٣٢
٢٣	الحسن البصري	٢٨-٣٤-٥١-٦٠-٧٥-٨٢-١٣٨-١٦٥-١٨٥-١٩٤-١٩٥-١٩٧
٢٤	الحسن بن علي	١٠٣
٢٥	أبو الحسن المدائني	٢٧
٢٦	حمزة الزيات	٨-٢٠-٤٤-٥٩-٦٢-٦٨-٧٥-٧٧-٧٨-٧٩-٨٦-٨٨-٩١-٩٥-٩٨-١٠٤-١٠٦-١٠٧
٢٧	حميد بن قيس الأعرج	٥٩-٨٠
٢٨	الحوفي (علي بن إبراهيم)	٦٥
٢٩	أبو حيان الأندلسي	٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٩-٨٣-٨٨-٩٦-١٠٣-١١٤-١٢٣-١٢٥-١٢٧-١٣١-١٣٦-١٤٠-١٤٢-١٤٥-١٤٩-١٦٥-١٦٧-١٧٥-١٨١-١٨٤-١٨٦-١٩١-١٩٤-١٩٥-١٩٩-٢١١-٢١٢-٢١٨
٣٠	ابن حيويه الأندلسي (أبو عمرو محمد بن العباس)	٢٢

م	الاسم	رقم الصفحة
٣١	الخليل بن أحمد	١٥٠-١٩٣-٢١٤-٢٢٢
٣٢	الدار قطني (أبو الحسن علي ابن عمر)	٢٢-٢٣
٣٣	الداني (أبو عمرو)	١٠-١٢-١٤-٢٧-٥٣-٧٢-٩٨-٩٩-١١٤-١٥٢-١٧٢-١٧٦-١٨٠-١٩٠-١٩٤-١٩٨-٢١٧
٣٤	الدرويش (محيي الدين)	١٦٢-٢٢٤
٣٥	أبو ذر الغفاري	٢٩
٣٦	الراضي (أبو إسحاق)	٢٣-٢٤
٣٧	الزجاج (أبو إسحاق)	١١٧-١٣١-١٣٨-١٤٠-١٤٢-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٩-١٧١-١٩١-٢١١-٢١٣-٢١٨-٢٢٢
٣٨	زر بن حبيش	٩٥
٣٩	الزمخشري	٦١-٦٩-٩٩-١٠١-١٢١-١٣٠-١٣٤-١٤١-١٤٢-١٤٨-١٥١-١٥٧-١٦٠-١٦٢-١٦٧-١٧٧-١٨٩-١٩٥-١٩٦-١٩٨-٢٠٣-٢٢٠-٢٢١-٢٢٤
٤٠	ابن زنجله (أبو زرعه)	٨٨-٩٠
٤١	السجاوندي (محمد بن طيفور)	١٤-٩٤-١٠٣-١٦١-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٧٠-١٧١-٢١٩
٤٢	السجستاني (أبو حاتم)	١٤-٢٦-٥١-٥٣-٨٢-٩٩-١٠١-١٠٧-١٢١-١٢٢-١٢٩-١٣٢-١٣٦-١٥٧-١٥٩-١٦١-١٦٢-١٦٤-١٦٥-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧٤-١٧٦-١٨٥-١٨٩-١٩٣-١٩٩-٢٠٩-٢١٥-٢١٨-٢١٩

م	الاسم	رقم الصفحة
٤٣	السخاوي (علي بن محمد)	١٢
٤٤	السدي الكبير (إسماعيل)	١٨٥-١٩٩-٢٠٢
٤٥	السدي الصغير (محمد بن مروان)	٣٤
٤٦	أم سلمة (هند بنت أبي أمية)	٩
٤٧	سيبويه	١٢٥-١٥٠-١٩٢-٢١٤-٢٢٢
٤٨	السيوطي	٨٣
٤٩	ابن شبرمة (عبدالله)	٢٨
٥٠	الشعبي (عامر بن شراحيل)	٣١-٦١
٥١	ابن شهاب الزهري	٢٨
٥٢	الشوكاني (محمد بن علي)	٧٤-٨٦-١٤٩-١٧٨-١٨٠-١٩٤
٥٣	شيبة بن نصاح	٦٢-٦٨-٧٧-٧٩-٨٦-٩٥-٩٨-١٠٦
٥٤	الضحاك بن مزاحم	١٨٥-١٨٧
٥٥	الطبري (ابن جرير)	٩-٣٢-١٨٠-٢٠٠-٢٠٢
٥٦	الطرماح بن حكيم	٧
٥٧	طلحة بن مصرف	٨٩
٥٨	عاصم بن بهدلة	٢٠-٥٩-٦٢-٦٨-٧٧-٧٨-٧٩-٨٦-٨٨ -٩١-٩٥-١٠٦-١٠٧-١٧٠
٥٩	ابن عامر (عبدالله)	٥٩-٨٦-٩٨
٦٠	ابن عباس (عبدالله)	٣٠-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٨٥-١٠٠- ١٣٨-١٧٠-١٩٤-١٩٦-١٩٧-١٩٩
٦١	أبو عبدالرحمن السلمي	٨٩
٦٢	عبدالله بن أبي إسحاق	٨٠
٦٣	أبو عبيد (القاسم بن سلام)	٣١-٦١-٩٣

م	الاسم	رقم الصفحة
٦٤	أبو عبيدة (معمر بن المثنى)	١١٥-١٨٩
٦٥	عدي بن حاتم	١٠
٦٦	عطاء بن أبي مسلم	١٨٥-١٩٤
٦٧	ابن عطية الأندلسي	٧٣-٨١-٩٢-٩٩-١٢٥-١٣٦-١٤٢-١٧٨-٢١٩
٦٨	عكرمة البربري	١٩٤
٦٩	علي بن أبي طالب	١١
٧٠	علي بن سليمان الأخفش الصغير	١٥٧
٧١	عمر بن الخطاب	٢٧-٢٩-٣٢
٧٢	ابن عمر (عبدالله)	١٠-١١-٢٨
٧٣	أبو عمرو بن العلاء	٧-٥٩-٦٢-٦٨-٧٣-٧٥-٧٧-٧٨-٧٩-٨٦-٨٨-٩٥-٩٨-١٠٦-١٠٧
٧٤	الفراء (أبو زكريا)	٢٦-٥٠-٥٢-٨٢-٩٢-٩٦-٩٨-١٠١-١٠٨-١١٥-١١٦-١١٨-١٢٢-١٢٣-١٢٥-١٣٤-١٤٤-١٤٦-١٤٨-١٤٩-١٥٧-١٥٩-١٦٥-١٧٠-١٧٧-١٨٥-١٩٥-١٩٧-١٩٨-٢١١-٢١٣-٢١٤-٢٢٢
٧٥	أبو الفضل بن المأمون	٢٢
٧٦	قتادة السدوسي	١٩٥
٧٧	ابن قتيبة الدينوري	١٨٦-١٠٣-٢٢١
٧٨	القرطبي (عبدالله بن محمد)	٧٣-١١٦-١١٨-١١٩-١٣٣-١٤٦-١٩٩-٢١١-

م	الاسم	رقم الصفحة
٧٩	ابن كثير (إسماعيل)	١٨٣-٢٠٢
٨٠	ابن كثير (عبدالله بن عمرو)	٥٩-٦٢-٧٥-٧٧-٨٦-٩٨-١٠٦-١٠٧
٨١	الكسائي	٢٠-٥٩-٦٢-٦٦-٦٨-٧١-٧٥-٧٧-٧٨-٧٩-٨٦-٨٨-٩١-٩٥-٩٨-١٠٣-١٠٤-١٠٦-١٠٧-١٣١-١٣٤-١٤٤-١٩١
٨٢	الكلبي (محمد بن السائب)	٣٣
٨٣	ابن مالك (جمال الدين)	٢١٦
٨٤	المبرد (محمد بن يزيد)	٨٨-
٨٥	ابن مجاهد (أحمد بن موسى)	١٨-٢٧-١٦٢-١٦٨-١٨٥
٨٦	مجاهد بن جبر	٣٣-٣٤-٥١-٧٠-٧٥-٧٧-٨٥-١٠٦-١٧٠-١٨٢-١٩٤-١٩٥-٢٠٣
٨٧	محمد بن عيسى	١٧٠-٢١٥
٨٨	المرصفي (عبدالفتاح)	١٣-١٦
٨٩	ابن مسعود	١١-١٣-١٥-٢٩-٦٤-٧٩-٩٧-١٤٩-١٥٣-١٥٨-١٧٣-١٨٢-٢٢٤
٩٠	معاذ بن جبل	٦٣-٦٤
٩١	معاوية ابن أبي سفيان	١١
٩٢	مكي بن أبي طالب	٨٢-٩١-٩٤-٩٨-٩٩-١٠١-١١٥-١١٩-١٢٠-١٢٦-١٢٧-١٤٠-١٧٨-٢٠٠-٢٢٤
٩٣	أبو المنذر (سلام بن سليمان)	٤١
٩٤	المهدوي (محمد بن إبراهيم)	٢١٩
٩٥	نافع المدني	٥٩-٦٢-٦٨-٧٧-٧٨-٧٩-٨٦-٨٨-٩٥-٩٨-١٠٦-١٠٧-١٧٠-١٧١

م	الاسم	رقم الصفحة
٩٦	النحاس (أبو جعفر)	٩-١٠-١١-١٤-١٨-٢٦-٥٣-٦١-٧١-٨٠-٨٢-٨٥-٩٠-٩٤-٩٨-١٠١-١١٥-١٢٤-١٣٤-١٣٧-١٤٧-١٥٠-١٥٢-١٥٧-١٥٩-١٦٢-١٦٤-١٦٨-١٧١-١٧٤-١٧٦-١٨٠-١٨٤-١٨٥-١٩٢-١٩٣-١٩٩-٢٠٣-٢١٠-٢١١-٢١٣-٢١٤-٢١٧-٢١٩-٢٢٠- ٢٢١ -٢٢٢
٩٧	ابن النديم	٢٣
٩٨	أبو هريرة	٩
٩٩	ابن هشام الأنصاري	١١٩-١٩١-٢١٥
١٠٠	ياقوت الحموي	٢٣
١٠١	يحيى بن وثاب	٦٨-٩٥
١٠٢	يحيى بن يعمر	٧٦
١٠٣	يعقوب بن إسحاق الحضرمي	٦٣-٧٣-١٧٠-١٩٥

فهرس المصادر والمراجع:

١- إتحاف فضلاء البشر للبناء، نشر عبدالحميد حنفي، القاهرة؛ ١٣٥٩هـ.

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤م.

٣- أخبار النحويين للسيرافي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦م.

٤- إرتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان ورمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ

٥- أسباب النزول للسيوطي، تصحيح بديع اللحام، دار الهجرة، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ.

٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق محمد البناء ومحمد عاشور ومحمود فايد، دار الشعب ، ١٩٧٠م.

٧- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٢٨هـ.

٨- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٩- الأضداد لأبي بكر ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ.

١٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، مطعبة دار الكتب ، القاهرة ١٣٦٠ هـ.

١١- إعراب القرآن للدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط٦، ١٤١٩هـ.

١٢- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط٣ ، ١٤٠٩ هـ.

١٣- الأعلام للزركلي، نشر دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٧٩م.

١٤- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب ، مصر ، ١٩٢٨م.

١٥- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٦- أمال القالي ، دار الحديث ، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٤هـ.
١٧- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، للعكبري، تصحيح الغمراوي، المطبعة الميمنية، القاهرة ، ط١ ، ١٣٢١هـ.
١٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الكتب المصرية، القاهرة ، ط١ ، ١٣٦٩هـ.
١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.
٢٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت.
٢١- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة بدمشق، ١٣٩٠هـ.
٢٢- البحر المحيط لأبي حيان، تعليق مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٣- البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفصل، مكتبة عيسى الحلبي، القاهرة ، ط١، ١٣٧٧هـ.
٢٤- بغية عباد الرحمن لتحقيق تجويد القرآن لمحمد الغول، دار ابن القيم ، الدمام ، ط٧ ، ١٤٢١هـ.
٢٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر، بيروت.
٢٦- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ، تحقيق طه عبدالحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط١، ١٣٧٩هـ.
٢٧- تأريخ بغداد للبغدادي أحمد بن علي، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣١هـ.
٢٨- تأريخ الخلفاء للسيوطي، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية ، القاهرة، ط٤، ١٣٨٩هـ.
٢٩- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٣هـ.

٣٠- التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد للداني ، تحقيق أحمد عبدالتواب، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م.

٣١- تذكرة الحفاظ للذهبي ، تصحيح عبدالرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند، ط١، ١٣٩٥هـ.

٣٢- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٣- التعريفات للجرجاني، تحقيق فلوجل (طبعه مصدرة)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٤- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، قدّم له يوسف المرعشلي، دار المعرفة ، بيروت ط، ١٤١٢هـ.

- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن

٣٥- تفسير النسفي لعبدالله النسفي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

٣٦- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، تحقيق غانم قدوري، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ.

٣٧- تنبيه الغافلين للصفاقسي، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ،١٤٠٧هـ.

٣٨- تهذيب التهذيب لابن حجر ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ط١ ، ١٣٤٩هـ.

٣٩- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

٤٠- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تصحيح هاشم بخاري، دار إحياء التراث، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ.

٤١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، طبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٤٢- الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ولينه الحمصي، دار الرشيد، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ.

٤٣- جمـــال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، تحقيق علي البواب، مطبعة المدني بمصر ، ط١ ، ١٤٠٨هـــ.

٤٤- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوه، ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤١٣هـــ.

٤٥- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة حنفي بمصر، ١٣٥٨ هـــ.

٤٦- حجة القراءات لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـــ.

٤٧- حق التلاوة، حسني شيخ عثمان، دار المنارة، جدة ، ط١٢، ١٤١٨هـــ.

٤٨- خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٩٨٩م.

٤٩- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد النجار، دار الهدى، بيروت ، ط٢.

٥٠- دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد ديره، دار قتيبة، بيروت ، ط١، ١٤١١هـــ.

٥١- ديوان الأعشى، شرح د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية بمصر ، ١٩٥٠م.

٥٢- ديـــوان امـــرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ط٢، ١٩٦٤هـــ.

٥٣- ديوان أمية بن أبي الصلت، المطبعة الوطنية، بيروت ، ١٩٣٤م.

٥٤- ديـــوان حسّـــان، شـــرحه وقدم له عبده مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٦هـــ.

٥٥- ديـــوان الـــراعي النميري، تحقيق فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـــ.

٥٧- ديوان لبيد، تحقيق إحسان عباس، الكويت ، ١٩٦٢م.

٥٨- الســـبعة في القراءات، لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ط٢، ١٤٠٠هـــ.

٥٩- ســـر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـــ.

٦٠- سنن أبي داود، تعليق عزت الدعاس، نشره محمد السيد، حمص، ط١، ١٣٨٨هـ.
٦١- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وغيره، دار إحياء التراث، بيروت، (طبعة مصورة عن الطبعة المصرية الأولى).
٦٢- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤط وغيره، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١، ١٤٠١ - ١٤٠٤هـ.
٦٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، نشر دار الميسرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.
٦٤- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤١٩هـ.
٦٥- شرح التهسيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
٦٦- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٦٧- شرح الرضي على كافية بن الحاجب، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
٦٨- شرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق أحمد السيد أحمد وإسماعيل عبدالجواد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٦٩- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد شاكر، دار المعارف مصر، ١٩٦٦م.
٧٠- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ.
٧١- صحيح البخاري ، تحقيق قاسم الرفاعي، بيروت، ط١ ، ١٤٠٧هـ.
٧٢- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، تركيا.
٧٣- الصلة لابن بشكوال، تحقيق دار إحياء التراث، القاهرة ، ١٣٨٦هـ.
٧٤- الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق على البجاوي ومحمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية ، ط١، ١٩٥٢م.

٧٥- طبقات الحفاظ للسيوطي، مراجعة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٦- الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، ١٣٨٠هـ.

٧٧- طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة ، القاهرة ،ط ١، ١٣٧٤هـ.

٧٨- طبقات المفسرين للداوودي، مراجعة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٩- طبقات المفسرين للسيوطي، مراجعة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٨٠- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، محمد عبدالقادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٨١- العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق عبدالمجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٨٢- علل الوقوف للسجاوندي، تحقيق محمد بن عبدالله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٨٣- عيون الأخبار لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨٤- غاية النهاية (طبقات القراء) لابن الجزري، تحقيق ج. برجيستراسر، مكتب الخانجي، مصر، ١٩٣٣م.

٨٥- فتح القدير للشوكاني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٦- غريب الحديث لأبي إسحاق الحربي، تحقيق سليمان العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٨٧- الفهرست لابن النديم، تعليق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.

٨٨- القاموس المحيط للفيرزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٨٩- القـــراءات الشـــاذ ة وتوجيهها النحوي لمحمود الصغير، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٠- القطـــع والائتناف للنحاس، تحقيق أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٨هـ.

٩١- الكـــامل للمـــبرد، تحقـــيق محمـــد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

٩٢- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٩٣- الكشـــاف للزمخشـــري، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٩٤- الكشـــف عن وجوه القراءات لمكي تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ.

٩٥- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م.

٩٦- لطـــائف الإشـــارات لفـــنون القـــراءات للقسطلاني، تحقيق عامر السيد عثمان وعبدالصبور شاهين، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

٩٧- مجـــاز القـــرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

٩٨- المحتسب لابن جني، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٩- المحـــرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، مراجعة عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

١٠٠- مراتـــب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

١٠١- المستدرك للحاكم، نشر مطبعة النصر الحديثة، الرياض.

١٠٢- مســـند الإمـــام أحمـــد، شرحه ووضع فهارسه أحمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٤٧م.

١٠٣- مشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ.

١٠٤- معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

١٠٥- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

١٠٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠٧- معجم الأدباء لياقوت الحموي، مراجعة وزارة المعارف العمومية، دار المأمون، القاهرة، ١٩٣٦م.

١٠٨- معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٦٠م.

١٠٩- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١١٠- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٢٤هـ.

١١١- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٤م.

١١٢- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق كاظم المرجان، وزارة الثقافة العرافية، دار الرشيد، العراق ، ١٩٨٢م.

١١٣- المقتضب للمبرد، تحقيق عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب،

١١٤- المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء لأبي يحيى الأنصاري، (هامش منار الهدى)، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٣هـ.

١١٥- المكتفى في الوقف والابتداء للداني، تحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

١١٦- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد الأشموني، مطبعة البابي الحلبي، مصر ، ١٣٩٣هـ.

١١٧- ميزان الاعتدال للذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٩٦٣هـ.

١١٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

١١٩- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع، مطبعة مصطفى محمد ، مصر.

١٢٠- نفح الطيب للمقري، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.

١٢١- هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، للمرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة ، ط٢.

١٢٢- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢٣- الوافي بالوفيات للصفدي، عناية جماعة من المحققين، اعتناء هلموت ريتز، ط٢، ١٣٨١هـ.

١٢٤- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، مكتبة نهضة مصر، ١٩٤٨م.

١٢٥- الوقف اللازم والممنوع لمحمد المختار المهدي، دار الطباعة المحمدية، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.

١٢٦- الوقف والابتداء عند النحاة والقراء لخديجة مفتي (رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٠٥هـ إشراف عبدالفتاح شلبي).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- المقدمة	٣
- التمهيد	٧
- الوقف والقطع والسكت	٧
- أهمية الوقف	٩
- أنواع الوقف ومصطلحاته	١٣
- صلة الوقف بعلوم العربية	١٨
- الباب الأول: جهود ابن الأنباري في الدراسات القرآنية	٢١
- ابن الأنباري ومؤلفاته	٢٢
- ربطه القرآن بالعربية	٢٧
- غريب القرآن ولغات العرب	٣٢
- ربطه الوقف بعلوم العربية	٣٧
- جهوده في دراسة وقوف القرآن	٤٣
- التأثر والتأثير عند ابن الأنباري	٥٠
- الباب الثاني: علاقة الوقف بالتركيب	٥٥
- الفصل الأول: الوقف واختلاف القراءات	٥٦
- أمثلة من القرآن	٥٧-١٠٨
- الفصل الثاني: الوقف وتعدد الإعراب	١٠٩
- أمثلة من القرآن	١١٠-١٥٤
- الباب الثالث: علاقة الوقف بالمعنى:	١٥٥
- الفصل الأول: الوقف وتمام المعنى	١٥٦
- أمثلة من القرآن	١٥٧-١٧٨

الموضوع	الصفحة
- الفصل الثاني: الوقف وتعدد المعنى	١٧٩
- أمثلة من القرآن	١٨٠-٢٠٣
- الفصل الثالث: الوقف بين القبح والحسن	٢٠٤
- أمثلة من القرآن	٢٠٥-٢٢٤
- الخاتمة	٢٢٥
- الفهارس	٢٣٠
- فهرس الآيات	٢٣١-٢٤٧
- فهرس القراءات	٢٤٨-٢٥٠
- فهرس الأحاديث	٢٥١
- فهرس القوافي	٢٥٢
- فهرس الأعلام	٢٥٣-٢٥٩
- فهرس المصادر والمراجع	٢٦٠-٢٦٨
- فهرس الموضوعات	٢٦٩

Thesis Abstract

Praise be To Allah and peace Be upon His Messenge

Thesis Title:(woqoof Al Qura'an)and their relations to Meaning and construction through (Iydah Al waqf wal Ebtedae Fi kitab Allah) by Ibn Al Anbari .

The research consists of three chapters proceeded by an introduction and a preface and followed by a conclusion and appendixes.

In the introduction I talked about the research topic and reasons for selecting this subject. This was because some of the researchers blamed the grammarians for not explaining (Alwoqoof) in Qura,an and that only the reciters were those who made this explanation .So this research aims at illustrating the efforts of one scholar in the field of grammar and linguistics who dealt with explaining (Al waqf).

So I slected Abi Bakr Ben Al Anbari through his book mentioned above .

In the preface, I dealt with defining (waqf) terminology ,its importance and its types and I explained this importance .

I concluded that there are differences in scholars' opinions in the types and sections of (Al waqf) then I presented the relation between (Al waqf) and some other Sciences .

In The first chapter ,I explained the efforts of Ibn Al Anbari in Quranic studies through his other books and he made relations between Qura'an and the Arabic language with its odds .Ibn Alanbari also made relations between (Al Waqf) and the Sciences of Arabic language .I also mentioned his efforts in studying (Alwaqf) and its terms and how he was inflenced others .

Second and third chapters are examples showing how Ibn Anbari dealt with (woqoof) Al Quraan and his explanations for(waqf) through his book(Iydah Alwaqf wal Ebtedae)These examples defend all the charges forwarded to the grammarians and explain their explanations and reasoning.

The second chapter titled in (The relation between (Al waqf) and construction was divided into two sections:

1(Al waqf)and the differences in reciting 2-(Al waqf) and diversity in parsing

The third chapter: The relation between (Al waqf)and meaning was divided into three sections

1-(Al waqf) and meaning completion.

2-(Al waqf) and diversity in meaning.

3-(Al waqf) between approval and disapproval.

In these chapters I explained the reasoning of grammarians for(woqoof) Al Quraan especially Ibn Alanbari.

These explanations and reasoning were about parsing and meaning .I tried to mention their view points and interpretations and I outweighed as much as possible